INSTITUTE FOR INTERNATIONAL LAW & HUMAN RIGHTS

الاعتبارات التشريعية للعقوبات البديلة والمالية في العراق

إعداد معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

نيسان 2024

الملخص التنفيذي

- ازداد عدد نزلاء السجون في العراق بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين حيث أفادت التقارير إلى أن الطاقة الاستيعابية لبعض السجون في العراق قد بلغت 200-300% ممّا صُمِّمت من أجله. ومع اكتظاظ السجون ووجود منظومة عدالة وقضاة مثقلينفإن العراق بحاجة ماسة إلى وضع تشريعات قابلة للتنفيذ تُمكِّن القضاة والمدعين العامين من اختيار تدابير إنفاذ غير احتجازية كبديل للحبس.

- أدرك الخبراء العلاقة بين السجون المكتظة وزيادة خطر تنامي الأيديولوجيات المتطرفة في السجون. ومع اكتظاظ مراكز الاحتجاز بالمشتبه فيهم والمدانين بصلاتهم بتنظيم داعش، فإن السجون العراقية توفِّر أرضًا خصبة للتمرُّد القادم.

- استخدمت البلدان في جميع أنحاء العالم العقوبات غير الاحتجازية والغرامات المالية كبديل للسجن. تتمتع هذه العقوبات غير الاحتجازية بالعديد من المزايا بما في ذلك تقليل عدد نزلاء السجون والتركيز على إعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع وتعزيز المجتمع وتقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة وعلى منظومة العدالة.

- على الرغم من أن العراق لديه بعض الأحكام التشريعية التي توفر بدائل للحبس والغرامات مثل إيقاف التنفيذ، إلا أن الإطار التشريعي في العراق غير مجهَّز لتزويد السلطة القضائية بالأدوات اللازمة للاختيار من بين نطاق واسع من العقوبات غير الاحتجازية كبديل للحبس أو الغرامات. ومن خلال وضع إطار قانوني لمنح القضاة سلطة الاختيار من بين مجموعة متنوعة من العقوبات غير الاحتجازية مع إنشاء إطار إداري لضمان التنفيذ الفعّال لهذه العقوبات، قد يتم تخفيف العبء الواقع على منظومة العدالة العراقية المثقلة بالأعباء.

- ينبغي لأي تشريع يشتمل على ءعوبات غير احتجازية أن يتوافق مع الإطار الدولي الحالي المنصوص عليه في *قواعد طوكيو* ,*قواعد بانكوك* وغيرها من المواثيق الإقليمية والدولية ذات الصلة.

- على المشرعين أن يعترفوا بأن العديد من أشكال العقوبات غير الاحتجازية مثل الوضع تحت المراقبة أو المراقبة الإلكترونية تحتاج إلى مؤسسات إدارية قوية لضمان فعاليتها في تحقيق أهداف الحد من معاودة ارتكاب الجريمة ,حماية عامة الناس وإعادة تأهيل مرتكب الجريمة. ومع ذلك، لدى العديد من البلدان أيضًا تشريعات يمكن استخدامها كنماذج حول كيفية تطوير نظام عقوبات غير احتجازية يعتمد على المشاركة المجتمعية الطوعية لتنفيذ أهدافه بفعالية،وتقليل الحاجة لبعض المؤسسات الإدارية

- على المشرعين النظر في أفضل السبل لدمج آليات حل النزاعات التقليدية والمجتمعية القائمة في منظومة العدالة، بشرط أن تتماشى هذه الآليات مع معايير حقوق الإنسان والممارسات الفضلى.

- عند استخدام عقوبات غير احتجازية، على صنّاع القرار التأكُّد من أن الإجراء الذي يتم اتخاذه متناسبًا مع الجريمة ويحافظ على كرامة مرتكب الجريمة ويساهم في سلامة المجتمع وتحسينه.

- هناك حاجة إلى سياسات واضحة لإصدار الأحكام تتجاوز مجرد تشجيع العقوبات غير الاحتجازية على أساس تقديري. وبما أن بعض الجرائم ليست ملائمة للعقوبات غير الاحتجازية، فإن سياسات إصدار الأحكام ينبغي أن تُحدد بوضوح الحالات أو الأفراد المناسبين للعقوبات غير الاحتجازية

وأيهم ليسوا كذلك. وينبغي للتشريعات والسياسات أن توضح كيف ومتى يتم استخدام العقوبات غير الاحتجازية بطريقة إعادة تأهيل بدلاً من استخدامها بطريقة عقابية.

- ❖ من غير المُرجّح أن يكون الاعتماد على العقوبات غير الاحتجازية وحده فعالاً في خفض عدد نزلاء السجون. وينبغي أن تُشكِّل العقوبات غير الاحتجازية جزءًا من أساليب أكثر شمولية لمعالجة العقوبات وتغيير التصور المجتمعي بهدف الحد من معاودة الإجرام وتشجيع جبر الضرر وتسهيل العدالة التصالحية داخل المجتمع.

- ❖ سيكون التدريب ضروريًا للقضاة وأفراد الشرطة و المحامين لفهم فوائد العقوبات غير الاحتجازية وكذلك أفضل السبل لتقييم ظروف كل حالة من أجل تحديد العقوبات غير الاحتجازية الأكثر ملاءمة لتسهيل إعادة التأهيل مع حماية عامة الناس أيضًا والحد من معاودة الإجرام.

- ❖ ينبغي على السلطات النظر في التعامل مع وسائل الإعلام لضمان عدم وصف العقوبات غير الاحتجازية بأنها "متساهلة مع الجريمة" أو أقل فعالية من الحبس. وبالمثل، ينبغي على السلطات التعامل مع عامّة الناس من خلال حملات التوعية لتحويل النظرة العامة بعيدًا عن اعتبار منظومة العدالة نظامًا عقابيًا فقط تجاه النهج المجتمعي لتحقيق العدالة.

- ❖ على الرغم من أن التشريعات القابلة للتنفيذ هي نقطة انطلاق ضرورية، إلا أنه يجب على السلطات أيضًا أن تعمل على تغيير السياسات والتصورات داخل منظومة العدالة بحيث يُنظَر إلى الحبس على أنه حُكم يتم اللجوء إليه كحل أخير. إذا كان من الممكن تحقيق أهداف الحد من معاودة الإجرام وإعادة تأهيل مرتكب الجريمة وحماية عامّة الناس من خلال العقوبات غير الاحتجازية، فينبغي اختيار هذه العقوبات بدلاً من الحبس.

- ❖ بالإضافة إلى إعادة النظر في بدائل الحبس في العراق، هناك أيضًا فرص لتحديث نظام العقوبات المالية. وهذا من شأنه أن يضمن بقاء العقوبات المالية فعّالة مع مرور الوقت ومتناسبة ورادعة باستمرار. قد يفكر المشرعون في تنفيذ نظام الغرامات اليومية أو استخدام نظام الوحدات الجزائية الموجود في العديد من البلدان حول العالم.

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) على استعداد لتقديم المساعدة الإضافية والدعم اللازم للمضي قُدمًا في إعداد التشريعات التي يمكن أن تُسهِّل استخدام العقوبات غير الاحتجازية في العراق.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
أولاً. السياق والقضايا الرئيسية 6
أ. السياق العراقي للحبس كعقوبة 6
1. جرائم الإرهاب والمخدرات تُساهم في اكتظاظ السجون 6
2. الاكتظاظ يؤدّي إلى زيادة مخاطر التطرُّف 8
ب. المواثيق الدولية المتعلقة بالحبس كعقوبة 10
ج. أهداف العقوبات الجزائية وآثارها 11
د. معايير بدائل الحبس 15
هـ. الأشكال الشائعة للإجراءات التنفيذية غير الاحتجازية 21
و. تدابير الإنفاذ غير الاحتجازية في العراق 26
ز. دراسات حالات حول استخدام تدابير الإنفاذ غير الاحتجازية 28
1. الأمارات العربية المتحدة 28
2. كندا 31
3. كينيا 33
4. المملكة المتحدة 37
5. زيمبابوي 40
ح. بدائل نظام الغرامات المالية احالي في العراق 44
1. الوحدات الجزائية 45
2. الغرامات اليومية 47
أولاً. التحديات التي تواجه إدارة العقوبات غير الاحتجازية 49
ثانيًا. الخلاصة 51
ثالثًا. نبذة عن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان 52
الملحق الأول 53
الملحق الثاني 55
الملحق الثالث 56

ملاحظة تفسيرية توضيحية

استنادً إلى المصطلحات الدولية والمعاصرة، تستخدم هذه الوثيقة مصطلح " مرتكب الجريمة*" للإشارة إلى أي فرد ارتكب فعلاً يُعرّضه للملاحقة أو المحاكمة أو تنفيذ الحكم. علاوة على ذلك، تستخدم هذه الوثيقة مصطلح "العقوبات غير الاحتجازية" بنفس طريقة قواعد طوكيو، أي العقوبات أو الأحكام التي لا تنطوي على الحبس أو الحرمان من الحرية في أي مركز احتجاز آخر. وقد استَخدم بعض المتخصّصين بدلاً من ذلك مصطلح "العقوبات والتدابير المجتمعية" بدلاً من "العقوبات غير الاحتجازية"، وبالتالي يقللون من أهمية دور السجن في منظومة العدالة [1].*

والأهم من ذلك، على الرغم من استخدام مصطلح "بديل" في بعض الأماكن في هذه الوثيقةفإن هذا لا يعني أن الحبس ينبغي أن يعتبر تدبيرًا تنفيذيًا أوليًا، أو أن العقوبات غير الاحتجازية ينبغي أن يُنظر إليها على أنها ثانوية أو أقل أهمية.[2]

[1] انظر، على سبيل المثال، Robinson G., McNeill F., and Maruna S. "العقاب في المجتمع: الاستمرارية غير المتوقّعة للوضع تحت المراقبة والعقوبات والتدابير المجتمعية الأخرى"، (2012) دليل SAGE للعقوبات والمجتمع. متاح على الموقع:
http://eprints.gla.ac.uk/70216/1/70216.pdf

[2] مكتب الأمم المتحدة في فيينا، "تعليق على قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)" نيويورك (1993) ص3. متاح على الموقع:
https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/commentary-united-nations-standard-minimum-rules-non-custodial

أولاً. السياق والقضايا الرئيسية

أ. السياق العراقي للحبس كعقوبة

يَستخدم العراق، مثل أي دولة في العالم، الحبس كعقوبة كبرى على الجرائم. ومع ذلك، على عكس العديد من البلدان الأخرى، أدت الظروف التاريخية في العراق منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى اكتظاظ شديد في منظومة السجون، حيث امتلأت مراكز الاحتجاز والسجون في جميع أنحاء البلاد بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية بالمشتبه بهم في جرائم الإرهاب وغيرها من الجرائم، بالإضافة إلى أولئك المدانين بارتكاب جرائم. في تموز 2019، أفادت التقارير أن ثلاثة منشآت رئيسية للحبس الاحتياطي في شمال العراق (تلكيف، الفيصلية، والتسفيرات) تحتجز بشكل جماعي 4500 سجين، على الرغم من سعتها الإجمالية البالغة 2500 شخص.[3] ومن بين هذا العدد الإجمالي، تمت محاكمة 1300 شخص وإدانتهم بارتكاب جريمة، مما يعني أنه كان ينبغي نقلهم إلى السجون عند إدانتهم. وفي بعض الحالات، كان السجناء في مراكز الحبس الاحتياطي قد أُدينوا بارتكاب جريمة قبل ستة أشهر ولم يُنقلوا بعد إلى سجن المدانين.[4]

اعتبارًا من عام 2023، تفاقمت مشكلة السجون المكتظة. في نيسان 2023، أُفيد أن هناك ما يقرب من 60,000 سجين في العراق، على الرغم من الطاقة الاستيعابية الإجمالية البالغة 25,000 سجين في 28 سجنًا اتحاديًا على مستوى البلاد. كما أشارت التقارير إلى أن بعض السجون قد تجاوزت طاقتها الاستيعابية بشكل كبير حيث وصلت في بعض الحالات إلى ما بين 200 و300 بالمائة.[5] وفي إقليم كوردستان، كما هو الحال في المركز، لا تزال السجون مكتظة. لقد أفاد مسؤولون أنه على الرغم من قدرة السجن على استيعاب حوالي 900 سجين، فقد تضم بعض السجون في الإقليم ما يصل إلى 2200 سجين، مع إيداع ما يصل إلى 30 سجينًا في زنازين مصمّمة لثمانية أشخاص فقط.[6]

يُعزى هذا الارتفاع في عدد نزلاء السجون على مدى السنوات العشر الماضية على نطاق واسع إلى عاملين رئيسيين لا يزالان يثقلان كاهل منظومة العدالة في العراق: الجرائم المتعلقة بالإرهاب والجرائم المتعلقة بالمخدرات.[7]

1. جرائم الإرهاب والمخدرات تُساهم في اكتظاظ السجون

بعد سقوط داعش في العراق، تم تخصيص موارد حكومية كبيرة لاعتقال ومحاكمة واحتجاز الأشخاص المشتبه بهم والمدانين بأن لهم علاقات مع داعش. ولا تزال مرافق الاحتجاز ومعسكرات الاعتقال مليئة بالأفراد والعائلات المشتبه في أن لهم علاقات مع داعش ولا يزال العديد منهم في هذه المنشآت ينتظرون توجيه التُهم إليهم بارتكاب جريمة.[8]

---

[3] أنظر Human Rights Watch، "العراق: آلاف المحتجزين، بينهم أطفال، في ظروف مهينة" (4 تموز 2019). متاح على الموقع: https://hrw.org/news/2019/07/04/iraq-thousands-detained-including-children-degrading-conditions.

[4] أنظر Human Rights Watch، "العراق: آلاف المحتجزين، بينهم أطفال، في ظروف مهينة" (4 تموز 2019). متاح على الموقع: https://hrw.org/news/2019/07/04/iraq-thousands-detained-including-children-degrading-conditions.

[5] أنظر Karwan Faidhi Dri، "السجون العراقية مكتظة بنسبة تصل إلى 300 %: وزارة العدل" (14 نيسان 2023)، Rudaw News. متاح على الموقع: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/140420231

[6] توجهات العدالة، "كيف تتعامل سجون كوردستان العراق مع آلاف المدانين بالإرهاب: مقابلة مع أحمد نجم الدين أحمد" (21 آذار 2022). متاح على الموقع: https://justice-trends.press/how-iraqi-kurdistan-prisons-handle-thousands-of-terrorism-convicts/

[7] وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدول لسنة 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: العراق" الصفحات 8-9. متاح على الموقع: https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/iraq/

[8] د. مصعب الألوسي، "الإخفاقات المنهجية في السجون العراقية تخلق مرتعًا للتطرف" (14 تموز 2023)، منتدى الخليج الدولي. متاح على الموقع: https://gulfif.org/systemic-failures-in-iraqi-prisons-create-breeding-grounds-for-extremism/

أشارت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في العراق قد أفادوا بأن أكثر من نصف الأحداث المحتجَزين في المنشآت الإصلاحية قد أدينوا بجرائم تتعلق بالإرهاب.[9] وقد تم تأكيد هذه التقارير من قبل دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل والتي ذكرت أنه في عام 2021، تم احتجاز ما لا يقل عن 41,049 شخصًا في السجون العراقية، بما في ذلك 22,380 فردًا أدينوا بتهم تتعلق بالإرهاب.[10]

وفي إقليم كوردستان العراق، يتم وضع الذكور البالغين المدانين بجرائم تتعلق بالإرهاب في منشآت السجون في أربيل والسليمانية ودهوك. واعتبارًا من عام 2022، أُدين أكثر من 2300 سجين في إقليم كوردستان بتهم تتعلق بالإرهاب.[11]

لا تزال الأعداد الكبيرة من المشتبه فيهم، والمتهمين والمدانين من أفراد ومنتسبي داعش تشكل أعباء كبيرة ليس فقط على منظومة السجون الحالية، بل أيضًا على السلطة القضائية وعلى منظومة العدالة الأوسع نطاقًا. وتتفاقم هذه الأعباء أيضًا بسبب القضية الرئيسية الثانية التي تساهم في الاكتظاظ في منظومة العدالة العراقية وهي: زيادة استخدام وبيع وتصنيع المواد المخدرة غير المشروعة.

يشهد العراق أيضًا، على الأقل منذ عام 2015، موجة من الاعتقالات المتعلقة بالمخدرات نتيجة لوباء المخدرات الذي يجتاح البلاد. وكما أفادت وزارة خارجية الولايات المتحدة، فقد زاد الاكتظاظ إلى حد كبير بسبب "جهود إنفاذ القانون ضد المخدرات في البلاد حيث تم القبض على الآلاف من تجار ومتعاطي المخدرات خلال العام مما أدى إلى زيادة في عدد نزلاء السجون".[12]

هذه الزيادة في الجرائم المتعلقة بالمخدرات هي نتيجة لتضافر عدة عوامل: الاقتصاد المتدهور وانخفاض أسعار المواد المخدرة غير المشروعة وإنشاء مختبرات للمواد المخدرة داخل العراق مما يزيل الحاجة إلى تهريب المخدرات الأكثر خطورة عبر الحدود.[13]

لقد علّق تقرير المخدرات العالمي لعام 2020 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الطبيعة المتغيرة لسوق المخدرات في العراق وسلط الضوء على الزيادة في توافر مادة الميثامفيتامين على الصعيد الوطني (الذي أُعلِن أنه "من السهل جدًا" الحصول عليه). وذكرت التقرير إلى أن ضباط إنفاذ القانون أشاروا إلى أن الميثامفيتامين كان يتم تهريبه، في السابق، إلى البلاد من جمهورية إيران الإسلامية، لكن المعلومات الجديدة تشير إلى أن مختبرات المخدرات السرّية أصبحت الآن تُصنِّع الميثامفيتامين داخل العراق.[14]

---

[9] وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدول لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: العراق" (2022). متاح على الموقع: https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/iraq/

[10] سُرى علي، "22,380 محكومًا بالإرهاب مسجونين في العراق: وزارة العدل" Rudaw English (كانون الثاني 2022). متاح على الموقع: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/07012021

[11] توجّهات العدالة، "كيف تتعامل سجون كوردستان العراق مع آلاف المدانين بالإرهاب: مقابلة مع أحمد نجم الدين أحمد" (21 آذار 2022). متاح على الموقع: https://justice-trends.press/how-iraqi-kurdistan-prisons-handle-thousands-of-terrorism-convicts/

[12] وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدول لسنة 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: العراق" (2022). متاح على الموقع: https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/iraq/

[13] أنظر Bel Trew، "تحطيم بغداد: كيف يدمر وباء الكريستال ميث الشعب في العراق " *The Independent*(13 نيسان 2021). متاح على الموقع: https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-crystal-meth-drugs-epidemic-b1828463.html

[14] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي 2020: التغيّرات في أسواق المخدرات، ص. 21. متاح على الموقع: https://www.unodc.org/documents/Focus/WDR20_Booklet_4_Market_change.pdf

قد تكون بعض مناطق العراق أكثر تأثرًا بتجارة المخدرات من غيرها. على سبيل المثال، في البصرة في عام 2019، أفادَ مراسلون بوجود أكثر من 150 سجينًا في زنزانتين صغيرتين. وذكر عضو كبير في وحدة مكافحة المخدرات في شرطة البصرة أن مسؤولي السجن طلبوا بخفض عدد السجناء المدانين بتهم المخدرات لأن السجون كانت فوق طاقتها وأن "90% من النزلاء مدانون بتهم المخدرات".[15] وتتفاقم أيضًا المشاكل المرتبطة بظروف الاكتظاظ هذه بسبب نقص خيارات العلاج المتاحة للمدمنين المسجونين.

وتشير تعليقات العديد من المسؤولين في العراق أيضًا إلى أن مشكلة المخدرات تتفاقم. ففي عام 2020، صرح محافظ الديوانية أن بعض التقارير تشير إلى أن معدل تعاطي المخدرات بين الشباب في المنطقة قد يصل إلى 40%.[16]

وبالإضافة إلى أولئك الموجودين داخل منظومة السجون، لا يزال هناك عدد كبير من الأفراد الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال ولم يتم القبض عليهم بعد بسبب ضيق المساحة في مرافق الاحتجاز. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، أفاد مسؤولون في نينوى بوجود أوامر اعتقال بحق 70,000 شخص في نينوى لا يمكن القبض عليهم بسبب عدم وجود مساحة في منشآت الاحتجاز.[17]

ولحسن الحظ، حقق العراق تقدمًا ملحوظًا نحو معالجة استخدام التعذيب وسوء المعاملة في سجونه على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد وافقت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب على زيادة استخدام الدورات التدريبية الأسبوعية لأفراد الشرطة والجيش فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالحد من التعذيب والاختفاء القسري.[18] ومع ذلك، فقد شددت اللجنة نفسها أيضاً على ضرورة الحد بشكل كبير من حجم الاكتظاظ في منظومة السجون العراقية.[19]

2. الاكتظاظ يؤدّي إلى زيادة مخاطر التطرُّف

مع تزايد عدد نزلاء السجون في العراق وزيادة اكتظاظ السجون، يتعرض العراق لخطر تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية الذي يمكن أن يُهدد استقرار وأمن البلاد على المدى الطويل. وقد لاحظ الخبراء في مجال النظم الجنائية أنه بالإضافة إلى الآثار المترتبة على حقوق الإنسان، فإن السجون المكتظة لها آثار سلبية أخرى أيضًا. والأهم من ذلك، تم الاعتراف بالسجون المكتظة باعتبارها أرضًا خصبة للتطرُّف حيث يكون النزلاء عرضة للسجناء للمتطرفين الراديكاليين بمعدلات أعلى من السجون المُجهَّزة بشكل مناسب والتي تكون دون طاقتها الاستيعابية.[20]

توفِّر ظروف السجون ومرافق الاحتجاز المكتظة في العراق وفي أماكن أخرى فرصة كبيرة للمتطرفين القائمين بالتجنيد من خلال استهداف الأفراد بهدف تجنيد أعضاء جُدد للأيديولوجيات المتطرفة. إن العامل

[15] أحمد أبو العينين، "الكريستال ميث والسجون المزدحمة: تصاعد المشاكل في مدينة النفط العراقية" (9 نيسان 2019). متاح على الموقع: https://www.reuters.com/article/idUSKCN1RL11P/

[16] مصعب الألوسي، "الفساد وعجز سيادة القانون في العراق يغذّيان مشكلة المخدرات المتفاقمة" معهد دول الخليج العربية في واشنطن (17 آذار 2022). متاح على الموقع: https://agsiw.org/iraqs-corruption-and-rule-of-law-deficits-nourish-a-worsening-drug-problem/

[17] أنظر Lawk Ghafuri، "أوضاع سجن نينوى 'كارثة إنسانية' تأكيد نواب المحافظة" *Reuters News* (7 تموز 2019). متاح على الموقع: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/070720191

[18] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبراء لجنة مناهضة التعذيب يشيدون بالتدريب العراقي في مجال حقوق الإنسان في كليات الشرطة والجيش، ويتساءلون عن الاكتظاظ في السجون واستمرار استخدام عقوبة الإعدام" (27 نيسان 2022). متاح على الموقع: https://www.ohchr.org/en/news/2022/04/experts-committee-against-torture-praise-iraqs-human-rights-training-police-and

[19] نفس المصدر

[20] المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، السجون والإرهاب: التطرف واجتثاث التطرف في 15 دولة، (2010) المملكة المتحدة، ص30. متاح على الموقع: https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Prisons-and-terrorism-15-countries.pdf

الرئيسي الأول الذي يمكن أن يساهم في ارتفاع التطرف يتعلق بتزايد احتمال التعرض لمثل هذه الأيديولوجيات. قد تحتوي السجون في العراق على مزيج من مرتكبي الجرائم ذوي الدوافع السياسية (مثل المنتمين إلى داعش) والمجرمين العاديين، بالإضافة إلى أولئك الذين يشتبه في أن لهم صلات بالتطرف أو جرائم أخرى. ربما لم يكن ليتعرض العديد من المعتقلين في هذه المراكز لأي أيديولوجيات متطرفة لولا احتجازهم في هذه المراكز مما جعلهم على مقربة من أولئك الذين لديهم استعداد للتجنيد.[21]

ويتعلق العامل الرئيسي الثاني بمسألة أن السجون ومرافق الاحتجاز هي أماكن هشة عاطفيًا أو اجتماعيًا حيث قد يعاني المحتجزون من العزلة الاجتماعية والأزمات الشخصية. فقد تؤدي ظروف الهشاشة هذه بالأفراد إلى محاولة تحسين أوضاعهم من خلال الانضمام إلى أي مجموعة اجتماعية (بضمنها تلك الأيديولوجيات المتطرفة) تعدهم بالمودّة والحماية والدعم.[22]

تُعتبر مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة وغيرها من المرافق التي تحتجز آلاف المعتقلين في العراق أحد الأمثلة على احتمال تزايد خطر التطرف بسبب الاكتظاظ وارتفاع معدلات الإيداع في السجون. وأشارت بعض المصادر إلى أن مرافق الاحتجاز في العراق تعمل بنسبة 300% من طاقتها، مع عدم توجيه اتهامات إلى ما يقرب من نصف المعتقلين بارتكاب جريمة بعد.[23] في هذه المرافق، تؤدي ظروف ضيق المكان إلى جانب سوء المعاملة والتعذيب المزعوم إلى خلق نقاط ضعف لدى المحتَجزين، في حين أن القرب من المتطرفين المتهمين أو المدانين يُعرِّض المحتجَزين لأيديولوجيات خطيرة.

وفي العراق، تشكل مخيمات النازحين ذات الكثافة السكانية العالية التي تحتوي على مئات الآلاف من الأفراد، العديد منهم يشتبه في صلاتهم بتنظيم داعش، مثالاً آخر على الكيفية التي قد تؤدي بها السجون والمرافق المكتظة إلى زيادة التطرف. وفيما يتعلق بهذه المخيمات أشار بعض الخبراء إلى أن "المخيمات المكتظة والمعزولة عن المجتمع، تشكل أرضًا خصبة للتلقين العقائدي مِن قِبل داعش. هناك خطر سقوط أولئك الذين لا يتعاطفون مع داعش ضحية لهذه المجموعة وهي ديناميكية يمكن أن تتضخم مع مرور الوقت لتصبح تحديًا آخر لشرعية الحكومة.[24]

لا تزال السجون والمخيمات المكتظة في العراق تُعرِّض العديد من الأفراد المستضعفين (الذين ليس لديهم في كثير من الأحيان أي انتماء لتنظيم داعش) للأيديولوجيات المتطرفة، مما يتسبب في استمرار خطر تحوُّل أولئك الذين قد يكونون مواطنين ملتزمين بالقانون إلى متطرفين. وكما لوحظ في الماضي، "كلما طال أمد بقاء هؤلاء الأشخاص في طي النسيان قانونيًا وجسديًا، زادت فرصة إحياء داعش في نهاية المطاف".[25]

ومن خلال التوسُّع في استخدام العقوبات غير الاحتجازية في العراق، ستتمكن السلطات من تقليل عدد نزلاء السجون وإحداث تحول ثقافي تدريجي بعيدًا عن منظومة العدالة العقابية باتجاه نهج موجه نحو المجتمع يشجع على إعادة التأهيل. ومن خلال القيام بذلك، سوف يتولى العراق مسؤولية الأمن والاستقرار

[21] المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، السجون والإرهاب: التطرف واجتثاث التطرف في 15 دولة، (2010) المملكة المتحدة، ص26. متاح على الموقع:
https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Prisons-and-terrorism-15-countries.pdf

[22] المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، السجون والإرهاب: التطرف واجتثاث التطرف في 15 دولة، (2010) المملكة المتحدة، ص26. متاح على الموقع:
https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Prisons-and-terrorism-15-countries.pdf

[23] د. مصعب الألوسي، "الإخفاقات المنهجية في السجون العراقية تخلق مرتعًا للتطرف" (14 تموز 2023)، منتدى الخليج الدولي. متاح على الموقع:
https://gulfif.org/systemic-failures-in-iraqi-prisons-create-breeding-grounds-for-extremism/

[24] أنظر Thanassis Cambanis، "حالة الطوارئ القادمة في العراق: معسكرات السجون المهملة تحتضن تهديدًا متطرفًا جديدًا"، الشؤون الخارجية، 1 تشرين الثاني 2019.

[25] أنظر Thanassis Cambanis، "حالة الطوارئ القادمة في العراق: معسكرات السجون المهملة تحتضن تهديدًا متطرفًا جديدًا"، الشؤون الخارجية، 1 تشرين الثاني 2019.

على المدى الطويل في البلاد ويقلل الإنفاق الحكومي على منظومة العدالة ويقلل العبء الإجمالي على الجهاز القضائي وعلى منظومة العدالة ككل.

ب. المواثيق الدولية المتعلقة بالحبس كعقوبة

وكما هو الحال في العراق، تشهد معظم دول العالم اتجاهًا واضحًا نحو الاستخدام المستمر والمتزايد في كثير من الحالات للحبس كعقوبة على الجرائم البسيطة والكبيرة في كل من مرحلتي ما قبل المحاكمة وما بعد صدور الحكم.[26] لقد أصبحت السجون ومرافق الاحتجاز ما قبل الإيداع في السجن مكتظة مما أدى إلى زيادة استخدام الموارد الحكومية لإدارة السجون وإثقال كاهل منظومة العدالة الوطنية وتأثيرات شديدة على حقوق الإنسان بالنسبة للمُحتجَزين.

ورغم أن السجن بطبيعته يتطلب الحرمان من بعض حقوق الإنسان بما في ذلك الحرية، فإن هذا الحرمان يجب أن يُستخدَم بطريقة متناسبة لضمان أن يكون فرض الحرمان من أي حق من حقوق للإنسان متناسب مع خطورة الجريمة.

واعترافًا بالحاجة إلى ضمان أن تعمل السجون ضمن معايير مقبولة معينة لتقليل الحرمان من حقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة والقيمة وحقوق الإنسان الأساسية للجميع، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 كانون الأول 2015 **قواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).**[27] وقد أصبحت هذه المجموعة من القواعد هي المبادئ التوجيهية العالمية الفعلية المُطبّقة على إدارة السجون وتنطبق على جميع فئات السجناء باستثناء الأحداث.

وعلى الرغم من أن قواعد نيلسون مانديلا غير مُلزِمة، إلا أنها توفر مبادئ توجيهية واضحة للبلدان حول كيفية عمل أنظمة السجون مع الحد الأدنى من التأثير غير الضروري على حقوق الإنسان. تعترف هذه القواعد وتُشدِّد على أهمية ضمان معاملة جميع السجناء بنزاهة ودون تمييز على أساس العِرق واللون والجنس واللغة والدين والرأي السياسي أو غيره من الآراء والأصل القومي أو الاجتماعي والممتلكات والولادة أو أي حالة أخرى. وتتطلب القواعد أيضًا احترام المعتقدات الدينية والأخلاقية للسجناء.[28]

ونظرا لأهمية عدم التمييز في معاملة السجناء، تؤكد قواعد نيلسون مانديلا على ضرورة مراعاة الاحتياجات الفردية للسجناء ولا سيما احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا من السجناء.[29]

وعلى غرار قواعد نيلسون مانديلا، هناك العديد من المواثيق الدولية الأخرى التي تتناول أيضًا موضوعات تتعلق بالحبس بما في ذلك حماية المستضعفين واحترام حقوق الإنسان والحق في الحرية والحق في الكرامة في سياق منظومة العدالة الجنائية. وتشمل هذه المواثيق، ضمن جملة أمور:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛[30]

---

[26] معهد أبحاث السياسات الجنائية، *الحبس*: دليل على استخدامه والإفراط في استخدامه في جميع أنحاء العالم، (2017) ص.1. متاح على الموقع: https:/prisonstudies.org/sites/default/files/resources/downloads/global_imprisonment_web2c.pdf.

[27] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)" (17 كانون الأول 2015) الجلسة 70، A/Res/70/175. متاح على الموقع: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F175

[28] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)" (17 كانون الأول 2015) الجلسة 70، A/Res/70/175. القاعدة 2(1). متاح على الموقع: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F175

[29] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)" (17 كانون الأول 2015) الجلسة 70، A/Res/70/175. القاعدة 2(2). متاح على الموقع: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F175

[30] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (1948). متاح على الموقع: https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛[31]
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛[32]
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛[33]
- اتفاقية حقوق الطفل؛[34]
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛[35]
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛[36]
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، اللاإنسانية أو المهينة؛[37]
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.[38]

ونُعزّز كل من هذه المواثيق فكرة أن السجون بالرغم من أنها ضرورية في بعض الأحيان، يجب تشغيلها بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على كرامة الجميع مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

ج. أهداف العقوبات الجزائية وآثارها

إن أحد المبادئ الأساسية للعقوبات الجزائية هي أن أي عقوبة يجب أن تكون متناسبة مع الجريمة. ويُستخدم هذا المبدأ على نطاق واسع في الهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم، وقد ذكرته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة باعتباره مبدأً أساسي في تعليقها العام رقم 31 بشأن طبيعة الالتزامات القانونية المفروضة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ففي هذا التعليق العام، أوضحت اللجنة أن أي قيود مفروضة على الحقوق بموجب العهد يجب إثبات أنها ضرورية ويجب على الدول "اتخاذ التدابير التي تتناسب فقط مع السعي لتحقيق أهداف مشروعة من أجل ضمان الحماية المستمرة والفعّالة للحقوق المنصوص عليها في العهد".[39]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحّد، فإن مبدأ التناسب يتطلب عمومًا أن تكون العقوبة مناسبة للجريمة. وقد يتم تفسير هذا المبدأ بشكل مختلف مِن قِبل سلطات مختلفة أو مِن قبل أولئك الذين ينتمون إلى بيئات ثقافية أو اجتماعية مختلفة، ولكن الافتراض يظل أنه يجب أن يشكل التناسب أساسًا لأي حُكم.

---

[31] صادق عليها العراق في 25 كانون الثاني 1971. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-3&chapter=4&clang=_en

[32] صادق عليها العراق في 25 كانون الثاني 1971. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&clang=_en

[33] انضم إليها العراق في 20 كانون الثاني 1959. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-1&chapter=4

[34] انضم إليها العراق في 15 حزيران 1994. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=_en

[35] صادق عليها العراق في 13 شباط 1970. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-2&chapter=4&clang=_en

[36] انضم إليها العراق في 13 آب 1986. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=_en

[37] انضم إليها العراق في 7 تموز 2011. متاح على الموقع:
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-9&chapter=4&clang=_en

[38] صادق عليها العراق في 4 نيسان 2013. متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/551368?ln=en

[39] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، "التعليق العام رقم 31[80]: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في المعاهدة" (تم اعتماده في 29 آذار 2004) CCPR/C/21/Rev.1/Add.13 الفقرة 6. متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=CCPR%2FC%2F21%2FRev.1%2FAdd.13

لقد توسّعت هيئات قضائية أخرى في تناول المبادئ الأساسية لإصدار الأحكام إدراكًا منها بأن التناسب وحده قد لا يكون كافيًا لتحديد العقوبة المناسبة. فعلى سبيل المثال، وضع الاتحاد الأوروبي معيارًا لمفهوم "فعّالة، متناسبة، ورادعة" عند تحديد العقوبات. وهذا المعيار يعني عادة:

- يجب أن تكون العقوبات قادرة على ضمان الامتثال وتحقيق الهدف المنشود؛
- يجب أن تعكس العقوبات خطورة الجريمة ويجب ألا تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق النتيجة المرجوّة؛ و
- ينبغي للعقوبات أن تردع مرتكب الجريمة عن معاودة ارتكاب الجريمة وردع الآخرين عن ارتكاب الجريمة في المقام الأول.[40]

وكنقطة انطلاق، فإن مبدأ التناسب المدعوم بالفعالية والردع يوفر أساسًا متينًا لاختيار العقوبات في القانون الجنائي بطريقة تقلل من الآثار السلبية على الأفراد. ومع ذلك، فبدلاً من إجراء تقييم واضح، على أساس كل حالة على حدة لمعرفة ما إذا كان كل حكم بالحبس متناسبًا مع الجريمة، وكذلك رادعًا وفعالاً، كثيرًا ما تلجأ المحاكم إلى السجن كعقوبة ترجيحية.[41]

وعلى الرغم من استخدام السجن إلى جانب العقوبات المالية كأحد العواقب التشريعية الأكثر شيوعًا لخرق القانون، فإن الآثار السلبية حتى لفترات الحبس القصيرة على الأفراد موثقة بصورة جيدة، بما في ذلك الآثار الضارة على صحة السجناء العقلية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية.[42] وللحبس أيضًا آثار ضارة أخرى، بما في ذلك التأثير على العلاقات بين الأفراد وفرص السكن والعمل والإدراك الذاتي وفي بعض الأماكن حقوق التصويت. ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى وصمة عار اجتماعية تزيد من تهميش أولئك الذين قضوا بعض الوقت في السجن.[43]

وقد دفعت احتمالية حدوث مثل هذه الآثار السلبية الكيانات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ إجراءات لمحاولة إعادة صياغة كيفية عمل السجون ومنظومة العدالة الجنائية من أجل تقليل هذه الآثار الفردية والمجتمعية السلبية.

وكما هو منصوص عليه في **قواعد نيلسون مانديلا**، فإن للحبس هدفين رئيسيين يجعلان العقوبة خيارًا جيدًا بالنسبة للمشرعين: حماية المجتمع من الجريمة والحد من معاودة الإجرام.[44] ومن الناحية المثالية، من شأن الحبس أن يساهم أيضًا في إعادة تأهيل مرتكبي الجرائم.[45]

---

[40] الفعالية والتناسب والردع" (2011-2012) مجلة أوروبا الشرقية والوسطى للقانون البيئي، 15(2) ص11. متاح على الموقع: https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/eceujevl15&div=13&id=&page=

[41] الأمم المتحدة، "الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الحبس" (نيسان 2021) ص3. متاح على الموقع: https://un.org/ruleoflaw/blog/document/united-nations-system-common-position-on-incarceration/

[42] أنظر Katherine Beckett and Allison Goldberg، "آثار السجن في زمن الاعتقال الجماعي" (2022) الجريمة والعدالة، المجلد 51. متاح على الموقع: https://soc.washington.edu/sites/soc/files/documents/research/crime_justice_the_effects_of_imprisonment_beckett_goldberg.pdf

[43] أنظر Moore K.E., Stuewig J.B. and Tangney J.P.، "تأثير الوصمة على أداء مرتكبي الجرائم الجنائيين: نموذج وساطة مطوّلة" (شباط 2016) السلوك المنحرف 37(2)، الصفحات من 196 إلى 218. متاح على الموقع: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4788463/

[44] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)" (17 كانون الأول 2015) الجلسة 70، A/Res/70/175 القاعدة 4 (1). متاح على الموقع: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F175

[45] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التدابير الاحتجازية وغير الاحتجازية: بدائل الحبس*، فيينا (2006) ص1. متاح على الموقع: https://unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/cjat_eng/3_Alternatives_Incarceration.pdf

يتم تعريف "معاودة الإجرام" عمومًا على أنه ارتكاب جريمة جنائية جديدة من قبل شخص سبق له أن ارتكب جريمة جنائية أخرى واحدة على الأقل. ومن خلال التركيز على هدف الحد من معاودة الإجرام، يمكن لأي بلد أن يساهم بشكل مباشر في تقليل الإيذاء، زيادة الأمان في المجتمع، وخفض العبء المالي على منظومة العدالة الجنائية.[46]

يعمل الحبس على الحد من معاودة الإجرام من خلال حرمان مرتكبي الجرائم من حريات مختلفة ضمن الحد المقبول الذي يُحدّده القانون ويجوز الأمر به في المراحل السابقة للمحاكمة أو إصدار الحكم أو ما بعد صدور الحكم.

كما أكدت وكرّرت كيانات ومواثيق أخرى مجدّدًا أن الهدف العام للسجون ومنظومة العدالة ينبغي أن يرتكز على الحد من معاودة ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، ذكرت **لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (CCPCJ)**[47] في دورتها الثانية والثلاثين في أيار 2023 أنه بدلاً من العقوبة، ينبغي أن يكون الحد من معاودة الإجرام أحد الأهداف الرئيسية لمنظومة العدالة الجنائية.[48] كما يؤكد **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، الذي انضم إليه العراق، على أن هدف نظام السجون هو إصلاح السجناء وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.[49]

ولتوفير معيار أساسي لتشغيل السجون بطريقة إعادة التأهيل بدلاً من الطريقة العقابية، تقترح قواعد نيلسون مانديلا أن تضمن إدارات السجون والسلطات الأخرى ذات الصلة تزويد السجناء بوسائل إعادة الاندماج في المجتمع عند مغادرة السجن. تنص القاعدة 4 (2) من قواعد نيلسون مانديلا على أنه ينبغي للسلطات:

> *...توفير التعليم والتدريب المهني والعمل، فضلاً عن الأشكال الأخرى من المساعدة المناسبة والمتاحة، بما في ذلك أشكال المساعدة ذات الطابع الإصلاحي، الأخلاقي، الروحي، الاجتماعي، الصحي والرياضي. وينبغي تقديم جميع هذه البرامج والأنشطة والخدمات بما يتماشى مع مقتضيات المعاملة الفردية للسجناء.*[50]

ومع ذلك، على الرغم من الاعتراف والالتزام الدولي بأن تظل أنظمة السجون قادرة على إعادة التأهيل، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن أنظمة السجون في معظم البلدان حول العالم لم تعد تُركِّز على إصلاح مرتكبي الجرائم أو إعادة تأهيلهم، بل تهدف بدلاً من ذلك إلى مجرد معاقبة مرتكبي الجرائم وحبسهم. لقد أصبح الحبس شائعًا بشكل متزايد كعقوبة وهو في كثير من الحالات "رد فعل تلقائي تقريبًا وليس ملاذًا

---

[46] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية بشأن الاستراتيجيات النموذجية للحد من معاودة الإجرام: ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة"، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 14 آذار 2023 (UN Doc E/CN.15/2023/13). متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=E%2FCN.15%2F2023%2F13

[47] لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هي لجنة أُنشئت في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

[48] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية بشأن الاستراتيجيات النموذجية للحد من معاودة الإجرام: ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة"، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 14 آذار 2023 (UN Doc E/CN.15/2023/13). متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=E%2FCN.15%2F2023%2F13

[49] الميثاق العربي لحقوق الإنسان، (2004) المادة 20 (3). متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/551368?ln=en

[50] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)" (17 كانون الأول 2015) الجلسة 70، A/Res/70/175 القاعدة 4(2). متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F175

أخيراً".[51] وإلى جانب الفساد، أشارت الأمم المتحدة إلى هذا النهج العقابي باعتباره أحد الأسباب الرئيسية لعدم الامتثال للمعايير الدولية فيما يتعلق بظروف الاعتقال.[52]

وكنهج مؤقت لتحقيق العدالة، تستخدم العديد من السلطات أحكام السجن كوسيلة لتعجيز السجناء لمنعهم من معاودة ارتكاب الجرائم عن طريق سلب حريتهم. ومع ذلك، فإن الفهم المشترك بين الخبراء هو أن هذا التعجيز لا ينجح إلا أثناء بقاء مرتكب الجريمة في السجن ولا يفعل شيئًا يُذكَر لتقليل خطر معاودة ارتكاب الجريمة بمجرد أن يتم إطلاق سراح السجين.[53]

لقد لاحظ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) أيضًا أنه على الرغم من الهدف المثالي المتمثل في إعادة التأهيل، إلا أن الحبس كعقوبة نادرًا ما يُعيد تأهيل مرتكبي الجرائم، بل إنه بدلاً من ذلك ينطوي على إمكانية كبيرة لتهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم خطر عودة مرتكب الجريمة إلى معاودة ارتكاب الجريمة مرة أخرى.[54] في الواقع، أدركت السلطات أن معدلات معاودة الإجرام (معدلات الانتكاس) عند الخروج من السجن تصل إلى 70% في بعض البلدان.[55] وتُعزى معدلات معاودة الإجرام هذه إلى حد كبير إلى غياب الإشراف الحكومي أو المساعدة الاجتماعية بعد إطلاق سراح السجناء.[56]

علاوة على ذلك، تم الاعتراف أيضًا بأن الحبس له آثار ضارّة بشكل خاص على الأطفال، النساء، متعاطي المخدرات، والمرضى العقليين.[57] وبدون منظومة عدالة مناسبة تأخذ في الاعتبار أيضًا آثار الحبس على مختلف الفئات السكانية، فإن المشاكل المرتبطة بضمان خفض معدلات معاودة الإجرام ستتفاقم فقط في هذه الفئات الضعيفة من السكان.

من الواضح أن القيمة التأهيلية للسجون يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال الاستراتيجيات التي تُركِّز على إعادة إدماج السجناء اجتماعيًا بعد إطلاق سراحهم. وفي غياب مثل هذه الأنظمة للإشراف والمساعدة بعد السجن، لن يتم تزويد مرتكبي الجرائم بالأدوات المناسبة لإعادة الاندماج الفعال في المجتمع، مما يزيد من احتمال معاودة ارتكاب الجرائم مرة أخرى. ولذلك، فإن التركيز على الاستراتيجيات التي تساعد السجناء على إعادة الاندماج في المجتمع أو الاستراتيجيات التي تُغيِّر مسار مرتكبي الجرائم بشكل انتقائي بعيدًا عن

---

[51] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: مذكرة من الأمين العام" (9 آب 2013) الجلسة 68، A.68/295، الفقرة 85. متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F68%2F295

[52] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: مذكرة من الأمين العام" (9 آب 2013) الجلسة 68، A.68/295، الفقرة 85. متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F68%2F295

[53] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس*، (2007) ص 7. متاح على الموقع:
https://unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_of_Basic_Principles_and_Promising_Practices_on_Alternatives_to_Imprisonment.pdf

[54] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التدابير الاحتجازية وغير الاحتجازية: بدائل الحبس*، فيينا (2006) في الصفحة 1. متاح على الموقع:
https://unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/cjat_eng/3_Alternatives_Incarceration.pdf

[55] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل تمهيدي بشأن منع العودة إلى الإجرام وإعادة الإدماج الاجتماعي لمرتكبي الجرائم*، فيينا (2012) الصفحة 7. متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Introductory_Handbook_on_the_Prevention_of_Recidivism_and_the_Social_Reintegration_of_Offenders.pdf

[56] نفس المصدر

[57] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس*، (2007) الفصل 6. متاح على:
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_of_Basic_Principles_and_Promising_Practices_on_Alternatives_to_Imprisonment.pdf

أنظمة السجون نحو بدائل للحبس يمكن أن يساعد البلدان في تقليل معدلات معاودة الإجرام، وتخفيف العبء على منظومة العدالة، وضمان استمرار السلامة لعامة الشعب.

د. معايير بدائل الحبس

نظرًا لاعتراف الخبراء والسلطات في مجال إصلاح العقوبات بأن السجن نادرًا ما يُحقق هدف الحدّ من معاودة ارتكاب الجريمة (وفي كثير من الحالات، يزيد بالفعل من خطر معاودة ارتكاب الجريمة)،[58] فإن العديد من البلدان تستكشف بدائل للحبس لتلبية الأهداف المُعلَنة لمنظومة العدالة الجنائية بشكل أكثر فعالية. وبما أن تشغيل السجون باهظ التكاليف في كثير من الأحيان وينطوي على إمكانية انتهاك حقوق الإنسان دون داعٍ فمن المنطقي استخدام البدائل في الحالات التي يمكن فيها لهذه البدائل أن تحمي عامّة الشعب بشكل فعّال وتقلّل من خطر معاودة ارتكاب الجريمة وتحافظ على كرامة مرتكب الجريمة والضحية وتستهلك موارد مالية أقل.

كما أقر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة بالمخدرات والجريمة UNODC أن هناك أربعة أسباب عامة وراء اختيار السلطات استخدام بدائل للحبس: يمكن أن يؤثر الحبس بشكل غير متناسب على حقوق الإنسان؛ الحبس مكلِف؛ الإفراط في استخدام الحبس؛ وإن العديد من بدائل الحبس أكثر فعالية في الحد من مخاطر معاودة الإجرام وحماية عامّة الشعب.[59]

وقد شدّد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أنه يمكن استخدام بدائل الحبس للحد بشكل فعّال من خطر معاودة ارتكاب الجريمة من خلال تمكين المشتبه بهم ومرتكبي الجرائم من الحفاظ على علاقاتهم واتصالاتهم بمجتمعهم. تُعتبر هذه الروابط حاسمة في عملية إعادة التأهيل حيث يتم تنفيذ مبادرات الاندماج الاجتماعي بسهولة أكبر من قبل الجهات الفاعلة المجتمعية بدلاً من مسؤولي السجون ويكون مرتكبي الجرائم أقل عرضة للعودة إلى الجريمة عندما تكون لديهم علاقات مجتمعية قوية. علاوة على ذلك، لا يزال من الممكن ابتكار بدائل الحبس لمحاسبة مرتكبي الجرائم بطريقة عقابية على أفعالهم مع التركيز في الوقت نفسه على الحد من معاودة ارتكاب الجرائم.[60]

تم إضفاء الطابع الرسمي على المعايير والمبادئ الأساسية المتعلقة ببدائل الحبس من قبل الأمم المتحدة في ميثاقين رئيسيين. الأول، **قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للعقوبات غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)** التي تم اعتمادها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/110 المؤرخ 14 كانون الأول 1990.[61] واعترافًا بالمجموعة المتنوعة من النظُم الجزائية في جميع أنحاء العالم وبالظروف السياسية

---

[58] أنظر Cullen, F. T., Jonson, C. L., and Nagin, D. S. (2011). "السجون لا تقلل معاودة الإجرام: التكلفة الباهظة لتجاهل العلم". *مجلة السجون*، 91 (3 ملحق) ص S58. متاح على الموقع:
https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0032885511415224

[59] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس*، (2007) ص 4 إلى 7. متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_of_Basic_Principles_and_Promising_Practices_on_Alternatives_to_Imprisonment.pdf

[60] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل تمهيدي بشأن منع العودة إلى الإجرام وإعادة الإدماج الاجتماعي لمرتكبي الجرائم*، فيينا (2012) ص 67. متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Introductory_Handbook_on_the_Prevention_of_Recidivism_and_the_Social_Reintegration_of_Offenders.pdf

[61] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)"، UNGA (14 كانون الأول 1990) Res. 45/110. متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/105347?ln=en

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتباينة في العالم، تمت صياغة قواعد طوكيو بطريقة تتيح أوسع نطاق للتطبيق على جميع النظم القانونية المحلية.[62]

لقد صُمِّمت قواعد طوكيو لتوفير مجموعة واضحة من المبادئ الأساسية لتعزيز استخدام العقوبات غير الاحتجازية وفي الوقت نفسه تعزيز مشاركة المجتمع بشكل أكبر في معاملة مرتكبي الجرائم.[63] ولاحظ واضعو قواعد طوكيو أن الحبس، بدلاً من أن يكون إعادة تأهيل، يمكن أن يُحوِّل مرتكبي الجرائم في كثير من الأحيان إلى مجرمين أسوأ مما كانوا عليه قبل الحبس. وبناءً على ذلك، تؤكد الملاحظات التفسيرية لقواعد طوكيو على أن الحبس يجب أن يقتصر فقط على أسوأ وأخطر مرتكبي الجرائم.[64]

وفيما يتعلق بإدارة جميع العقوبات، من المفترض أن يتم تنفيذ قواعد طوكيو بهدف إيجاد "توازن صحيح بين حقوق مرتكبي الجرائم وحقوق المجني عليهم واهتمام المجتمع بالأمن العام ومنع الجريمة".[65]

ولضمان تنفيذ القواعد بطريقة تُسهِّل التوازن الضروري بين الحقوق والسلامة العامة، تؤكد الفقرة 2(3) من قواعد طوكيو أيضًا على أن منظومة العدالة الجنائية ينبغي أن يوفر طائفة عريضة من العقوبات غير الاحتجازية لكي تتوافق مع طبيعة وخطورة أي جريمة، مع ضمان توافر العقوبات غير الاحتجازية بدءًا من التدابير السابقة للمحاكمة حتى التدابير اللاحقة لإصدار الحكم. تسرد قواعد طوكيو مجموعة واسعة من العقوبات غير الاحتجازية التي يمكن أن تأخذها السلطات في الاعتبار عند الحكم في قضية ما.

يتم بحث العقوبات المقترحة التالية في قواعد طوكيو بمزيد من التفصيل في **الفقرة هـ**:

- عقوبات شفوية (الإنذارات، التحذيرات، التوبيخات)؛
- إخلاء السبيل المشروط؛
- عقوبات تمس صفة الفرد القانونية؛
- عقوبات اقتصادية وجزاءات نقدية (الغرامات اليومية والغرامات)؛[66]
- الأمر بمصادرة الأموال أو نزع الملكية؛
- ردّ الحقوق إلى الضحية أو تعويضه؛
- إيقاف التنفيذ أو إرجاء التنفيذ؛
- الوضع تحت المراقبة والإشراف القضائي؛
- الأمر بتأدية خدمات للمجتمع المحلّي؛
- الإحالة إلى مركز المثول؛
- الإقامة الجبرية؛

---

[62] مكتب الأمم المتحدة في فيينا، "تعليق على قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)" نيويورك (1993) ص 3. متاح على الموقع:
https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/commentary-united-nations-standard-minimum-rules-non-custodial

[63] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)"، (14 كانون الأول 1990) UNGA Res. 45/110 القاعدتين 1(1) و1(2). متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/105347?ln=en

[64] مكتب الأمم المتحدة في فيينا، "تعليق على قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)" نيويورك (1993) ص 2. متاح على الموقع:
https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/commentary-united-nations-standard-minimum-rules-non-custodial

[65] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)"، (14 كانون الأول 1990) UNGA Res. 45/110 القاعدة 1(4). متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/105347?ln=en

[66] راجع الفقرة ز (3) لإجراء بحث متعمق لنظام الغرامات اليومية.

- أي شكل من أشكال المعاملة غير الإيداع في مؤسسة احتجازية؛ أو
- أي مجموعة من العقوبات المدرجة أدناه.[67]

تترك هذه القواعد السلطة التقديرية لسلطات إصدار الأحكام لاختيار العقوبات التي تناسب بشكل فعّال مرتكب الجريمة والضحية والظروف المحيطة بالجريمة. ومع ذلك، فإن الأحكام واضحة أيضًا بأن أي عقوبات غير احتجازية يجب أن تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. والأهم من ذلك، إن المادة 3(9) تنص على أن "تُصان في جميع الأحوال كرامة مرتكب الجريمة الذي تُتَّخذ بشأنه عقوبات غير احتجازية."[68]

تؤكد قواعد طوكيو على عدة احتياطات أخرى لضمان حماية مرتكبي الجرائم والمقرّبين منهم من أي ضرر نتيجة للعقوبات غير الاحتجازية. وتشمل هذه الاحتياطات متطلبات العقوبات غير الاحتجازية:

- يجب ألا تنطوي على إجراء تجارب طبية أو نفسية على مرتكب الجريمة؛[69]
- يجب ألا تنطوي على تعريض مرتكب الجريمة بغير داعٍ لمخاطر جسمانية أو عقلية؛[70]
- يجب ألا تُفرَض على حقوق مرتكب الجريمة أية قيود تتجاوز ما رَخّصت به الهيئة المختصّة التي أصدرت القرار الأصلي؛[71] و
- يجب احترام حق مرتكب الجريمة وحق أسرة مرتكب الجريمة في التمتُّع بالخصوصية.[72]

علاوة على ذلك، تشترط قواعد طوكيو أيضًا، عند تطبيق العقوبات غير الاحتجازية، أن تُحاط سجلات مرتكب الجريمة الشخصية بالسرية التامة، باستثناء الأشخاص المعنيين مباشرة بالفصل في القضية أو غيرهم من الأشخاص المُرخّص لهم بذلك.[73]

أخيرًا، لضمان تنفيذ أي عقوبات غير احتجازية بطريقة آمنة وفعّالة، تتطلب قواعد طوكيو أن يكون لدى أي موظف معني بتطبيق العقوبات غير الاحتجازية تدريب مهني وخبرة مناسبَين.[74] ويساعد ذلك على ضمان أن تكون العقوبات المختارة فعّالة وتستجيب للاحتياجات الفردية لمرتكب الجريمة وأن تلتزم التدابير بأهداف وغايات منظومة العدالة.

واعترافًا بالتحديات الفريدة التي تواجهها النساء في النظام الجنائي، اعتمدت **الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضًا بالإجماع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والعقوبات غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)** في 16 آذار 2011.[75]

تهدف قواعد بانكوك إلى استخدامها كمُكمِّل لقواعد طوكيو وليس كبديل لها. وبما أن قواعد طوكيو قد صُمِّمت بحيث يتم تطبيقها بشكل موحد على جميع مرتكبي الجرائم، فإن قواعد بانكوك تسمح للسلطات

---

[67] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)"، (14 كانون الأول 1990) UNGA Res. 45/110 القاعدة 8. متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/105347?ln=en

[68] قواعد طوكيو القاعدة 3 (9).
[69] قواعد طوكيو القاعدة 3 (8).
[70] قواعد طوكيو القاعدة 3 (8).
[71] قواعد طوكيو القاعدة 3 (10).
[72] قواعد طوكيو القاعدة 3 (11).
[73] قواعد طوكيو القاعدة 3 (12).
[74] قواعد طوكيو في القاعدة 13 (2) و15(2).
[75] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)" (21 كانون الأول 2010) UNGA Res. 65/229. متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/702724?ln=en

بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء داخل النُظُم القضائية المُصمَّمة عمومًا للرجال، حيث تميل النساء إلى أن تكون أقلية ساحقة بين جميع مرتكبي الجرائم.[76]

تتناول هذه القواعد التكميلية المسائل التي تنفرد بها النساء في نظام السجون وتتضمن أحكامًا تتعلق بما يلي:

- ضمان حصول السجينات على الحفاضات الصحية ومنتجات النظافة الأخرى في السجن؛[77]
- ضمان توافر خدمات رعاية صحية خاصة بالنساء في السجون، مثل السماح للنساء بتلقّي العلاج من قبل نساء مهنيات متخصصات في الرعاية الصحية؛[78]
- الحاجة إلى الحفاظ على كرامة المرأة أثناء عمليات التفتيش الجسدية، مثل التأكد من أن عمليات التفتيش هذه تتم من قبل موظفات من النساء فقط؛[79] و
- ضمان عدم استخدام أدوات تقييد الحرية على الإطلاق مع السجينات أثناء المخاض، أثناء الولادة، وبعد الولادة مباشرة؛[80]

تتضمن قواعد بانكوك أيضًا قواعد إضافية بشأن العقوبات غير الاحتجازية الموجهة نحو استكمال أحكام مماثلة في قواعد طوكيو. وتعترف القواعد المحددة المتعلقة بالعقوبات غير الاحتجازية مرة أخرى بالتحديات الفريدة التي تواجهها المرأة في نظام العقوبات، وتسلط الضوء على دور المرأة في رعاية الأسرة. تنص أحكام قواعد بانكوك المتعلقة بالعقوبات غير الاحتجازية، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- يجب أن تتمتع المحاكم، عند إصدار الحُكم بالصلاحيات التي تمكنها من النظر في العوامل المخففة للحُكم، من قبيل عدم وجود سجل جنائي أو عدم الخطورة، في ضوء مسؤوليات الرعاية الملقاة على عاتق النساء المعنيات والخلفيات المعتادة؛[81]
- تتاح موارد ملائمة لإيجاد بدائل تناسب حالة النساء السجينات من أجل دمج العقوبات غير الاحتجازية مع إجراءات خاصة بالمرأة للتصدي لأكثر المشاكل شيوعًا التي تجعل النساء تحت طائلة منظومة العدالة الجنائية. يمكن أن يشمل ذلك دورات أو استشارات حول موضوع العنف المنزلي أو الاعتداء الجنسي؛ العلاج لذوات الإعاقات العقلية؛ أو البرامج التعليمية والتدريبية لتحسين فرص العمل؛[82]
- العقوبات غير الاحتجازية هي النهج المفضل للنساء الحوامل والنساء اللواتي يعلنَ أطفالاً، ما لم تكن الجريمة المرتكبة خطيرة أو عنيفة أو في الحالات التي تشكل فيها المرأة خطرًا مستمرًا؛[83]

وعلى الرغم من أن قواعد طوكيو وقواعد بانكوك تعترفان بقيمة العقوبات غير الاحتجازية، فإن الأثر التكميلي لقواعد بانكوك يؤكد أهمية استخدام نهج مصمم لكل حالة على حدة مع هذه التدابير من خلال النظر في الخصائص الشخصية لمرتكب الجريمة عند ارتكاب إصدار قرارات الحكم.

[76] ملحوظة: تشير التقديرات العامة بشكل عام إلى أن النساء يشكلن أقل من 10% من نزلاء السجون على مستوى العالم. انظر Helen Fair and Roy Walmsley، "موجز السجون العالمية: قائمة سجن الإناث العالمية، الطبعة الخامسة" (2022) معهد أبحاث سياسات الجريمة والعدالة. متاح على الموقع:
https://www.prisonstudies.org/sites/default/files/resources/downloads/world_female_imprisonment_list_5th_edition.pdf

[77] قواعد بانكوك القاعدة 5.
[78] قواعد بانكوك القاعدة 10.
[79] قواعد بانكوك القاعدة 19.
[80] قواعد بانكوك القاعدة 24.
[81] قواعد بانكوك القاعدة 61.
[82] قواعد بانكوك القاعدة 60.
[83] قواعد بانكوك القاعدة 64.

ومما لا شك فيه أن المرأة تواجه صعوبات فريدة في منظومة العدالة الجنائية تتطلب اهتمامًا خاصًا عند اختيار الأحكام المناسبة. ومع ذلك، ينبغي تطبيق نهج شخصي تجاه العقوبات غير الاحتجازية بغض النظر عن جنس مرتكب الجريمة، حيث يأخذ القضاة والمدّعون العامون في الاعتبار ظروف الجريمة، ظروف مرتكب الجريمة، وظروف الضحية، التي تؤكدها الأهداف الشاملة المتمثلة في الحد من معاودة الإجرام وحماية عامة الشعب.

تؤكد قواعد طوكيو أيضًا على أهمية **تقارير التحقيقات الاجتماعية**، حيث تقوم السلطة المختصة بجمع معلومات عن خلفية مرتكب الجريمة ذات الصلة بنمط الشخص في الإجرام والجرائم الراهنة.[84] وينبغي أن تحتوي هذه التقارير على معلومات عن أي ظروف تتعلق بمرتكب الجريمة ذات صلة لفهم سبب ارتكابهم للجريمة، وينبغي أن تتضمن توصيات بشأن الإجراءات الاحتجازية أو غير الاحتجازية. إذا كان من الضروري التوصية بتدبير غير احتجازي، فيجب أن يحتوي التقرير أيضًا على معلومات حول ما إذا كان من المحتمل أن يمتثل مرتكب الجريمة للشروط المقترحة ومدى احتمالية تكيفه مع المجتمع.[85] ويوصي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإدراج معلومات مفصلة عن جملة أمور منها:

- معلومات شخصية والسجل الجنائي لمرتكب الجريمة؛
- معلومات عائلية عن مرتكب الجريمة؛
- تفاصيل التهمة الجنائية الحالية والسجل الجنائي لمرتكب الجريمة؛
- الموقف العام لمرتكب الجريمة ودوافعه وموقفه تجاه الجريمة؛
- معلومات عن الصحة البدنية والعقلية؛
- المدرسة أو السجل الوظيفي؛
- التأثير على الضحية (الضحايا)؛
- الاضطرابات المحتملة الناجمة عن تعاطي المخدرات أو الكحول؛ و
- توصيات إصدار الأحكام والأسباب الموجبة.

وعلى الرغم من أنها موجَّهة في المقام الأول إلى المُحتجزين بالفعل، فقد كانت **قواعد نيلسون مانديلا** مصحوبة أيضًا بتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تلجأ الدول الأعضاء إلى العقوبات غير الاحتجازية كبدائل للاحتجاز السابق للمحاكمة، لتعزيز بدائل الحبس ودعم إعادة التأهيل وبرامج إعادة الاندماج الإجتماعي وفقًا للمعايير الدولية القائمة.[86]

وبالإضافة إلى مجموعة القواعد الحالية الموجهة نحو تعزيز العقوبات غير الاحتجازية، حددت **لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (CCPCJ)** عدة مبادئ أساسية لتوجيه الدول في مجال إعداد نُظُم فعّالة للعقوبات غير الاحتجازية. تستند هذه المبادئ الأساسية إلى المعايير والقواعد الحالية المتعلقة بالعقوبات غير الاحتجازية والحد من معاودة الإجرام، وتظهر على النحو التالي:[87]

---

[84] قواعد طوكيو القاعدة 7.

[85] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل تمهيدي بشأن منع العودة إلى الإجرام وإعادة الإدماج الاجتماعي لمرتكبي الجرائم*، فيينا (2012) ص71. متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Introductory_Handbook_on_the_Prevention_of_Recidivism_and_the_Social_Reintegration_of_Offenders.pdf

[86] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)" (17 كانون الأول 2015) الجلسة 70، A/Res/70/175 القاعدة 12. متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F175

[87] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية بشأن الاستراتيجيات النموذجية للحد من معاودة الإجرام: ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة"، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 14 آذار 2023 (UN Doc E/CN.15/2023/13) الفصل ب. متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=E%2FCN.15%2F2023%2F13

- المبدأ الأساسي الأول: ينبغي تكييف جميع القرارات المتعلقة بمعاملة مرتكبي الجرائم على نحو يعالج ظروفهم الفردية والاستناد في ذلك إلى تقييمات شاملة ومستمرة للمخاطر التي يواجهونها، ولاحتياجاتهم، قدراتهم، وطباعهم. وهذا يعني تجنب اتباع نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" في التعامل مع معاودة الإجرام.

- المبدأ الأساسي الثاني: ينبغي تجنُّب الحبس إلا للضرورة القصوى، لأنه قد يزيد الظروف التي تسهم في سلوك الأفراد الإجرامي ويفاقم ما يعانيه مرتكبي الجرائم مسبقًا في الاندماج الاجتماعي.

- المبدأ الأساسي الثالث: يجب أن تستجيب برامج إعادة التأهيل وغيرها من التدخلات الرامية إلى منع معاودة الإجرام لاحتياجات فرادى الجناة وللعوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة.
- المبدأ الأساسي الرابع: لا يتوقف منع السجناء السابقين من معاودة الإجرام على برامج إعادة التأهيل المناسبة فحسب، بل أيضًا على ضمان بيئات احتجاز آمنة، مأمونة، وإنسانية وعمليات إعادة اندماج تُدار بعناية.

- المبدأ الأساسي الخامس: يتطلب الحد من معاودة الإجرام المشاركة النشطة ليس فقط لقطّاع العدالة، بل لجميع قطّاعات المجتمع، ويجب استثمار قدر كبير من الوقت والموارد في الشراكات، التوعية، التدريب وتدابير الاستدامة.

- المبدأ الأساسي السادس: ينبغي للدول أن تستثمر في البحوث، بما في ذلك البحوث المقارنة، في أنماط معاودة الإجرام وفعالية الاستجابات.

تمنح العقوبات غير الاحتجازية المُشرعين والسلطات القضائية الفرصة لمراعاة الفروق الدقيقة بين الأفراد مرتكبي الجرائم، وتكييف أساليب إصدار الأحكام الخاصة بهم بحيث تكون العقوبات غير الاحتجازية المختارة أكثر ترجيحًا للحد من معاودة ارتكاب الجرائم مع حماية عامة الناس في الوقت نفسه. ويمكن أيضًا تكييف هذه التدابير للتعرّف على التحديات الفريدة المرتبطة بالنساء، الأحداث، والمصابين بأمراض عقلية في المنظومة العقابية.

والأهم من ذلك، أن الخبراء يؤكدون أنه على الرغم من القيمة العالية لاستخدام عقوبات الإنفاذ غير الاحتجازية، فإن هذه التدابير وحدها لن تكون قادرة على الحد من عدد نزلاء السجون.[88] وينبغي على المشرعين والسلطات المسؤولة أيضًا النظر في كيفية إصلاح منظومة العدالة الجنائية الأوسع نطاقًا بهدف تقليل أعداد الأشخاص الذين يدخلون نظام العدالة الجنائية، وتشجيع العدالة التصالحية وإعادة تأهيل مرتكبي الجرائم لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.[89]

[88] أنظر O. Firouzi Tabar, M. Miravalle, D. Ronco, and G. Torrente، *تقليل عدد نزلاء السجون في أوروبا: هل تنجح الأحكام المجتمعية؟* (أيار 2016) مرصد السجون الأوروبي ص9. متاح على الموقع:
http://www.prisonobservatory.org/upload/EPO_2_WS1_Final_report.pdf

[89] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التدابير الاحتجازية وغير الاحتجازية: بدائل الحبس (مجموعة أدوات تقييم العدالة الجنائية)*، نيويورك (2006) ص1. متاح على الموقع:
https://unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/cjat_eng/3_Alternatives_Incarceration.pdf

هـ. الأشكال الشائعة للإجراءات التنفيذية غير الاحتجازية[90]

الفقرة التالية تُقدِّم نظرة عامة على الأنواع المختلفة للعقوبات غير الاحتجازية المستخدمة في الهيئات القضائية حول العالم. بعض هذه الأمور، مثل الخدمة المجتمعية أو الوضع تحت المراقبة، تميل إلى أن تكون أكثر شيوعًا من غيرها. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من الاستخدام الشائع لبعض التدابير المُحدَّدة، فإن مجموعة العقوبات غير الاحتجازية المتاحة ينبغي أن تكون مكيّفة خصيصًا للمجتمع الذي يستخدمها، نظرًا لمشاركة أفراد المجتمع بشكل كبير في العديد من أشكال العقوبات غير الاحتجازية.

فالذي ينجح في بلد أو مجتمع ما قد لا ينجح في بلد أو مجتمع آخر. ولهذا السبب، يتم تشجيع المشرعين على تقييم ثقافة المجتمع وممارساته قبل تنفيذ أي شكل من أشكال العقوبات غير الاحتجازية من أجل تحديد التدابير التي قد تكون أكثر فعّالية. وبالمثل، لا يُشجع المشرعون على نسخ التشريعات من هيئات قضائية أخرى حيث ينبغي تكييف العقوبات غير الاحتجازية مع سياق الظروف الفريدة الموجودة في العراق.

ويؤكد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أيضًا أن العديد من العقوبات غير الاحتجازية المتاحة في البلدان الغربية قد لا تكون مناسبة لبلدان أخرى من دون التكيف بوعي مع الظروف المجتمعية، تمامًا كما أن هناك تدابير مستخدمة في العديد من البلدان غير الغربية والتي قد لا تكون مناسبة للدول الغربية.[91]

على سبيل المثال، تستخدم العديد من الدول الغربية أنظمة الوضع تحت المراقبة التي تعتمد على التوافر المستمر للموارد المالية والتوظيفات الحكومية الكبيرة. فبدون هذه البنية التحتية، قد تواجه العديد من الهيئات القضائية صعوبة في رؤية فوائد نظام الوضع تحت المراقبة هذا. ومع ذلك، يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن هذه الأنظمة يمكن تصميمها لتناسب الظروف الوطنية، كما هو الحال في زيمبابوي، حيث تم تطوير مشروع الخدمة المجتمعية باستخدام متطوعين للإشراف على الأحكام غير الاحتجازية.[92]

وينبغي للمشرعين النظر في النطاق الواسع للعقوبات غير الاحتجازية المتاحة لهم، بما في ذلك كيفية استخدام كل تدبير بفعالية في الممارسة العملية. وينبغي للمشرعين أيضًا النظر في صياغة القوانين بطريقة تمنح القضاة والمدّعين العامين سلطة تقديرية للاختيار من بين مجموعة من العقوبات غير الاحتجازية على أساس كل حالة على حدة لتحقيق أهداف الحد من معاودة ارتكاب الجرائم وحماية عامة الناس على أفضل وجه، مع ضمان أن تحافظ التدابير المختارة على كرامة مرتكب الجريمة في جميع الأوقات.

توفِّر القائمة التالية شرحًا موجزًا لجميع العقوبات غير الاحتجازية المقترحة في المادة 8(2) من قواعد طوكيو:

1. عقوبات شفوية (التوبيخ والإنذار)

[90] هذه الفقرة مقتبسة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس*، (2007) الفقرة 4 (3). متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_of_Basic_Principles_and_Promising_Practices_on_Alternatives_to_Imprisonment.pdf

[91] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التدابير الاحتجازية وغير الاحتجازية: بدائل الحبس (مجموعة أدوات تقييم العدالة الجنائية)*، نيويورك (2006). متاح على الموقع:
https://unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/cjat_eng/3_Alternatives_Incarceration.pdf

[92] نفس المصدر

يمكن استخدام العقوبات الشفوية في الحالات التي لا تكون فيها البنية التحتية الإدارية الرسمية ضرورية أو متاحة، ولكن السلطات لا تزال ترغب في إنشاء سجل رسمي للجريمة. الإنذارات الشفوية هي شكل خفيف من أشكال العقوبات التي يمكن للقاضي تطبيقها بسهولة عند تحديد الذنب ولا تتطلب اتِّخاذ أي إجراء آخر من جانب السلطة القضائية أو مرتكب الجريمة (باستثناء عدم معاودة ارتكاب الجريمة). بشكل عام، يمكن إصدار هذه العقوبات عند أول جريمة، حيث لا يشكل مرتكب الجريمة أي خطر على المجتمع أو في جرائم بسيطة جدًا. قد يكون أحد الأمثلة على ذلك هو أنه إذا تم القبض على شخص وهو يقوم برشّ كتاباتٍ على جدار عام أو يشرب الكحول في الأماكن العامة، فقد يُصدِر القاضي إنذارًا خطيًا.[93] ولا يتطلب مثل هذا الإنذار أي متابعة إضافية من المحكمة أو منظومة العدالة.

2. إخلاء السبيل المشروط

عندما يُصدِر القاضي إخلاء السبيل على إثر تحديد الجريمة، فهذا يعني أنه يتم إطلاق سراح الشخص من المحكمة من دون اتخاذ أي إجراء آخر. أما إخلاء السبيل *المشروط* فهو عندما يقوم القاضي بإخلاء سبيل مرتكب الجريمة من المحكمة دون إدانة، ولكنه يطبق شروطًا معينة على إخلاء السبيل، مثل اشتراط الامتناع عن سلوكيات معينة أو تجنب أماكن معينة. وإذا ما أخلَّ مرتكب الجريمة بالشروط، يجوز للقاضي سحب إخلاء السبيل وإدانة مرتكب الجريمة بالجريمة الأصلي. ويمكن استخدامه عندما يتم إثبات الجريمة في المحكمة، لكن المحكمة تقرر أن طبيعة الجريمة طفيفة نسبيًا أو أن هناك بعض الظروف الشخصية أو المخففة التي تستدعي إخلاء السبيل أو ردّ الدعوى. ومن الأمثلة على ذلك حيازة الطبيب لعدد قليل جدًا من المواد المُخدِّرة غير المشروعة. قد تشمل بعض الشروط التي يمكن تطبيقها الإشراف، أو فرض قيود على الحركة (مثل الامتناع عن زيارة موقع ما)، أو متطلبات علاجية معينة (مثل العلاج من الكحول أو المخدرات).

إحدى الصعوبات التي تواجه تطبيق إخلاء السبيل المشروط هي ضرورة وجود بنية تحتية كافية وموثوقة للرصد والتأكد من استيفاء جميع الشروط بالطريقة التي تطلبها المحكمة. يجب أن تتمتع أي سلطة مطلوبة لرصد الامتثال، بما في ذلك الشرطة، بالقابلية والقدرة على القيام بذلك بالإضافة إلى واجبات عملهم الحالية.

3. عقوبات تمس صفة الفرد القانونية

العقوبات التي تمس صفة الفرد القانونية هي عقوبات تتعلق بالصفة القانونية لمرتكب الجريمة وتعمل على حرمان مرتكب الجريمة هذا من بعض حقوق المجتمع. على سبيل المثال، إذا تصرف المحامي بطريقة غير أخلاقية، فقد يتم تعليق أو إلغاء رخصته المهنية لممارسة المحاماة.

والأهم من ذلك، يجب أن تكون هذه العقوبات مرتبطة بتفاصيل الجريمة. إن استخدام العقوبة التي تمس صفة الفرد القانونية لن يكون بالضرورة استخدامًا صحيحًا إذا ما تمّ إلغاء رخصة طبيب لارتكابه جريمة القيادة أثناء السكر. ومع ذلك، يجوز للمحكمة إلغاء الترخيص الطبي للطبيب الذي ارتكب أعمال عنف ضد مريض أثناء عمله.

وينبغي توخي الحذر عند إصدار مثل هذه العقوبات لأن آثار عقوبات الصفة القانونية قد تمتد إلى ما هو أبعد من العقوبة نفسها. على سبيل المثال، إذا كان هناك طبيب واحد فقط في المجتمع محلي وتم إلغاء ترخيص الطبيب، فقد يؤدي ذلك إلى حرمان المجتمع المحلي بأكمله من الرعاية الطبية، مما يسبب تأثيرًا عقابيًا على المجتمع المحلي بسبب تصرفات الطبيب.

[93] قانون الشباب في أستراليا، "تحذيرات" (6 شباط 2024). متاح على الموقع:
https://yla.org.au/act/topics/courts-police-and-the-law/the-youth-justice-system/warnings/

4. عقوبات اقتصادية (الغرامات)

يشار إليها أيضًا باسم "الغرامات"، وهي جزاءات نقدية يمكن أن يصدرها القاضي أو المسؤول الإداري بسهولة عند تحديد الذنب. هناك العديد من الأشكال المختلفة للعقوبات الاقتصادية التي يتم تطبيقها في جميع أنحاء العالم. إن العقوبات الاقتصادية الثابتة بصورة عامة هي فرض مبلغ نقدي أو وحدة محددة (أو نطاقًا محددًا) على جريمة مُحدَّدة. هناك أيضًا عقوبات متغيرة يمكن أن تأتي في شكل غرامات يومية، حيث يتم حساب مبلغ الغرامة بناءً على بعض المعايير المتعلقة بالدخل المادي لمرتكب الجريمة. وهذا يضمن أن الغرامات لا يزال لها تأثير رادع على الأثرياء. وللحصول على شرح موسع لموضوع "الغرامات اليومية"، يرجى مراجعة **الفقرة ز (3)** من هذا المنشور.

تُستخدم الغرامات في مجموعة واسعة من الجرائم ويمكن تطبيقها في معظم الحالات التي يكون فيها السجن خيارًا. غالبًا ما يزداد حجم العقوبة القصوى مع خطورة الجريمة. هناك أيضًا العديد من المواقف التي تكون فيها بعض الجرائم بالغة الخطورة بحيث لا يُعاقب عليها إلا بالسجن ولا تكون هناك غرامة مقابلة لها، تمامًا كما توجد جرائم قد تنطوي على احتمال فرض عقوبة مالية، ولكن لا توجد عقوبة سجن مقابلة لها.

في فيكتوريا، أستراليا، ينصُّ *قانون العقوبات لسنة 1991* على اثني عشر مستوى من الجرائم، لكل منها حد أقصى لعقوبة السجن وحد أقصى للعقوبة الاقتصادية. إن الجريمة ذات المستوى 9، مثل إخفاء ولادة طفل، تنطوي على غرامة قصوى تبلغ 60 وحدة جزائية أو السجن لمدة 6 أشهر، في حين أن الجريمة ذات المستوى 2، مثل السطو المسلح، تنطوي على عقوبة السجن بحد أقصى 25 سنة أو غرامة قصوى تصل إلى 3000 وحدة جزائية.[94] وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجرائم، مثل القتل (جريمة ذات ذو مستوى 1)،[95] تنص فقط على أحكام بالسجن وليس لها جزاءات نقدية مقابلة، في حين أن جرائم أخرى، مثل إعطاء اسم مزيف لضابط شرطة (جريمة ذات المستوى 11) عليها غرامة مقررة تصل إلى 5 وحدات جزائية ولكن لا توجد عقوبة مقابِلة بالسجن.[96]

ويمكن أيضًا صياغة تشريعات لتوضيح مكان دفع الغرامات وكيفية استخدام الأموال المُجمَّعة. على سبيل المثال، قد تنص التشريعات البيئية على وجوب دفع أي غرامات على الجرائم البيئية إلى صندوق حكومي لإصلاح البيئة. وبالمثل، يجوز دفع الغرامة الصادرة بموجب قانون حماية الحيوان إلى منظمة حكومية معنيّة بالرفق بالحيوان.

ويتعلق أحد التحديات الملحوظة بالظروف التي لا يستطيع فيها مرتكب الجريمة دفع الغرامة المطلوبة على الفور. ويُشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنه يجب على المشرعين توخي الحذر عند اعتبار الحبس عقوبة لعدم دفع الغرامة لأن هذا يعني أن الغرامة ليست في الحقيقة بديلاً لعقوبة السجن. وبدلاً من ذلك، يوصي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنه عندما يواجه مرتكب الجريمة صعوبة في دفع الغرامة، ينبغي للسلطات أن تنظر فيما إذا كان من الممكن السماح بخطط للدفع، تأجيل الدفع، أو تقديم خدمة مجتمعية بدلاً من ذلك كبديل لدفع الغرامة بشكل كامل.[97] وبالمثل، تحث قواعد طوكيو

---

[94] انظر المجلس الاستشاري لإصدار الأحكام، "العقوبات القصوى" (2024). متاح على الموقع:
https://www.sentencingcouncil.vic.gov.au/about-sentencing/maximum-penalties

[95] انظر المجلس الاستشاري لإصدار الأحكام، "العقوبات القصوى" (2024). متاح على الموقع:
https://www.sentencingcouncil.vic.gov.au/about-sentencing/maximum-penalties

[96] حكومة فيكتوريا (أستراليا)، *قانون الجرائم لسنة 1958*، المادة 456AA(3)(a). متاح على الموقع:
https://www.legislation.vic.gov.au/in-force/acts/crimes-act-1958/304

[97] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *دليل المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس*، (2007) ص44. متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_of_Basic_Principles_and_Promising_Practices_on_Alternatives_to_Imprisonment.pdf

السلطات أيضًا على النظر في الظروف التي قد تجعل مرتكب الجريمة غير قادر على دفع الغرامة، وتجنب اللجوء، حيثما أمكن، إلى السجن كعقوبة على عدم دفع الغرامة.[98]

5. الأمر بمصادرة الأموال أو نزع الملكية

تُشير المصادرة إلى العائدات المالية المتأتية من جريمة حيث تتم مصادرتها لصالح الدولة. تُشير المصادرة إلى مصادرة الممتلكات أو البضائع لصالح الدولة. وسواء تم استخدامها كنتيجة تلي جريمة ما (مثل الاضطرار إلى تسليم الأموال التي تم الحصول عليها من خلال بيع مواد غير مشروعة) أو كتصرف نهائي في جريمة ما، فإن توفر أوامر المصادرة ونزع الملكية يتوقّف إلى حد كبير على المضمون المُحدَّد في التشريعات.

وقد تصدر هذه الأوامر عندما تكون هناك عائدات من جريمة تم الحُكم بمصادرتها لصالح الدولة. وتُنصح السلطات بالتأكد من أن أي أمر من هذا القبيل يظل متناسبًا مع خطورة الجريمة وتوخي الحذر في تحديد ما إذا كانت أموال أو ممتلكات معينة نتيجة واضحة للجريمة وليست أموال تم الحصول عليها بوسائل مشروعة.

6. ردّ الحقوق إلى الضحية أو تعويضه

يمكن استخدام هذه العقوبة عندما تشجع الممارسات الثقافية التقليدية على تعويض الضحية كجزء من عملية تصحيح خطأ مرتكب الجريمة. تنص المادة 8 من **إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسُّف في استعمال السلطة**[99] على أن التعويض العادل للضحايا، أسرهم، ومُعاليهم قد يشمل: إعادة الممتلكات ومبلغًا لجبر ما وقع من ضرر أو خسارة؛ ودفع النفقات المتكبّدة نتيجة للإيذاء؛ تقديم الخدمات؛ وردّ الحقوق.

عندما يتم استخدام هذه التدابير إلى جانب عقوبات أخرى، ينبغي على القضاة والمدّعين العامّين بذل الجهود لتقييم مستوى صحيح للتعويض أو ردّ الحقوق بحيث يعكس بدقة حجم الخسارة التي لحقت بالضحية وعائلتها ومُعاليها. قد يكون من المفيد أن يعمل المدّعون العامّون مباشرة مع الضحية لتحديد حجم أي خسائر بدقة.

7. إيقاف التنفيذ أو إرجاء التنفيذ

يمكن إيقاف التنفيذ عندما يُقرر القاضي الإدانة ويفرض عقوبة السجن (أو عقوبة أخرى)، لكنه يؤجل تنفيذ العقوبة إلى حين استيفاء شروط معينة. وإذا توافرت الشروط في مرتكب الجريمة فلا يتم تنفيذ عقوبة السجن. وبهذا المعنى، يَعرف مرتكب الجريمة ما ستكون عليه العواقب إذا لم يستوف شروطًا معينة حددتها المحكمة.

تختلف هذه العقوبة عن إخلاء السبيل المشروط في أن إيقاف التنفيذ ينطوي على تحديد الذنب وفرض عقوبة (مثل السجن)، على الرغم من أنه يمكن ردِّ الدعوى إذا ما تم الالتزام بشروط معينة. بينما في إخلاء السبيل المشروط، على الرغم من وجود تحديد للذنب، فلا يوجد قرار نهائي بشأن الحُكم أو العقوبة. وإذا ما أخلَّ مرتكب الجريمة بالشروط المتعلقة بإخلاء السبيل المشروط، فقد يُحكم عليه بسبب الجريمة الأصلية. ولأغراض حفظ السجلات، سيسفر إيقاف التنفيذ عمومًا عن وجود سجل يشير إلى وجود إدانة، في حين قد يكون لإخلاء السبيل المشروط سجل، ولكنه لن يشير إلى إدانة في هذا السجل.

---

[98] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)"، (14 كانون الأول 1990) UNGA Res. 45/110 0 القاعدة 14 (3). متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/105347?ln=en

[99] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان مبادئ العدالة الأساسية المتعلقة بضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة" (29 تشرين الثاني 1985) Res. 40/34. متاح على الموقع:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F40%2F34

8. الوضع تحت المراقبة والإشراف القضائي

غالبًا ما يرتبط الوضع تحت المراقبة والإشراف القضائي بأحكام أخرى في هذه الفقرة ويمكن اعتبارهما عملية أو خدمة تضمن السلطات من خلالهما الالتزام بشروط معينة. يمكن للحكومة فرض خدمة الوضع تحت المراقبة في بلد ما وتزويدها بالعاملين الذين يراقبون ما إذا كان مرتكبو الجريمة يكملون متطلبات الأحكام غير الاحتجازية (مثل ضمان إكمالهم لبرامج الخدمة المجتمعية الخاصة بهم). فقد تساعد خدمات الوضع تحت المراقبة مرتكبي الجرائم أيضًا في مشاكل معينة، مثل كيفية تغيير سلوكياتهم لإعادة الاندماج بشكل أفضل في المجتمع.

9. الخدمة المجتمعية

تتطلب أوامر الخدمة المجتمعية عمومًا من مرتكب الجريمة إكمال عدد معين من ساعات العمل الخاضع للإشراف وغير مدفوع الأجر في المجتمع. يتم إعطاء هذه الأوامر بشكل عام بهدف ضمان قيام مرتكب الجريمة بردِّ الجميل للمجتمع الذي ظُلِم بسبب أفعاله.

وتتطلب هذه الأوامر وجود نظام قادر على الإشراف الفعال على العمل الذي يقوم به مرتكبو الجرائم للتأكد من قيامهم بإنجاز العمل على النحو المطلوب وعدم تعرضهم للاستغلال أو سوء المعاملة من قبل الجهة التي يؤدون الخدمة لصالحها. تستخدم بعض البلدان نظام خدمات الوضع تحت المراقبة الذي تديره الحكومة لمراقبة الخدمة المجتمعية بينما قد تستخدم بلدان أخرى (مثل زيمبابوي- أنظر **الفقرة و(4)** من هذا البحث) متطوعين من المجتمع لضمان تنفيذ أمر الخدمة المجتمعية.

10. الإحالة إلى مراكز المثول

يمكن استخدام هذه العقوبة في المواقف التي قد تتطلب فيها الجريمة معالجة تصرفات مرتكب الجريمة أو سلوكه بطريقة تُقلل من احتمالية تكرار هذا السلوك أو الإجراء. على سبيل المثال، قد يأمر القاضي بإحضار متعاطي المخدرات المتكرر إلى مركز إعادة التأهيل للعلاج من المخدرات، سائق مخمور لحضور سلسلة من جلسات علاج الكحول، أو متعاطي غير عنيف لحضور دروس التحكُّم بالغضب.

11. الإقامة الجبرية

تنص أوامر الإقامة الجبرية عمومًا على وجوب بقاء مرتكب الجريمة في منزله لفترة زمنية معينة. فقد يعني هذا أن مرتكب الجريمة يمكنه مغادرة المنزل لفترات قصيرة طوال اليوم، مثل الاستمرار في عمله، أو قد يكون الأمر أكثر تقييدًا. وعلى الرغم من أن الإقامة الجبرية قد تكون مشابهة لإجراءات احتجازية مثل الحبس، إلا أنها تسمح لمرتكب الجريمة بالبقاء بالقرب من مجتمعه وعائلته طوال فترة عقوبته. هذا القرب من الأصدقاء والعائلة يسمح لمرتكب الجريمة بالبقاء في بيئة داعمة وأقل إزعاجًا من عقوبة السجن الرسمية.

ينبغي للسلطات أن تكون واعية بالتحديات المرتبطة بالإقامة الجبرية. عند إصدار الحُكم، لا يمكن استخدام الإقامة الجبرية بشكل فعّال كعقوبة على الأفراد المشردين أو أولئك الذين لديهم مرافق سكن غير تقليدية. علاوة على ذلك، ينبغي للسلطات أيضًا أن يكون لديها نظام لمراقبة التزام مرتكب الجريمة بالإقامة الجبرية. تستخدم بعض البلدان نظامًا للمراقبة الإلكترونية بينما قد يستخدم البعض الآخر نظامًا لتسجيل الوصول المنتظم من قبل السلطات.

و. تدابير الإنفاذ غير الاحتجازية في العراق

لقد أشارت الحكومة العراقية مرارًا وتكرارًا إلى عزمها الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحبس من خلال الانضمام إلى العديد من المعاهدات التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمعاملة السجناء. وبالإضافة إلى خضوعها لشروط قواعد نيلسون مانديلا، قواعد طوكيو، وقواعد بانكوك، فإن العراق أيضًا طرف في اتفاقية حقوق الطفل؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف المنزلي ضد المرأة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تتعلّق جميعها بوضع أو معاملة كل فرد، بما في ذلك السجناء.

وفقا لقواعد طوكيو، فإن نجاح مختلف العقوبات غير الاحتجازية سيعتمد على نظام شامل للتقييم السابق لإصدار الحكم (مثل تقارير التحقيقات الاجتماعية)،[100] المراجعة المناسبة وإصدار الأحكام الدقيقة من قبل القضاة،[101] والمراقبة والإشراف المستمرين على مرتكب الجريمة للتأكد من فعالية التدابير المطلوبة وإعادة تأهيل مرتكب الجريمة.[102] في الوقت الحالي، لا يوجد في العراق نظام رسمي للعقوبات غير الاحتجازية لتمكين إعداد تقارير شاملة قبل إصدار الأحكام، تسهيل عملية صنع القرار من قبل القضاة بشأن مجموعة من التدابير، أو الإشراف بشكل مناسب على أعداد كبيرة من مرتكبي الجرائم الذين يُمكن الحُكم عليهم بعقوبات غير احتجازية.

تؤكد المادة 85 من *قانون العقوبات* على اعتماد العراق على العقوبات الاحتجازية والمالية التقليدية للبالغين من خلال الإشارة إلى أن "العقوبات الأصلية" في العراق تشمل السجن، الحبس الشديد والحبس البسيط، إلى جانب الغرامات وعقوبة الإعدام. إن السجن، الحبس الشديد والحبس البسيط كلها عقوبات احتجازية تختلف بناءً على طول مدة الحكم والأعمال التي يتم الأمر بها أثناء الاحتجاز. يُعرّف السجن بأنه الإيداع في مؤسسة عقابية لمدة تزيد على 5 سنوات ولكن أقل من 25 سنة؛ الحبس الشديد هو إيداع الشخص المدان في مؤسّسة عقابية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وتتطلب تشغيل الفرد المحكوم عليه؛ والحبس البسيط هو الإيداع في مؤسسة عقابية لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد على سنة دون أمر بتشغيل المحكوم عليه.[103]

إن الهيكلية الحالية في العراق، رغم أنها تتضمن بعض الأحكام المجزّأة في جميع أنحاء الإطار التشريعي العراقي، إلا أنها لا تأخذ في الاعتبار لحد الآن المجموعة الكاملة من العقوبات غير الاحتجازية المتاحة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الأحكام الحالية وتوضيحها واستكمالها بإطار تنظيمي وإداري راسخ لضمان أن يصبح النظر في العقوبات غير الاحتجازية جانبًا روتينيًا في إصدار الأحكام على مرتكبي الجرائم. ومع ذلك، فإن العديد من أحكام *قانون العقوبات* (*القانون رقم 111 لعام 1969*) توفر نقطة انطلاق جيدة لتشجيع العاملين في منظومة العدالة على النظر بشكل متكرر في استخدام العقوبات غير الاحتجازية في ظروف معينة.

وبموجب **الفصل الثامن من *قانون العقوبات***، يُمنح القضاة سلطة مراعاة صفات وظروف مختلفة لمرتكب الجريمة عند تحديد ما إذا كان سيتم الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة أم لا. ونصّت المادة 144 على أنه إذا كانت مدة الحُكم بالحبس في جناية أو جنحة لا تزيد على سنة، جاز للقاضي أن يأخذ في الاعتبار عُمر مرتكب الجريمة، ماضيه، أخلاقه وظروف جريمته من أجل وقف تنفيذ العقوبة. وقد يكون لإيقاف التنفيذ هذا شروط معينة مفروضة، مثل اشتراط أن يتعهد الشخص بأن يكون حسن السلوك طوال مدة وقف تنفيذ العقوبة.[104]

---

[100] قواعد طوكيو القاعدة .7

[101] قواعد طوكيو القاعدة 8.

[102] قواعد طوكيو القاعدة 10.

[103] العراق، قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969) المادة 85-89

[104] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 144.

يمكن أن يظل إيقاف التنفيذ ساريًا لمدة تصل إلى ثلاث سنوات ويمكن الحُكم بالإلغاء الكامل لإيقاف التنفيذ لعدة أسباب، بما في ذلك عدم استيفاء مرتكب الجريمة للشروط المفروضة، أو ارتكابه جناية أو جنحة عمديّة والتي تؤدي إلى الحُكم عليه لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر.[105] كما تشير المادة 148 من *قانون العقوبات* إلى أنه في حالة إلغاء إيقاف التنفيذ، يتم تنفيذ العقوبة الأصلية التي تم وقف تنفيذها بالكامل.[106]
أشارت المناقشات غير الرسمية مع قضاة المحاكمات الجنائية في العراق إلى أن إيقاف التنفيذ، باستثناء الغرامات، هي إحدى الأساليب الأكثر استخدامًا لتخفيف الأعباء على السجون في العراق. وعلى الرغم من أن الأرقام المُحدَّدة حول استخدام إيقاف التنفيذ ليست متاحة بسهولة، فقد لاحظ القضاة العراقيون أن السلطة القضائية تعتمد بشكل كبير على إيقاف التنفيذ عند الحكم على المتهمين بجرائم أقل خطورة ومنخفضة المستوى من أجل ضمان تخصيص مساحة محدّدة في السجن للجرائم الأشد خطورة، بقدر الإمكان.

كما يسمح *قانون العقوبات* للقضاة بإصدار تدابير احترازية معينة بموجب **الفرع الرابع**. ويشمل أحد هذه التدابير الاحترازية أمرًا بمصادرة المواد المستخدمة في جريمة ما، سواء تمت إدانة المتهم أم لا. وتتعلق أوامر المصادرة بالمواد التي يعتبر صنعها، امتلاكها، حيازتها، استخدامها، بيعها أو الإعلان عنها للبيع جريمة.[107]

بموجب المادة 118، يجوز للمحكمة أيضًا أن تأمر بالتعهد بحسن السلوك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. كما يقضي نفس الحكم بالزام المحكوم بأن يودع صندوق المحكمة "مبلغًا من المال أو ما يقوم مقامه تقدره المحكمة بما يتناسب مع حالته المادية".[108]

يُسمح للمحاكم أيضًا بالاستفادة من عقوبات تمس صفة الفرد القانونية، حيث يُعاقب مُرتكِب الجريمة بحرمانه من قدرته على ممارسة مهنته. وتشير المواد 113- 114 من *قانون العقوبات* إلى أنه إذا ارتكب شخص جناية أو جنحة مخلة بمهنته، حرفته أو نشاطه وحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر، يجوز للمحكمة أيضا منع ذلك الشخص من ممارسة عمله لمدة تصل إلى سنة واحدة عن الجريمة الأولى ولمدة تصل إلى ثلاث سنوات عن الجريمة الثانية.[109]

وبالمثل، بالنسبة لشخص أدين بارتكاب جريمة بواسطة مركبة آليّة، فإن المحكمة تتمتّع بسلطة تقديرية لإبطال رخصة قيادة ذلك الشخص لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ومنع ذلك الشخص من الحصول على رخصة جديدة لتلك الفترة.[110]

هناك شرط آخر غير احتجازي يمكن فرضه يتعلق باحتساء الخمور ويمكن استخدامه في الحالات التي يقوم المجرم بارتكاب جريمة تحت تأثير الخمور. تسمح المادة 106 من *قانون العقوبات* للمحكمة بأن تأمر الشخص المدان بالامتناع عن تناول الخمور في الحانات أو غيرها من الأماكن المماثلة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني حظرًا كاملاً على احتساء الخمور، بل هو تقييد محدود بشكل أكبر على احتساء الخمور في مناطق معينة. لا يبدو أن الصيغة المكتوبة تمتد إلى احتساء الخمور داخل حدود المنزل.[111]

---

[105] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 146-147.
[106] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 148.
[107] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 117.
[108] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 118.
[109] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 113-114.
[110] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 115-116.
[111] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 106.

يجوز للمحكمة أيضًا أن تضع قيودًا على حركة مُرتكِب الجريمة من خلال الأمر بعدم جواز قيام المحكوم عليه بزيارة مكان أو أماكن معينة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.[112]

وأخيرا، يتضمن *قانون العقوبات* أيضا بعض الأحكام التي تشبه عقوبات الحبس ولكنها لا تنطوي على الحبس في السجون. على سبيل المثال، تسمح المادة 105 من *قانون العقوبات* للقضاة بأن يأمروا بحجز المحكوم عليه في مأوى علاجي، مصحّة أو أي مكان آخر مماثل للرعاية والعلاج لمدة تصل إلى ستة أشهر. ويجوز للمحكمة أيضًا أن تأمر بوضع المحكوم عليه في رعاية أحد الوالدين أو أحد الأقارب بناءً على توصية طبيب أخصّائي. ويشكل هذا الحكم إدراجًا إيجابيًا في قانون العقوبات، على الرغم من أنه لا يزال يتعلق بشكل من أشكال الاحتجاز لأنه ينطوي على حرمان مُرتكِب الجريمة من الحرية.

أشارت المناقشات مع أعضاء السلطة القضائية في العراق إلى أن اثنين من العوائق الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الفعال لنظام العقوبات غير الاحتجازية هما عدم وجود إطار تشريعي واضح والافتقار إلى البنية التحتية الإدارية القائمة التي من شأنها تسهيل تنفيذ الإطار التشريعي. وإلى أن يُحدِّد التشريع بوضوح نطاق العقوبات غير الاحتجازية المتاحة أثناء إصدار الأحكام، يقتصر عمل القضاة على العقوبات القليلة المنصوص عليها في *قانون العقوبات* والقوانين الأخرى. علاوة على ذلك، بدون وجود نظام فعّال للمؤسسات الإدارية لتنفيذ ورصد العقوبات غير الاحتجازية وقت دخول القانون حيز النفاذ، فإن القضاة سيتردّدون في تطبيق العقوبات غير الاحتجازية كعقوبة إلى أن يثقوا في أن هذه التدابير سيتم التقيُّد بها ورصدها بشكل فعّال. إن اتخاذ العقوبات غير الاحتجازية دون وجود نظام إداري قوي يدعم التطبيق من المرجح أن يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام من جانب الجمهور والسلطة القضائية.

ز. دراسات حالات حول استخدام تدابير الإنفاذ غير الاحتجازية

هناك بعض التوافق بين العديد من البلدان التي تستخدم العقوبات غير الاحتجازية مثل ازدياد عدد البلدان التي تستخدم الخدمة المجتمعية كبديل للحبس. ومع ذلك، عند هيكلة مشاريع العقوبات غير الاحتجازية، تأخذ العديد من البلدان في الاعتبار عدة عوامل تتعلق بثقافة وعادات وتقاليد ذلك البلد من أجل مزجها مشاريع العقوبات. ومن خلال مواءمة العقوبات غير الاحتجازية مع الممارسات الثقافية القائمة في بلد ما، من المُرجّح أن يحدث دعم واسع النطاق وقبول مجتمعي، مما يزيد من فرص تنفيذ البرنامج بنجاح.

نفّذت العديد من البلدان أنظمة مرنة للسماح باستخدام العقوبات غير الاحتجازية في مجموعة واسعة من الجرائم. بشكل عام، تُستخدم هذه العقوبات في الجرائم ذات المستوى الأدنى التي تسبب خطرًا طفيفًا أو لا تسبب أي خطر على المجتمع. يجب أن يكون مرتكبو الجرائم أيضًا من مرتكبي الجرائم غير المتكررين (أو ليس لديهم سجل إجرامي).

تسمح بعض البلدان أيضًا باتخاذ عقوبات غير احتجازية لأنواع أخرى من الجرائم، مثل الجرائم البيئية. وفي مثل هذه الحالات، يُمنح مرتكب الجريمة الفرصة لإعادة البيئة إلى حالتها قبل ارتكاب الجريمة. ويتوافق هذا النهج مع مبادئ إعادة التأهيل والتحسُّن التي غالبًا ما تكون حجر الزاوية في أي عقوبات غير احتجازية.

يقدم الجزء التالي خمسة أمثلة لبلدان حول كيفية استخدام طرق بديلة لإصدار الأحكام في بلدان حول العالم. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان تستخدم شكلاً من أشكال العقوبات غير الاحتجازية، فقد تم اختيار الأمثلة التالية لتقديم نظرة ثاقبة على مختلف أساليب الممارسات الرسمية وغير الرسمية لتبنّي بدائل الحبس.

1. الإمارات العربية المتحدة

[112] العراق، *قانون العقوبات (القانون رقم 111 لسنة 1969)*، المادة 107

منذ عام 2016، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول القليلة في الشرق الأوسط التي تتبنى ممارسة الخدمة المجتمعية كبديل للحبس في بعض الجرائم. وبموجب المرسوم رقم 7 لسنة 2016، أضيفت الخدمة المجتمعية كعقوبة محتملة لبعض الجرائم في قانون العقوبات كبديل عن الحبس أو الغرامة، مما يوسع نطاق السلطة التقديرية للقضاة عند إصدار الأحكام.[113]

إن المرسوم الاتحادي الإماراتي في القانون رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات الذي يُحدِّد ثلاثة أنواع من الجرائم بموجب المادة 27: جنايات، جنح، ومخالفات.[114] ويتم تحديد فئة كل جريمة حسب حجم العقوبة المخصصة للجريمة.

الجناية هي أي جريمة يُعاقَب عليها بما يلي:

- أي من عقوبات القصاص (عقوبة جزائية)؛
- الإعدام؛
- السجن المؤبد؛ أو
- السجن المؤقت.[115]

الجُنحة يُعاقَب عليها بما يلي:

- الحبس؛
- الغرامة التي تزيد عن 10,000 درهم إماراتي؛ أو
- الديّة (الدية- تعويض مالي للضحية أو عائلة الضحية عن الأذى الجسدي أو القتل).[116]

المخالفة يُعاقَب عليها بأحد الأمرين التاليين أو كليهما:

- الحجز لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 10 أيام؛ أو
- غرامة لا تزيد على 10,000 درهم.[117]

على الرغم من أن التفاصيل المُحدَّدة لكيفية تنفيذ الخدمة المجتمعية منصوص عليها في توجيه منفصل، إلا أن المواد 121-125 من قانون العقوبات تُحدِّد الإطار الذي يسمح بإصدار أمر بالخدمة المجتمعية كعقوبة على الجُنَح. وتشير المادة 121 إلى أنه لا يجوز استخدام الخدمة المجتمعية إلا كعقوبة على الجُنَح بدلاً من الحبس الذي لا يتجاوز ستة أشهر أو بدلاً من الغرامة. وهذا يعني أنه بالنسبة للجُنَح التي قد تنطوي على عقوبة الحبس لأكثر من ستة أشهر، فإن الخدمة المجتمعية ليست خيارًا. علاوة على ذلك، تُشير المادة 121 أيضًا إلى أن أي خدمة مجتمعية مطلوبة لا يجوز أن تتجاوز ثلاثة أشهر.[118]

---

[113] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون رقم 7 لسنة 2016* المادة 120. متاح على الموقع:
http://menarights.org/sites/default/files/2019-01/UAE_PenalCode_2016_AR.pdf

[114] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المادة 27. متاح على الموقع:
https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

[115] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المادة 29. متاح على الموقع:
https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

[116] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المادة 30. متاح على الموقع:
https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

[117] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المادة 31. متاح على الموقع:
https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

[118] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المادة 121. متاح على الموقع:
https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

في حال إخفاق مرتكب الجريمة في تلبية متطلبات أمر الخدمة المجتمعية، يُسمح للمحكمة باستبدال أمر الخدمة المجتمعية لفترة حبس مساوية لأمر الخدمة المجتمعية. كما تتمتع النيابة العامة بسلطة تقديرية بموجب القانون لتأجيل أداء الخدمة المجتمعية إذا لزم الأمر.[119]

في البداية، لم ينص قانون العقوبات على ما يمكن اعتباره خدمة مجتمعية. ومع ذلك، في عام 2017، أصدر مجلس الوزراء القرار الوزاري رقم 41 لسنة 2017 الذي يُحدِّد أنواع الخدمة المجتمعية المُحددة التي قد يتم طلبها.[120] ويُحدِّد القرار الوزاري 19 فئة من فئات الخدمة المجتمعية التي يجوز طلبها. تشمل هذه الفئات:

- حفظ أو تحفيظ ما تيسّر من القرآن الكريم؛
- الخدمة في مراكز رعاية بعض الأفراد كذوي الاحتياجات الخاصة؛
- الخدمة في دور رعاية المُسنين؛
- الخدمة في دور رعاية الأحداث؛
- الخدمة في دور الحضانة أو رياض الأطفال؛
- الخدمة في مراكز المجتمعات النسوية؛
- الخدمة في إدارات المرور؛
- العمل في خدمات الإسعاف أو نقل المصابين؛
- القيام بأعمال الدفاع المدني؛
- المشاركة في الحملات الخيرية والحملات الإنسانية؛
- التدريس في مراكز تعليم الكبار؛
- تنظيف وصيانة المناطق والمرافق العامة (بما في ذلك الطرق، الحدائق، الساحات العامة، الشواطئ، أو محميات الحياة البرية)؛
- تنظيف وصيانة المساجد؛
- تقديم الدعم في الفعاليات أو الأنشطة؛
- أعمال الرقابة الغذائية؛
- زراعة وصيانة الحدائق العامة ومحميات الحياة البرية؛
- تحميل وتفريغ حاويات البضائع في الموانئ؛ أو
- الخدمة في محطات البنزين.[121]

ولضمان المساءلة، تنص المادة 122 من قانون العقوبات على أن الخدمة المجتمعية تتم بالتنسيق مع الجهة التي يتم تقديم الخدمة فيها وتحت إشراف النيابة العامة. وقد ألزمت المادة 123 الجهة التي تُؤدى فيها الخدمة

[119] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المادة 124. متاح على الموقع: https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

[120] مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، "محمد بن راشد يصدر مرسومًا بتحديد أعمال الخدمة المجتمعية" (23 تشرين الأول 2017). متاح على الموقع: https://uaecabinet.ae/en/details/news/mohammed-bin-rashid-issues-decree-determining-community-service-work. See also: https://communicationdubai.com/laws/united-arab-emirates-cabinet-resolution-no-41-of-2017-5045218

[121] أخبار الإمارات الوطنية، "أصبح لدى قضاة الإمارات العربية المتحدة الآن 19 خيارًا لأحكام الخدمة المجتمعية" (10 تشرين الثاني 2017). متاح على الموقع: https://www.thenationalnews.com/uae/courts/uae-judges-now-have-19-options-for-community-service-sentences-1.674647

المجتمعية بتقديم تقرير إلى النيابة العامة يتضمن تفاصيل أداء مرتكب الجريمة، انضباطه، سلوكه، ومدى التزام مرتكب الجريمة بأداء الخدمة.[122]

لقد صدرت أوامر الخدمة المجتمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة عدة مرات منذ إدخالها في قانون الجزاءات. على سبيل المثال، فيما يتعلق بجريمة القيادة المتهورة، أمرت المحكمة ثلاثة رجال بتنظيف شوارع المدينة لمدة أربع ساعات يوميًا لمدة 30 يومًا.[123]
وعلى الرغم من أن نظام الخدمة المجتمعية هذا يُعدُّ واحدًا من أكثر الأنظمة تقدمًا في المنطقة، فقد لاحظ بعض الخبراء أن هناك طرق لا يزال من الممكن تحسينها. وبما أن الأحكام الحالية في قانون العقوبات لا توضِّح العديد من جوانب كيفية تطبيق النظام، فقد اقترح الباحثون تعديل أحكام قانون العقوبات لتحديد العوامل التي ينبغي مراعاتها عند اتخاذ قرار بشأن مدى ملاءمة الخدمة المجتمعية. على سبيل المثال، يمكن تعديل الأحكام لإلزام القضاة بمراعاة ما إذا كان لدى مرتكب الجريمة سجل من الجرائم المتكررة، وإذا ما كان الأمر كذلك، عدم النظر في الخدمة المجتمعية لمرتكبي الجرائم الذين لم يتم إعادة تأهيلهم.[124]

بالإضافة إلى ذلك، يوصى بأن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا بإدراج تقييم لماضي مرتكب الجريمة، عمره، ظروفه، وأخلاقه في أي قرار بشأن مدى ملاءمة الخدمة المجتمعية. يمكن أن يشمل هذا التقييم أيضًا القدرة البدنية، الحالة الاجتماعية والصحية، والقدرة على تنفيذ أي خدمة مجتمعية مطلوبة، بالإضافة إلى تقييم مدى تناسب الخدمة المجتمعية مقارنة بالجريمة.[125]

2. كندا

أ. العقوبات البديلة في كندا

تم تطبيق العقوبات البديلة في كندا عام 1996، وتم إدراجها في **القانون الجنائي بموجب المادة 717**[126] اعترافًا بفكرة أنه ليس من الضروري محاكمة جميع الأفراد المزعوم ارتكابهم لجُرمٍ ما. واعتمادًا على ظروف الادعاءات المعينة، يُمنح المُدّعون العامّون حرية التصرف بموجب القانون الجنائي لتحويل مرتكبي الجرائم بشكل انتقائي بعيدًا عن نظام المحاكم التقليدي باستخدام نهج مبدئي ومرن (أنظر الملحق الأول للاطلاع على الصيغة التشريعية من كندا).[127] يُطبّق هذا النظام بشكل عام على مرتكبي الجرائم الذين:

- ليس لديهم سجل سابق للجرائم؛

---

[122] الإمارات العربية المتحدة، *مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2021 إصدار قانون الجرائم والعقوبات*، المواد 122-123. متاح على الموقع:
https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1529/

[123] أخبار الإمارات الوطنية، "حاكم دبي يأمر أن يقوم رجال تم القبض عليهم بتهمة القيادة الخطرة بتنظيف الشوارع لمدة شهر" (23 شباط 2017). متاح على الموقع:
https://www.thenationalnews.com/uae/transport/dubai-ruler-orders-men-arrested-for-stunt-driving-to-clean-streets-for-a-month-1.90046

[124] أنظر Raed S.A. Faqir and Ehab M. A. Alrousan، "خدمة المجتمع كعقوبة بديلة للسجن قصير الأمد في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا: تحليل قانوني مقارن" *مجلة القانون الروسية*، المجلد 11 (2023) العدد 3 ص 1189. متاح على الموقع:
https://researchgate.net/publication/370584229_COMMUNITY_SERVICE_AS_AN_ALTERNATIVE_PENALTY_TO_SHORTTERM_IMPRISONMENT_IN_THE_UAE_AND_MALAYSIA_A_COMPARATIVE_LEGAL_ANALYSIS

[125] أنظر Raed S.A. Faqir and Ehab M. A. Alrousan، "خدمة المجتمع كعقوبة بديلة للسجن قصير الأمد في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا: تحليل قانوني مقارن" *مجلة القانون الروسية*، المجلد 11 (2023) العدد 3 ص 1188. متاح على الموقع:
https://researchgate.net/publication/370584229_COMMUNITY_SERVICE_AS_AN_ALTERNATIVE_PENALTY_TO_SHORTTERM_IMPRISONMENT_IN_THE_UAE_AND_MALAYSIA_A_COMPARATIVE_LEGAL_ANALYSIS

[126] كندا، *القانون الجنائي* (RSC 1985, c. C-46) المادة717. متاح على الموقع:
https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/

[127] دائرة النيابة العامة في كندا، "الدليل المكتبي لدائرة النيابة العامة في كندا: 3(8) التدابير البديلة" (1 آذار 2014) المادة 1(2). متاح على موقع:
https://www.ppsc-sppc.gc.ca/eng/pub/fpsd-sfpg/fps-sfp/tpd/p3/ch08.html

- ارتكبوا جُرمًا أقل خطورة؛ و
- من غير المرجح معاودتهم الإجرام.[128]

عند النظر في تحويل مرتكب الجريمة المزعوم إلى عملية العقوبات البديلة، فإن المُدّعين العامّين ملزمون بالنظر في عدة عوامل، بما في ذلك ما إذا كان:

- الإجراء المقترح جزءًا من برنامج معتمد؛
- الإجراء المقترح مناسبًا مع مراعاة احتياجات مرتكب الجريمة ومصالح الضحية والمجتمع.
- مرتكب الجريمة المزعوم موافقًا بحرية على استخدام العقوبات البديلة المقترحة؛ و
- الشخص يقبل المسؤولية عن الفعل أو الإغفال الذي يشكل أساس الجريمة المزعومة.[129]

يُحدِّد الدليل التفسيري الذي يستخدمه الادعاء الملكي في كندا مجموعة واسعة من العقوبات البديلة الممكنة التي يمكن تحديدها، اعتمادًا على تفاصيل مرتكب الجريمة المزعوم والجريمة المزعومة. وتشمل هذه:

- الخدمة المجتمعية؛
- ردِّ الحقوق أو التعويض نقدًا أو الخدمات؛
- الوساطة (تسوية المنازعات بطريقة محايدة وغير قضائية وغير تخاصمية)؛
- الإحالة إلى البرامج المتخصصة للاستشارة، العلاج، أو التعليم (مثل التحكُّم بالغضب، علاج المخدرات أو الكحول، أو تعليم المهارات الحياتية)؛
- الإحالة إلى لجان العدالة المجتمعية، الشبابية، أو الشعوب الأصلية؛
- برامج المصالحة بين الضحية ومرتكب الجريمة (أو برامج مماثلة تهدف إلى تحقيق العدالة التصالحية).
- رسالة اعتذار أو محاولة؛ أو
- أي عقوبات بديلة معقولة أخرى تتوافق مع الأهداف الأوسع للبرنامج.[130]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة واسعة من الظروف التي تم تحديدها على أنها تحول دون إمكانية اتخاذ عقوبات بديلة. وتتعلق معظم هذه الظروف بخطورة الجريمة أو تأثيره على الضحية أو المجتمع الأوسع نطاقًا. على سبيل المثال، لا يمكن تطبيق العقوبات البديلة على الظروف التي:

- تم فيها استخدام سلاح أو التهديد باستخدامه في ارتكاب الجريمة؛
- كانت الجريمة جُرمًا جنسيًا؛
- اشتملت الجريمة على استخدام العنف (أو التهديد بالعنف)؛
- تكون فيها للجريمة تأثير خطير على الضحية (سواء كان نفسيًا، ماليًا، أو جسديًا)؛
- يتاجر فيها شخص أو يحوز بغرض الاتجار مواد مخدرة معينة (مثل الكوكايين، الهيروين، والميثامفيتامين)؛
- كان السلوك الذي أدى إلى الجريمة قد أظهرَ تخطيطًا مهمًا (كما هو الحال في حالة العمل الإجرامي)؛ أو

---

[128] نفس المصدر المادة 2(1)

[129] كندا، *القانون الجنائي* (RSC 1985, c. C-46) المادة717. متاح على الموقع:
https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/

[130] دائرة النيابة العامة في كندا، "الدليل المكتبي لدائرة النيابة العامة في كندا: 3(8) التدابير البديلة" (1 آذار 2014) المادة 1(1). متاح على موقع:
https://www.ppsc-sppc.gc.ca/eng/pub/fpsd-sfpg/fps-sfp/tpd/p3/cho8.html

- أدى فيها السلوك أو كان من الممكن أن يؤدي إلى الإضرار بصحة الإنسان، سلامته، أمنه، البيئة، أحد الموارد الطبيعية، صناعة خاضعة للتنظيم، أو ثقة الشعب.[131]

إذا أخفقَ مرتكب الجريمة في إكمال العقوبات البديلة أو الالتزام بها على النحو المطلوب، يجوز للمدّعي العام أن يستأنف المسار الطبيعي للمحاكمة الجنائية، اعتمادًا على أسباب عدم الامتثال. ويُشير التوجيه إلى أنه في مثل هذه الحالات، قد تكون هناك بعض الظروف المرهقة التي جعلت الامتثال مستحيلاً ويُمنحَ المدعي العام سلطة تقديرية لمواصلة الملاحقة القضائية من عدمها.[132]

ب. تدابير إنفاذ حماية البيئة في كندا

لقد أدركت كندا أيضًا أن مجالات القانون الأخرى، مثل القانون البيئي، مناسبة تمامًا لتدابير الإنفاذ البديلة نظرًا لأن مفاهيم الإصلاح وإعادة التأهيل كهدف للعقوبات يمكن تطبيقها خارج نطاق القانون الجنائي. ولهذا السبب، نفّذت كندا نظامًا بديلاً يسمى العقوبات البديلة لحماية البيئة (EPAMs) بشأن الجرائم التي تقع تحت طائلة *قانون حماية البيئة الكندي لعام 1999*.[133] والمقصود من العقوبات البديلة لحماية البيئة هو توفير بديل لتدابير الإنفاذ التقليدية كوسيلة لإعادة مرتكب الجريمة إلى حالة الامتثال في الحالات التي يتم فيها توجيه التهمة وقبول مرتكب الجريمة المسؤولية عن الأفعال التي شكلت أساس الجريمة. يتم استخدام هذه العقوبات فقط عندما يكون لدى مرتكب الجريمة سجل جيد في الامتثال للقانون ولا توجد انتهاكات متكررة للقانون.

عند إصدار التدبير البديل لحماية البيئة، يتم تعليق تُهم مرتكب الجريمة لحين الانتهاء من التدبير البديل لحماية البيئة. بمجرد الامتثال لشروط التدبير البديل لحماية البيئة بالكامل، يتم رفض التُهم. وإذا لم يمتثل مرتكب الجريمة للتدبير البديل لحماية البيئة، فيمكن إعادة التُهم، وتغريم مرتكب الجريمة لعدم الامتثال. وقد تتضمن العقوبات البديلة لحماية البيئة مستلزمات:

- تنظيف أو معالجة الأضرار البيئية؛
- تنفيذ تغييرات على عمليات الإنتاج؛
- تركيب أنظمة معينة للتحكُّم في التلوث أو مراقبته؛ أو
- تطوير وتنفيذ تدابير محددة لمنع التلوث للحد من إطلاق المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة.[134]

لا يمكن استخدام العقوبات البديلة لحماية البيئة في المواقف التي تَسبَّب فيها مرتكب الجريمة في إصابة شخص أو وفاته، أو شارك في سلوك متهوّر أو متعمّد تسبب في كارثة بيئية، أو شارك في تجاهل متهوّر لحياة الإنسان أو سلامته مما يؤدي إلى خطر الإصابة أو الوفاة.

يمكن للعقوبات البديلة مثل العقوبات البديلة لحماية البيئة أن تقلل العبء الواقع على عاتق القضاء بينما تعالج في الوقت نفسه هدف الإصلاح أو إعادة التأهيل من خلال منح مرتكبو الجرائم فرصة لتصحيح سلوكهم ووضع الأمور في نصابها قبل اعتبار الحبس أو الغرامة بمثابة عقوبة.

---

[131] دائرة النيابة العامة في كندا، "الدليل المكتبي لدائرة النيابة العامة في كندا: 3(8) التدابير البديلة" (1 آذار 2014) المادة 3(3). متاح على موقع: https://www.ppsc-sppc.gc.ca/eng/pub/fpsd-sfpg/fps-sfp/tpd/p3/ch08.html

[132] دائرة النيابة العامة في كندا، "الدليل المكتبي لدائرة النيابة العامة في كندا: 3(8) التدابير البديلة" (1 آذار 2014) المادة 5. متاح على موقع: https://www.ppsc-sppc.gc.ca/eng/pub/fpsd-sfpg/fps-sfp/tpd/p3/ch08.html

[133] كندا، *قانون حماية البيئة الكندي، 1999*، (SC 1999, c. 33) المادة 296. متاح على الموقع: https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/c-15.31/FullText.html

[134] البيئة وتغير المناخ في كندا، "قانون حماية البيئة الكندي والتدابير البديلة لحماية البيئة" (2017) حكومة كندا. متاح على الموقع: https://www.canada.ca/en/environment-climate-change/services/canadian-environmental-protection-act-registry/general-information/fact-sheets/alternative-measures.html

3. كينيا

أ. الخدمة المجتمعية وأوامر الوضع تحت المراقبة في كينيا

من بين بلدان شرق أفريقيا، تم تحديد كينيا باعتبارها واحدة من أهم مستخدمي العقوبات البديلة غير الاحتجازية لحل النزاعات والجرائم.[135] يتم إصدار معظم العقوبات غير الاحتجازية في كينيا إما من خلال **أوامر الخدمة المجتمعية أو أوامر الوضع تحت المراقبة**، وكلاهما تديره دائرة المراقبة والرعاية اللاحقة (PACS) داخل وزارة الداخلية والإدارة الوطنية.[136] إن دائرة المراقبة والرعاية اللاحقة مسؤولة أيضًا عن برنامج الرعاية اللاحقة وإعادة الاندماج الذي يهدف إلى ضمان إعادة دمج مرتكبي الجرائم في المجتمع بعد مشاركتهم في أنظمة العدالة، الوضع تحت المراقبة، والخدمة المجتمعية.[137]

يرتكز النظام الحالي للخدمة المجتمعية على **قانون أوامر الخدمة المجتمعية رقم 10 لسنة 1998** الذي أسَّس اللجنة الوطنية لأوامر الخدمة المجتمعية لتقديم المشورة للوزير ورئيس السلطة القضائية بشأن التنفيذ السليم للقانون؛ تنسيق، توجيه، والإشراف على عمل موظفي الخدمة المجتمعية؛ وجمع وتصنيف البيانات حول تنفيذ القانون لغرض تحسين السياسات الوطنية بشأن أوامر الخدمة المجتمعية.[138]

يضع القانون حدودًا واضحة لمن هو مؤهل ومن هو غير مؤهل للحصول على أمر الخدمة المجتمعية. وتنص المادة 3 من القانون على أنه لا يجوز إعطاء أوامر الخدمة المجتمعية إلا لمُرتكِب الجريمة الذي:

- أُدين بارتكاب جُرم يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات؛ أو
- أُدين بارتكاب جُرم يمكن أن يحكم عليها بالسجن لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، ولكن المحكمة قررت أن عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات أو أقل هي عقوبة مناسبة.

يتعيَّن على أوامر الخدمة المجتمعية أن تتضمّن الأعمال العامة غير مدفوعة الأجر لصالح المجتمع ولا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس التي كان من الممكن أن يُحكم على مرتكب الجريمة بها. يسرد القانون بوضوح عدة أشكال من الأعمال العامة التي يمكن تضمينها في أمر الخدمة المجتمعية، مثل:

- بناء أو صيانة الطرق العامة أو الطرق الموصِلة؛
- أعمال التشجير (مثل زراعة الأشجار)؛
- أعمال الحفاظ على البيئة أو تحسينها؛
- مشاريع الحفاظ على المياه، التحكُّم فيها، توزيعها، وإمدادها؛
- أعمال الصيانة في المدارس العامة، المستشفيات، أو غيرها من مرافق الخدمة الاجتماعية العامة؛
- الخدمة من أي نوع كانت في دار الحضانة أو دار الأيتام؛ أو
- تقديم الخدمات المتخصصة أو المهنية في المجتمع ولصالح المجتمع.[139]

---

[135] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، *بدائل الحبس في شرق أفريقيا: الاتجاهات والتحديات* (2012). متاح على الموقع: https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2012/05/alternatives-east-africa-2013-v2-2.pdf

[136] وزارة الداخلية والإدارة الوطنية، "خدمة المراقبة والرعاية اللاحقة" (2023) حكومة كينيا. متاح على الموقع: https://www.correctional.go.ke/probation-aftercare-service

[137] حكومة كينيا، "خدمات الوضع تحت المراقبة والرعاية اللاحقة: كتيب برنامج الرعاية اللاحقة" (غير مؤرخ). متاح على الموقع: https://www.probation.go.ke/sites/default/files/downloads/Aftercare%20Programme%20Pamphlet.pdf

[138] كينيا، *قانون أوامر الخدمة المجتمعية* (رقم 10 لعام 1998) (المراجعة 2012) المادة 8. متاح على الموقع: http://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/Acts/CommunityServiceOrdersAct_No10of1998.pdf

[139] كينيا، *قانون أوامر الخدمة المجتمعية* (رقم 10 لعام 1998) (المراجعة 2012) المادة. 3(2)(ب). متاح على الموقع: http://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/Acts/CommunityServiceOrdersAct_No10of1998.pdf

وكما هو الحال مع بلدان أخرى، تستخدم كينيا برنامج الخدمة المجتمعية لتخفيف اكتظاظ السجون، تقليل الإنفاق الحكومي، إشراك مرتكبي الجرائم في المجتمع، تشجيع التعويضات من قبل مرتكب الجريمة لصالح المجتمع، وضمان الانسجام الأُسري والمجتمعي.[140]

يتم الإشراف على جميع أوامر الخدمة المجتمعية من قبل ضباط مشرفين (على غرار ضباط إخلاء السبيل المشروط) الذين يضمنون أن العمل يتم وفقًا لشروط الأمر. ويتعين على المشرفين أيضًا التأكد، قدر الإمكان، من أن التعليمات المُقدمة بموجب الأمر لا تتعارض مع المعتقدات الدينية لمرتكب الجريمة.[141]

تتمتع المحاكم في كينيا بسلطة تقديرية لتحديد عواقب عدم امتثال مرتكب الجريمة لأمر الخدمة المجتمعية. وبموجب المادة 5 من القانون، يجوز للمحكمة تقييم أسباب خرق الأمر وتُقرر ما يلي:

- إعطاء تحذير لمرتكب الجريمة؛
- تعديل الأمر بما يتناسب مع ظروف القضية؛ أو
- إلغاء الأمر وفرض أي عقوبة أخرى تَعتبرها مناسبة.

تستخدم كينيا أيضًا نظام الوضع تحت المراقبة وفقًا **لقانون مراقبة مرتكبي الجرائم، الفصل 64** الذي يمكّن المحاكم من إخلاء السبيل المشروط عن بعض مرتكبي الجرائم ووضعهم تحت المراقبة بناءً على عوامل متعلقة بعمر المراهقة، الشخصية، السوابق، المحيطين بالمنزل، الحالة الصحية أو العقلية لمرتكب الجريمة، طبيعة الجريمة، أو الظروف المُخففة التي ارتُكبت فيها الجريمة.[142]

قد تكون **أوامر الوضع تحت المراقبة** سارية لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات، وتكون لها شروط معينة وتتطلب أن يبقى مرتكب الجريمة تحت إشراف ضابط مراقبة مُعيَّن طوال فترة المراقبة. ويتأكد ضابط المراقبة من التزام مرتكب الجريمة بشروط أمر الوضع تحت المراقبة ويمكنه مساعدة مرتكب الجريمة في إعادة تأهيله أو استيفاء شروط الأمر.[143]

تعمل كل من أوامر الخدمة المجتمعية وأوامر الوضع تحت المراقبة من خلال السماح لمرتكب الجريمة بالحفاظ على علاقاته مع مجتمعه ووضعه في موقف يمكنه من خلاله الاستمرار في ردِّ الجميل للمجتمع الذي ظُلِم بسبب جُرمهم. وعلى الرغم من أن كل نوع من أنواع الأوامر يتطلب قدرًا من البنية التحتية الإدارية، فإن إجمالي العبء الإداري والنفقات الحكومية لكل من هذه الأوامر يقل عن عبء زجّ مرتكبي الجرائم في السجون.

ب. أنظمة العدالة البديلة في كينيا

بالإضافة إلى أوامر الخدمة المجتمعية غير الاحتجازية وأوامر الوضع تحت المراقبة، تتبنى كينيا أيضًا نظام العدالة البديلة اعترافًا بالأساليب الثقافية والاجتماعية القائمة لحل النزاعات دون اللجوء إلى المحاكم. لقد ظهرت سياسة **أنظمة العدالة البديلة (AJS) المُستحدثة** سنة 2020[144] بعد عدة تقارير حول التسوية

---

[140] خدمات الوضع تحت المراقبة والرعاية اللاحقة، "كتيب برنامج أوامر الخدمة المجتمعية" (غير مؤرخ) حكومة كينيا. متاح على الموقع: https://www.probation.go.ke/faqs

[141] كينيا، *قانون أوامر الخدمة المجتمعية* (رقم 10 لعام 1998) (المراجعة 2012) المادة 4. متاح على الموقع: http://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/Acts/CommunityServiceOrdersAct_No10of1998.pdf

[142] كينيا، *قانون وضع مرتكبي الجرائم تحت المراقبة*، *Cap. 64 of 1981* (المراجعة 2012)، المادة 4(1). متاح على الموقع: http://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/Acts/ProbationofOffendersAct_Cap_64.pdf

[143] كينيا، *قانون وضع مرتكبي الجرائم تحت المراقبة*، *Cap. 64 of 1981* (المراجعة 2012)، المادة 5. متاح على الموقع: http://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/Acts/ProbationofOffendersAct_Cap_64.pdf

[144] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020). متاح على الموقع: https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

من خلال العدالة في كينيا، بما في ذلك استطلاع **احتياجات العدالة في كينيا** لسنة 2017 والذي وجد أن 10% فقط من الكينيين قد استخدموا النظام القضائي الرسمي لحل نزاعاتهم.[145]

وفي إشارة أخرى إلى الحاجة إلى نظام بديل، في أيلول 2018، بلغ عدد نزلاء السجون في كينيا 51,130 شخص بينما كانت سعتها الرسمية 26,837 فقط (أي ما يعادل مستوى إشغال يبلغ حوالي 190%).[146] كما كانت المحاكم مثقلة بالأعباء بالمثل، مع تراكم أكثر من 300,000 قضية في المحاكم في بداية عام 2019. وأشارت سياسة أنظمة العدالة البديلة إلى أن الأمر كان سيستغرق أربع سنوات للحكم في المسائل التي كانت موجودة بالفعل في منظومة العدالة، على افتراض عدم وجود قضايا جديدة يتم تقديمها في نفس الوقت. ومع ذلك، تم رفع ما يقرب من 400,000 قضية جديدة في عام 2018 وحده.[147]

إن نَهج أنظمة العدالة البديلة يُطبِّق المادة 159 (2) (ج) من دستور كينيا[148] التي تنص على أن المحاكم والهيئات القضائية يجب أن تسترشد، من بين عوامل أخرى، "بالأشكال البديلة لتسوية النزاعات بما في ذلك آليات المصالحة، الوساطة، التحكيم، وحل النزاعات التقليدية ". ومع ذلك، فإن الدستور يُقيّد أيضًا استخدام آليات حل النزاعات ضمن حدود معينة.

وفقًا للمادة 159(3) من الدستور، لا يجوز استخدام هذه الآليات البديلة على نحو:

- يخالف ميثاق الحقوق؛
- يتعارض مع العدالة والأخلاق أو يؤدي إلى نتائج تتعارض مع العدالة أو الأخلاق؛ أو
- لا يتوافق مع الدستور أو أي قانون مكتوب.

إن نَهج أنظمة العدالة البديلة يعمل من خلال منح المشاركين في النزاع ومنذ بداية النزاع حرية اختيار الطريقة البديلة التي يتم من خلالها حل نزاعهم. وبعد حل النزاع من خلال طريقة بديلة، يمكن بعد ذلك الاعتراف به رسميًا أو التحقق من صحته من قبل المحكمة. علاوة على ذلك، فإن الأطراف في تسوية النزاعات بأنظمة العدالة البديلة لديهم الحرية في أي وقت في طلب المزيد من التعويضات الرسمية في المحاكم. تتبنى سياسة أنظمة العدالة البديلة ثلاثة نماذج للتسوية البديلة للنزاعات:

- **مؤسسات أنظمة عدالة بديلة مستقلة**: هذه الإجراءات يديرها المجتمع بالكامل دون تدخُّل مِن قِبَل الدولة. يُحدِّد المجتمع طرف ثالث من داخل المجتمع لحل النزاع وفقًا لقوانين، عادات، وتقاليد ذلك المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك شيوخ القرية الذين يسمعون النزاع ويعملون على اتخاذ قرار بناءً على الحقائق التي يقدمها الضحايا، الأسرة، العشيرة، والمجتمع. يعتمد هذا النظام على هياكل حل النزاعات الموجودة في المجتمع ويسمح بالاحترام لصانعي القرار الحاليين مثل قادة المجتمع.

- **مؤسسات طرف ثالث مُلحقة بمؤسسة أنظمة العدالة البديلة**: تتضمن هذه الطريقة صانع قرار من طرف ثالث ليس بالضرورة عضوًا في المجتمع، مثل مسؤولين تقرَّهم الدولة، زعماء قبائل، شرطة، مسؤولي رعاية أطفال، ضباط مراقبة، أو أئمة أو غيرهم من الزعماء الدينيين. وعلى

---

[145] أنظر The Hague Institute for Innovation of Law (HiiL)، *احتياجات العدالة والترضية في كينيا 2017*: المشكلات القانونية في الحياة اليومية، (14 آذار 2018) ص 69. متاح على الموقع:
https://www.hiil.org/wp-content/uploads/2018/07/hiil-report_Kenya-JNS-web.pdf

[146] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) ص 38. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

[147] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) ص37. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

[148] كينيا، *دستور 2010*، المادة 159(2)(ج). متاح على الموقع الإلكتروني:
http://kenyalaw.org/lex/actview.xql?actid=Const2010

الرغم من أن هذه الطريقة قد تشمل مسؤولين يعملون في الدولة، مثل شرطة أو ضباط مراقبة، إلا أن أيًا من هؤلاء المسؤولين لا يشكل جزءًا من أي آلية قضائية رسمية.

- **مؤسسات أنظمة عدالة بديلة مُلحقة بالمحكمة**: تشير هذه الطريقة إلى عمليات أنظمة عدالة بديلة يتم استكمالها خارج المحكمة (كما هو الحال مع الطريقتين السابقتين) ولكن يتم حلها بإرشاد أو توجيه من المحكمة في بعض الأمور، مثل اشتراط وجود قوانين معينة في بعض الحالات.[149]

بعد التوصُّل إلى نتيجة من خلال طريقة أنظمة العدالة البديلة، يجب على الأطراف المعنية تقديم تقرير إلى المحاكم للإشارة إلى النتيجة. وتقوم المحكمة بمراجعة الإجراءات للتأكد من التزامها بمعايير معينة، بما في ذلك حماية، احترام، وإعمال الحقوق الأساسية وبعض القيم الدستورية.[150] وبعد ذلك، يمكن للمحكمة أن تعلن تسوية النزاع وسحب الأمر من إجراءات المحكمة إذا كان قد تم تسجيله مسبقًا في المحكمة.[151]

عند مراجعة النتيجة الإجمالية لأنظمة العدالة البديلة، تمارس المحكمة عمومًا الاحترام من خلال مراجعة النتيجة فقط من أجل التكافؤ والعدالة الإجرائية. يجوز للمحكمة أن تتدخّل إذا اختار أي من الطرفين متابعة الأمر في المحكمة، مثلاً لو كان أحد الأطراف في إجراءات أنظمة العدالة البديلة غير راضٍ عن نتائج أنظمة العدالة البديلة. ففي مثل هذه الحالة، تؤكد سياسة أنظمة العدالة البديلة أنه على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض الحالات النادرة التي تشترك فيها المحكمة في التوصل إلى استنتاج كامل للوقائع والقانون فيما يتعلق بالمسألة، فالأفضلية هي أن تمارس المحكمة الاحترام في نهجها إزاء نتيجة أنظمة العدالة البديلة. ومع ذلك، إذا اتفق الطرفان على حل المسألة باستخدام نهج أنظمة العدالة البديلة، فان المحاكم ستذعن لهذا القرار. يجوز للمحكمة أن تتدخل للاعتراف بالحكم النهائي وتنفيذه، بشرط أن تعتبر المحكمة أن الحكم صالح وقابل للتنفيذ. وبمجرد التوصل إلى تسوية، قد تتفاعل المحاكم مع عملية أنظمة العدالة البديلة باستخدام نتيجة النزاع الذي تكفّلت به أنظمة العدالة البديلة كدليل في أي إجراءات قضائية جارية.[152]

وباستخدام المنظومة الخاصّة بأنظمة العدالة البديلة، تستطيع الهيئات غير القضائية اتخاذ القرارات دون إشراك منظومة العدالة الجنائية. وهذا يعني أن مرتكبي الجرائم لن يكون لديهم إدانة جنائية، لن يكون لديهم سجل جنائي، وستكون المحاكم أقل عبئًا. تُركّز منظومة أنظمة العدالة البديلة أيضًا على العدالة التصالحية والتعويض في المجتمع بدلاً من العدالة العقابية. فمن خلال السماح لمرتكب الجريمة بفرصة المشاركة في عمليات ردّ الحقوق، يصبحون قادرين على إصلاح المجتمع والحفاظ على العلاقات الشخصية، إعادة بنائها، أو تعزيزها.[153]

إن أنظمة العدالة البديلة تُعتبَر بديلاً قيمًا لعمليات العدالة الأكثر رسمية حيث إنها تنشئ منتدى غير تخاصمي وفعّال من حيث التكلفة لحل النزاعات، مما يقلل من الإجراءات الشكلية والوقت المستغرق في البحث عن العدالة. يخفف هذا النظام العبء الواقع على السلطة القضائية ويقلل عدد نزلاء السجون من خلال توفير وسيلة لحل النزاعات قبل التعامل مع منظومة العدالة الجنائية، كل ذلك مع البقاء على بيّنة بالطريقة التقليدية التي يتم بها حل النزاعات على مستوى المجتمع. علاوة على ذلك، فإن ضمان قدرة المحاكم على مراجعة

---

[149] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) ص 51-54. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

[150] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) ص 56. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

[151] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) ص 38. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

[152] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) ص57-58. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

[153] السلطة القضائية في كينيا، *السياسة الأساسية لأنظمة العدالة البديلة*، (2020) في ص. 57-58. متاح على الموقع:
https://judiciary.go.ke/download/alternative-justice-systems-baseline-policy-and-policy-framework/

عمليات ونتائج نزاعات أنظمة العدالة البديلة يسمح بالمساءلة ويسمح للأطراف بمتابعة الأمر في المحكمة إذا كانوا غير راضين عن النتيجة.

4. المملكة المتحدة

أ. أوامر الخدمة المجتمعية غير الاحتجازية في المملكة المتحدة

بالإضافة إلى نظام الغرامات والحبس، تستخدم المحاكم في المملكة المتحدة في كثير من الأحيان **أوامر الخدمة المجتمعية غير الاحتجازية** لضمان معاقبة مرتكب الجريمة مع حماية المجتمع أيضًا والسماح لمرتكب الجريمة بالمشاركة في أنشطة إعادة التأهيل.[154] بدأ تشغيل نظام أوامر الخدمة المجتمعية الحالي في عام 2005، على الرغم من تعديله في عام 2013 ليشترط أن تحتوي جميع أوامر الخدمة المجتمعية على عنصر عقابي بدلاً من أن تكون علاجية بحتة.[155]

يتم إصدار الخدمة المجتمعية عمومًا عندما لا تكون الجريمة خطيرة بما يكفي لتبرير عقوبة الحبس، ولكنها أكثر خطورة من أن يتم فرض غرامة مالية عليها. هناك حد أدنى لاستخدام أوامر الخدمة المجتمعية: لا يمكن استخدام هذه الأوامر إلا إذا كان عمر مرتكب الجريمة 18 عامًا أو أكثر ويعاقب على الجريمة بالحبس.[156] أما إذا فَرض القانون حكمًا إلزاميًا بخصوص أمر ما، فيجب تنفيذ ذلك الحُكم الإجباري.[157]

إن **المبدأ التوجيهي العام لمجلس إصدار الأحكام** يؤكِّد أيضًا على أن المحكمة يجب أن تنظر في جميع العقوبات المتاحة في وقت صدور الحكم، مما يعني أنه قد تكون هناك حالات تُستوفى بالحد الأدنى من أوامر الخدمة المجتمعية، ولكن الغرامة أو الإعفاء قد يكونان أكثر ملاءمة.[158]

وفقًا للفصل 201 من **قانون العقوبات لسنة 2020**، يجب أن تتكون أوامر الخدمة المجتمعية من واحد أو أكثر من 15 شرط مذكور. يمكن للمحكمة اختيار هذه الشروط على أساس كل حالة على حدة لمعالجة ظروف الجريمة وقدرات واحتياجات مرتكب الجريمة على أفضل وجه. يقتضي **قانون العقوبات لسنة 2020** فرضْ واحد على الأقل من هذه الشروط خصيصًا لغرض العقوبة (ما لم يتم فرض غرامة أيضًا بالإضافة إلى أمر الخدمة المجتمعية).[159] يجب أن تتضمن أوامر الخدمة المجتمعية واحدًا على الأقل من الشروط التالية التي عددها 15 شرط:

- شرط تنفيذ عمل غير مدفوع الأجر لمدة تتراوح بين 40 و300 ساعة، على أن يتم إكماله خلال 12 شهرًا من صدور الأمر؛

---

[154] المملكة المتحدة، *قانون العقوبات لسنة 2020*، الفصل 2، المواد 200-220 متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2020/17/contents

[155] أنظر Dr. Eoin Guilfoyle، "الأوامر المجتمعية: مراجعة للعقوبة واستخدامها وتنفيذها والأدلة البحثية" (آذار 2021) Sentencing Academy. متاح على الموقع:
https://www.sentencingacademy.org.uk/community-orders-march-2021/

[156] المملكة المتحدة، *قانون العقوبات لسنة 2020*، المادة 202. متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2020/17/contents

[157] المملكة المتحدة، *قانون العقوبات لسنة 2020*، المادة 202(3). متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2020/17/contents

[158] مجلس الأحكام في المملكة المتحدة، "المبادئ التوجيهية العامة لإصدار الأحكام: المبادئ الشاملة" (1 تشرين الأول 2019). متاح على الموقع:
https://www.sentencingcouncil.org.uk/overarching-guides/magistrates-court/item/general-guideline-overarching-principles/

[159] المملكة المتحدة، *قانون العقوبات لسنة 2020*، المادة 201. متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2020/17/contents

- شرط نشاط إعادة التأهيل، حيث يُطلب من مرتكبي الجرائم حضور المواعيد أو المشاركة في الأنشطة التي من شأنها تقليل خطر معاودة ارتكاب الجريمة. وبموجب هذا الشرط، لا تُحدِّد المحكمة نوع النشاط، ولكنها تُحدِّد بدلاً من ذلك عدد الساعات أو أيام النشاط؛
- شرط البرنامج، حيث يُطلب من مرتكب الجريمة حضور برنامج يعالج السلوك المسيء (مثل برامج التحكُّم بالغضب)؛
- شرط النشاط المحظور، حيث يجب على مرتكب الجريمة ألا يقوم ببعض الأنشطة المُحدَّدة لمدة تصل إلى 3 سنوات؛
- شرط حظر التجول (يستمر ما بين 2 إلى 16 ساعة يوميًا طوال مدة الأمر)؛
- شرط الإبعاد، حيث يُطلب من مرتكب الجريمة تجنب مكان ما لفترة مُحدّدة؛
- شرط الإقامة، حيث يشترط على مرتكب الجريمة الإقامة في مكان مُحدّد؛
- حظر السفر إلى الخارج طوال مدة الأمر (حتى عامين)؛
- شرط علاج الصحة العقلية تحت إشراف هيئة طبية مسجلة أو طبيب نفساني مُعتمد؛
- شرط إعادة التأهيل من المخدرات، بما في ذلك شرط الخضوع لاختبار المخدرات حسب توجيهات الهيئة؛
- شرط العلاج من الكحول؛
- شرط الامتناع عن تناول الكحول ومراقبته (لمدة تصل إلى 120 يومًا)؛
- بالنسبة لمرتكبي الجرائم الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، يُشترط الذهاب إلى مركز المثول لفترة زمنية محددة تتراوح بين 12 و26 ساعة إجماليًا لا يزيد عن 3 ساعات يوميًا، يُعطى خلالها لمرتكب الجريمة برنامجًا من الأنشطة للقيام بها؛
- اشتراط الخضوع لمعدات مراقبة الامتثال الإلكترونية، مثل المراقبة الإلكترونية لأماكن التواجد لضمان بقاء مرتكب الجريمة بعيدًا عن موقع معين؛ أو
- اشتراط الخضوع للمراقبة الإلكترونية في مكان تواجده بحيث يكون مكان مرتكب الجريمة معروفًا ومسجّلاً في جميع الأوقات.

تؤكد المبادئ التوجيهية لأوامر الخدمة المجتمعية على أن متطلبات أي أمر يجب ألا تتعارض مع بعضها البعض، ويجب ألا تتعارض مع أي معتقدات دينية لمرتكب الجريمة، ويجب ألا تكون مُفرِطة.[160]

أشار تقرير صدر عام 2021 حول استخدام أوامر الخدمة المجتمعية إلى أنه بين عامي 2009 و2019، انخفض استخدام أوامر الخدمة المجتمعية إلى النصف تقريبًا، على الرغم من الأدلة الواضحة على أن معدلات معاودة ارتكاب الجريمة بالنسبة لأولئك الذين حُكم عليهم باستخدام أوامر الخدمة المجتمعية أقل مقارنة بمن حُكم عليهم بالسجن.[161] وأشار التقرير إلى أن أحد الأسباب المحتملة لهذا الانخفاض في الاستخدام هو الافتقار إلى الثقة القضائية في فعالية أوامر الخدمة المجتمعية. وأشار التقرير إلى أن حوالي 65% من القضاة لم يكونوا واثقين من أن أحكام الخدمة المجتمعية تقلل الجريمة بينما لم يكن 45% واثقين من أن أحكام الخدمة المجتمعية تعيد تأهيل مرتكبي الجرائم بشكل فعّال.[162]

[160] مجلس الأحكام في المملكة المتحدة، "المبادئ التوجيهية العامة لإصدار الأحكام: المبادئ الشاملة" (1 تشرين الأول 2019). متاح على الموقع: https://www.sentencingcouncil.org.uk/overarching-guides/magistrates-court/item/general-guideline-overarching-principles/

[161] أنظر Dr. Eoin Guilfoyle، "الأوامر المجتمعية: مراجعة للعقوبة واستخدامها وتنفيذها والأدلة البحثية" (آذار 2021) Sentencing Academy ص 12-13. متاح على الموقع: https://www.sentencingacademy.org.uk/community-orders-march-2021/

[162] أنظر Dr. Eoin Guilfoyle، "الأوامر المجتمعية: مراجعة للعقوبة واستخدامها وتنفيذها والأدلة البحثية" (آذار 2021) Sentencing Academy ص 13. متاح على الموقع: https://www.sentencingacademy.org.uk/community-orders-march-2021/

لقد توقّعَ تحقيق أجراه مكتب التدقيق الوطني بشأن انخفاض أوامر الخدمة المجتمعية بأن تراجع وانخفاض الثقة من جانب القضاة يمكن أن يرجع أيضًا، بصورة جزئية، إلى نوعية المعلومات التي تم تقديمها إلى القضاة في التقارير السابقة لإصدار الأحكام. ونظرًا لأن التقارير السابقة لإصدار الأحكام تشكل الأساس لأي قرار نهائي بشأن مدى ملائمة أوامر الخدمة المجتمعية، فإن المعلومات الواردة في التقارير يجب أن تكون دقيقة ورفيعة المستوى. ولمعالجة ذلك، أعلنت وزارة العدل في عام 2021 بأنها أطلقت مشروعًا تجريبيًا في 15 محكمة صلح لتحسين جودة المعلومات المقدمة في التقارير السابقة لإصدار الأحكام بهدف معالجة عدم الثقة بهذه المعلومات مِن قِبَل القضاة.[163]

[163] مكتب التدقيق الوطني، "الأدلة المكتوبة- JCS0039" (حزيران 2023) المادة 1(ب). متاح على الموقع: https://committees.parliament.uk/writtenevidence/122239/html/

5. زيمبابوي

أ. الخدمة المجتمعية في زيمبابوي

في عام 1992، بدأ برنامج تجريبي في زيمبابوي لتحديد مدى فعالية الخدمة المجتمعية في تحويل مرتكبي الجرائم ذوي الجرائم الخفيفة بعيدًا عن نظام السجون كوسيلة لخفض عدد نزلاء السجون وتقليل خطر معاودة الإجرام من خلال زيادة التكامل المجتمعي.[164] تم إعداد مشروع الخدمة المجتمعية كاستجابة لنظام السجون المكتظ الذي كان يضم في ذلك الوقت ما يقرب من 26,000 سجين في نظام مصمم لاستيعاب ما لا يزيد عن 17,000 شخص.[165]

لقد استرشد البرنامج التجريبي **بالعادات التقليدية والممارسات الثقافية** المتعلقة بحل النزاعات، جبر الضرر، وإعادة التأهيل الموجودة في زيمبابوي. وعلى الرغم من التردد الأولي من جانب الشعب، فقد تم تنفيذ حملة توعية وطنية لتعزيز قيمة الخدمة المجتمعية كبديل للحبس.[166]

لقد تضمّن العمل الإضافي لتشجيع تبني البرنامج ضمان الدعم على المستوى المجتمعي من خلال **إنشاء لجان محلية لتنظيم وتنسيق البرنامج** في كل مجتمع محلي. كانت اللجان المحلية يديرها متطوعون وتتألف من أعضاء بارزين في المجتمع، منظمات غير حكومية، وممثلين عن منظومة العدالة، بما في ذلك ممثلون عن الشرطة، السجون، المحاكم، الخدمات الاجتماعية، والحكومة المحلية.[167]

يؤكد أنصار برنامج الخدمة المجتمعية على أن **الخدمة المجتمعية ليست مناسبة لكل مرتكب جريمة**. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجريمة خطيرة جدًا أو كان مرتكب الجريمة يمثل خطرًا على نفسه أو على المجتمع، فقد يكون السجن هو الخيار الأفضل. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الجريمة بسيطة جدًا، فقد تتم معالجتها من خلال استخدام غرامة بسيطة بدلاً من أمر الخدمة المجتمعية لتعظيم موارد التنفيذ المحدودة.[168] وبهذا المعنى، يمكن استخدام أوامر الخدمة المجتمعية عندما تتطلب الجريمة عقوبة أكبر من الغرامة، ولكنها أقل من الحبس.

لتوحيد استخدام أوامر الخدمة المجتمعية، تم إعطاء موظفي المحاكم **إرشادات تُحدِّد أي الجرائم يمكن اعتبارها مناسبة لأوامر الخدمة المجتمعية** وأي الجرائم قد تكون أكثر ملاءمة للحبس أو الغرامات. إذا كان مرتكب الجريمة مؤهلاً للحصول على أمر الخدمة المجتمعية، يقوم القاضي بعد ذلك باستجواب مرتكب الجريمة حول ظروفه الشخصية لتحديد ما إذا كان مرتكب الجريمة مستعدًا وقادرًا على إكمال شروط الأمر. إذا قرر القاضي أن أمر الخدمة المجتمعية غير مناسب لمرتكب الجريمة هذا، فيُسمح للقاضي باستخدام الحبس كعقوبة. كما تم تشجيع القضاة على عدم النظر في السجن إلا كملاذ أخير عند إصدار الحكم.[169]

---

[164] المنظمة الدولية لإصلاح العقوبات واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا للخدمة المجتمعية. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

[165] أنظر Ram Subramanian، "زيمبابوي: الوعد بنظام الخدمة المجتمعية يعوقه اكتظاظ المحاكم والأزمة السياسية" (20 حزيران 2012)، معهد فيرا للعدالة. متاح على الموقع:
https://www.vera.org/news/zimbabwe-the-promise-of-the-community-service-order-is-forestalled-by-court-congestion-and-political-crisis

[166] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، ص 10. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

[167] نفس المصدر ص 10.

[168] نفس المصدر ص 7.

[169] نفس المصدر ص 8.

بمجرد إصدار أمر الخدمة المجتمعية، يعمل الموظفون المُعينون بموجب البرنامج مع مرتكب الجريمة لوضع برنامج عمل يُحدِّد عدد ساعات العمل والواجبات التي يتعيّن على مرتكب الجريمة القيام بها. يتم الإشراف على جميع الأعمال في إطار البرنامج، مع تقديم تقارير منتظمة عن كل مرتكب جريمة من قبل المشرف إلى السلطة المسؤولة. تتضمن الواجبات العمل التطوعي الذي يتم تنفيذه بشكل عام في مؤسسة عامة، مثل المدرسة، المستشفى، العيادة، أو أي مكان عام آخر. وبهذه الطريقة يستطيع مرتكب الجريمة تعويض المجتمع عن أي أخطاء سبّبتها الجريمة.[170]

بعد الانتهاء من البرنامج التجريبي الذي مدته سنتان وتحديد برنامج الخدمة المجتمعية لتوفير أساس صالح لبدائل الحبس، وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على البرنامج في التشريع من خلال تعديل *قانون الإجراءات والأدلة الجنائية (الفصل 9:07)، قانون المحكمة العليا (الفصل 7: 06)، وقانون السجون (الفصل 7: 11) وإصدار اللائحة (العامة) للخدمة المجتمعية- الصك القانوني لعام 1997 بموجب قانون الإجراءات والأدلة الجنائية*.[171]

منذ إطلاقه رسميًا في عام 1994، **حقق برنامج الخدمة المجتمعية في زيمبابوي نجاحًا كبيرًا** في تحويل مرتكبي الجرائم من الحبس إلى برامج إعادة التأهيل المجتمعية. ومنذ إنشائه في عام 1992 حتى تموز 1997، شارك أكثر من 16,600 شخص ارتكب جريمة في البرنامج، مما أدى إلى انخفاض إجمالي في عدد نزلاء السجون خلال هذه الفترة.[172] وعلى الرغم من أن الأرقام الحالية ليست متاحة بسهولة، فقد أفادت المصادر أنه منذ الانطلاق وحتى عام 2009، تم تحويل أكثر من 123,000 فرد من نظام السجون إلى نظام الخدمة المجتمعية.[173]

وكمؤشر آخر للنجاح، أشار موظفو المحكمة إلى أن ما يصل إلى 90% من جميع أوامر الخدمة المجتمعية قد تم استكمالها، مع بقاء معدلات معاودة الإجرام لأولئك المشاركين في البرنامج منخفضة في العام التالي للأمر. وأشار الموظفون أيضًا إلى التأثير الإيجابي على أُسَر مرتكبي الجرائم حيث ظل مرتكبو الجرائم في المجتمع وتمكنوا من الاستمرار في إعالة أسرهم وتلقّي الدعم من مجتمعاتهم.[174]

كان لاستخدام أوامر الخدمة المجتمعية أيضًا تأثير إيجابي على إنفاق الموارد الحكومية حيث كان تنفيذ هذه الأوامر أقل تكلفة بشكل ملحوظ. فخلال الأيام الأولى للبرنامج، بلغت تكلفة إبقاء مرتكب الجريمة في الحبس حوالي 120 دولار أمريكي شهريًا، بينما بلغت تكلفة إدخال مرتكب الجريمة في برنامج الخدمة المجتمعية حوالي 20 دولار أمريكي شهريًا.[175]

---

[170] نفس المصدر ص 9.

[171] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، ص 78-94. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

[172] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، ص 11. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

[173] أنظر AllAfrica News، "زيمبابوي: 123,000 محكوم عليهم بالخدمة المجتمعية" (28 آب 2009). متاح على الموقع:
https://allafrica.com/stories/200908280015.html.

[174] المنظمة الدولية لإصلاح العقوبات واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، الصفحة 11. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

[175] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، ص 11. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

وحتى يومنا هذا، لا تزال السجون مكتظة في زيمبابوي بسبب عدة عوامل، بما في ذلك النمو السكاني المرتفع والتدهور الاقتصادي مما أدى إلى تحوّل المزيد من الناس إلى الجريمة في زيمبابوي.[176] وتُفيد التقارير أن التأخيرات المرتبطة بإثقال كاهل القضاء، التأخيرات في وقت النظر في القضايا، والإضراب الوطني السابق للقضاة بسبب ضعف الأجور قد أسهمَ في زيادة اكتظاظ السجون.[177] ومع ذلك، فمن الواضح أن برنامج الخدمة المجتمعية قد خفف بشكل كبير العبء على النظام المثقل بالأعباء.

وبعد النجاح المبكر الذي حققه البرنامج في زمبابوي، وافق المشاركون في المؤتمر الدولي المعني بأوامر الخدمة المجتمعية في أفريقيا، الذي عُقد في الفترة من 24 إلى 28 تشرين الثاني 1997، على **إعلان كادوما بشأن الخدمة المجتمعية**.[178] وقد تمّ تأكيد صلاحية إعلان كادوما عندما تم اعتماده مِن قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في القرار الرقم 23 لسنة 1998.[179]

اعترف إعلان كادوما في ديباجته بنجاح مشروع الخدمة المجتمعية في زيمبابوي، مما أدى إلى اعتمادها من قبل حكومة زيمبابوي بعد فترة تجريبية مدتها ثلاث سنوات. وشددت الديباجة كذلك على الظروف اللاإنسانية في السجون في أفريقيا والنتائج الواعدة للعقوبات المجتمعية غير الاحتجازية.

تؤكد فقرات منطوق إعلان كادوما على أن استخدام السجن يجب أن يقتصر بشكل صارم على كونه الملاذ الأخير وأن غالبية السجناء لا يشكلون أي تهديد فعلي للمجتمع. ويشجع الإعلان البلدان على تبنّي أنظمة الخدمة المجتمعية ويضع خطة عمل في الملحق لتوفير الأساس لأنظمة الخدمة المجتمعية المشابهة لنموذج زيمبابوي.

ولمساعدة البلدان الأخرى في تكرار نجاح برنامج الخدمة المجتمعية في زيمبابوي، أصدرت اللجنة الوطنية للخدمة المجتمعية في زيمبابوي قائمة بالشروط الأساسية التي ساهمت في نجاح البرنامج. وترد هذه العوامل في الملحق الثاني من هذا المنشور.

ب. سجون إعادة التأهيل في زيمبابوي

بالتزامن مع برنامج الخدمة المجتمعية وغيره من الخيارات غير الاحتجازية المستخدمة في زيمبابوي، تبنّت دائرة السجون والإصلاحيات في زيمبابوي أيضًا نظامًا للسجون التأهيلية للمساعدة في الحد من معاودة الإجرام.

تُدير زيمبابوي حاليًا ما لا يقل عن "سجنين مفتوحين"- أحدهما للرجال والآخر للنساء. تختلف السجون المفتوحة، المشار إليها في **القاعدة رقم 45 من قواعد بانكوك**، عن أنظمة السجون المغلقة الأكثر تقليدية من حيث قلة التواجد الأمني فيها، أقل تقييدًا للسجناء، وقد تمنح إخلاء السبيل اليومي للعمل أو الزيارات

---

[176] أنظر Chris Muronzi، الجزيرة الإخبارية، "'صالح للخنازير': الظروف في سجون زيمبابوي المكتظة تخنق النزلاء" (4 آب 2023). متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.com/features/2023/8/4/fit-for-pigs-conditions-in-overcrowded-zimbabwe-prisons-choke-inmates.

[177] أنظر Ram Subramanian، "زيمبابوي: الوعد بنظام الخدمة المجتمعية يعوقه اكتظاظ المحاكم والأزمة السياسية" (20 حزيران 2012). متاح على الموقع:
https://www.vera.org/news/zimbabwe-the-promise-of-the-community-service-order-is-forestalled-by-court-congestion-and-political-crisis

[178] المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، "التعاون الدولي الرامي إلى الحد من اكتظاظ السجون وتعزيز الأحكام البديلة" (28 تموز 1998) Res. 1998/23 at Annex I. متاح على الموقع:
https://ecosoc.un.org/sites/default/files/documents/2023/resolution-1998-23.pdf

[179] المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، "القرار Res. 1993/23 : التعاون الدولي بهدف الحد من اكتظاظ السجون وتشجيع الأحكام البديلة" (E/RES/1993/23) (28 تموز 1998). متاح على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/record/428953?ln=en

العائلية. قد لا تكون هذه السجون مغلقة تمامًا، مما يتيح للسجناء فرصة التجوّل في السجون كما يرونها مناسبة ويكون لديهم اتصال محدود ومُسيطر عليه مع العالم الخارجي.[180] تتّبع السجون المفتوحة نهجًا مختلفًا لإصلاح مرتكب الجريمة من خلال نقل تركيز نظام السجون بعيدًا عن العقوبة باتجاه إعادة التأهيل، إعادة الإدماج، والاستشارة.[181] فمن خلال السماح بقدر من الاتصال بالعالم الخارجي، يمكن للسجون المفتوحة أن تسمح للسجناء بالانتقال مرة أخرى إلى المجتمع بطريقة تدريجية تؤدي إلى إطلاق سراحهم.

في زيمبابوي، يكون السجين الذي قضى ما لا يقل عن ثلث مدة عقوبته مع سجل حسن السلوك مؤهلاً للنقل إلى سجن مفتوح.[182] تسمح السجون المفتوحة في زيمبابوي للسجناء بالعيش في غرف فردية خاصة مع إمكانية مشاهدة التلفاز والحصول على خدمة الإنترنت، في حين تحتوي مرافق السجن على حدائق ووسائل راحة أخرى. يتمتع السجناء بحرية الحركة في مرافق السجن خلال النهار مع فترات حبس متأخرة. ويُسمح لهم أيضًا بإجازة مؤقتة لزيارة مواطن سكناهم لزيارة عائلاتهم لمدة تصل إلى خمسة أيام شهريًا، وقتًا لطهي وجباتهم، وحرية ارتداء الملابس التي يختارونها.[183]

خلال فترة وجودهم في السجن المفتوح، يُمنح السجناء أيضًا فرصًا لمتابعة دورات تعليمية حول موضوعات مثل الخياطة، الرسم، الأعمال المعدنية، النجارة، أو البناء بالطابوق، بالإضافة إلى الدورات المهنية والتعليم الأكاديمي من الصف الأول إلى السابع.[184] وتلبية احتياجات السجينات اللاتي لديهن أطفال من خلال السماح لهن بمواصلة الرضاعة الطبيعية خلال النهار.[185]

وفي إطار نظام السجون المغلقة، تقوم دائرة السجون والإصلاحيات في زيمبابوي (ZPCS) أيضًا بتيسير عدة أنواع من التعليم والمشورة لمساعدة السجناء في إعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع بعد إطلاق سراحهم. عندما يتم قبول السجناء لأول مرة في السجن، يتم إجراء مقابلات معهم من قبل مسؤولي التعليم لتحديد أعلى مستوى تعليمي لهم. ويتم بعد ذلك تصنيفهم بناءً على هذا المستوى إلى فصول تعليمية ابتدائية، ثانوية أو جامعية. يتم إعطاء دروس في السجن تتوافق مع كل مستوى من هذه المستويات:

- المرحلة الابتدائية: تقوم هذه الفصول بتدريس أساسيات القراءة والكتابة والرياضيات لإعداد النزلاء بشكل أفضل لامتحانات الصف السابع؛
- المرحلة الثانوية: يتم إعداد النزلاء لاجتياز الامتحانات الرسمية للدولة؛
- التعليم العالي: يحصل النزلاء على دورات لإعدادهم لمِهن فعلية حقيقية، مثل دورات الإعداد للامتحانات والمهارات العملية.[186]

---

[180] أنظر الدكتور Dr. Ian D. Marder, Magali Lapouge, Dr. Joe Garrihy and Dr. Avril M. Brandon، "بحث تجريبي حول تأثير وتجربة السجون المفتوحة: الحالة الميدانية والاتجاهات المستقبلية" (أيلول2021) *مجلة خدمة السجون* المجلد 256. متاح على الموقع: https://www.crimeandjustice.org.uk/sites/crimeandjustice.org.uk/files/PSJ%20256%2C%20Empirical%20research.pdf

[181] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "السجن المفتوح" (2019). متاح على الموقع: http://www.zpcs.gov.zw/open-prison/

[182] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، "زيمبابوي: السجن المفتوح للنساء يعزز إعادة الإدماج" (2021). متاح على الموقع: https://www.penalreform.org/issues/women/bangkok-rules/bangkok-rules-map/zimbabwe/

[183] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "ZPCS تنشئ سجنًا مفتوحًا للإناث" (16 تموز 2021). متاح على الموقع: http://www.zpcs.gov.zw/zpcs-establishes-open-prison-for-females/

[184] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "التدريب على المهارات والتعليم الأكاديمي" (2019). متاح على الموقع: http://www.zpcs.gov.zw/skills-training/

[185] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، "زيمبابوي: السجن المفتوح للنساء يعزز إعادة الإدماج" (2021). متاح على الموقع: https://www.penalreform.org/issues/women/bangkok-rules/bangkok-rules-map/zimbabwe/

[186] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "التعليم الأكاديمي" (2019). متاح على الموقع: http://www.zpcs.gov.zw/academic-education/

وتُقدِّم دائرة السجون والإصلاحيات في زيمبابوي أيضًا وسائل أخرى لإعادة تأهيل مرتكبي الجرائم أثناء وجودهم في السجن، بما في ذلك الاستشارة الروحية،[187] الاستشارة النفسية،[188] ومجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية والترفيهية.[189]

ومن خلال تقديم دروس تعليمية للسجناء وغيرها من الخدمات العلاجية للسجناء، تستطيع زيمبابوي إعداد السجناء بشكل أفضل لإعادة التكيف مع الحياة خارج السجن، وفي الوقت نفسه منحهم الأدوات اللازمة لكسر دائرة الجريمة، وبالتالي الحد من معاودة الإجرام.

ح. بدائل نظام الغرامات المالية الحالي في العراق

يستخدم العراق بالفعل بعض أشكال تدابير الإنفاذ البديلة. ومثل العديد من البلدان حول العالم، أدرج العراق نظام العقوبات المالية في قانون العقوبات والتشريعات الجزائية الأخرى كوسيلة لردع بعض السلوكيات غير المرغوب فيها.

يُطبِّق نظام العقوبات المالية في العراق، كما هو الحال في بلدان أخرى، بشكلٍ عام مجموعة من الغرامات على الأفراد أو المنظمات التي تخالف القانون. يمكن أن تظهر هذه الغرامات كعقوبة فردية لجريمة ما أو يمكن إدراجها في القانون كخيار بين الغرامة أو الحبس. بالنسبة للجرائم التي يتم تطبيقها على كيانات غير بشرية، قد تكون العقوبات المالية هي الخيار الوحيد للعقوبة.

على سبيل المثال، إن **قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم 39 لسنة 2015)**[190] يفرض غرامة لا تقل عن خمسة وعشرين مليون دينار عراقي (25,000,000 دينار عراقي) ولا تزيد على مائتين وخمسين مليون دينار عراقي (250,000,000 دينار عراقي) على المؤسسة المالية التي تفتح حساب، تقبل ودائع أو تقبل أموال أو ودائع مجهولة المصدر أو بأسماء صورية أو وهمية (المادة 39 (أولاً)(ب)). وبموجب هذا الحكم، لا يوجد خيار بالحبس لأن الغرامة مقررة على كيان غير بشري.

وهذا يتناقض مع حكم آخر في نفس القانون ينص على فرض عقوبات بالسجن أو عقوبات مالية (أو كليهما) على الأفراد. على سبيل المثال، تنص المادة 39 (ثانياً) (أ) على عقوبة الحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وغرامة لا تقل عن خمسة عشر مليون دينار عراقي (15,000,000 دينار عراقي) ولا تزيد على خمسين مليون دينار عراقي (50,000,000 دينار عراقي)، أو كليهما، لأي فرد يقدم معلومات غير صحيحة عمدًا بموجب القانون.

هذا النهج شائع في جميع أنحاء العالم ويوفر للقضاة مجموعة واضحة من العقوبات المالية لضمان تمتعهم ببعض السلطة التقديرية في إصدار الأحكام، مع تقييد العقوبات أيضًا لضمان بقائها متناسبة. يمكن بسهولة إدراج العقوبات المالية في القانون بهدف الردع، التناسب، والفعالية لضمان تحقيق غرض القانون. ومع ذلك، ينشأ أحد أوجه القصور الملحوظة في هذا النهج عندما تصبح العقوبات قديمة، كما هو الحال عندما يتم تضمينها في قانون لم يتم تعديله منذ فترة طويلة جدًا.

---

[187] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "الإرشاد الروحي" (2019). متاح على الموقع:
http://www.zpcs.gov.zw/spiritual-counselling/

[188] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "الإرشاد النفسي" (2019). متاح على الموقع:
http://www.zpcs.gov.zw/psychological-rehabilitation/

[189] السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، "الرياضة والترفيه" (2019). متاح على الموقع:
http://www.zpcs.gov.zw/sports-and-recreation/

[190] العراق، *قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم 39 لسنة 2015)* المادة. 39(أولا)(ب). متاح على الموقع:
https://moj.gov.iq/upload/pdf/anti.pdf

عندما يتم تحديد غرامات مالية في التشريع، فإنها تُمثِّل عمومًا مبلغًا كان له تأثير رادع في وقت إعداد القانون. ومع ذلك، إذا ظل القانون ثابتًا أو دون تغيير على مر السنين، فسيكون للعقوبة تأثير رادع أقل بمرور الوقت. وقد يأتي ذلك نتيجة للتضخم، تغيُّر أسعار العملة، الاستقرار النقدي، أو زيادة التفاوت في الثروة بين طبقات المجتمع.

على سبيل المثال، يتضمن **قانون الأحوال الشخصية العراقي (رقم 188 لسنة 1959)**[191]، الذي ينظم العلاقات الأسرية في الزواج، الطلاق، الميراث، حضانة الأطفال، وغيرها من المسائل، عقوبات ربما كانت كبيرة وقت صدوره، ولكنها أصبحت أقل فعالية مع مرور الزمن. وتنص المادة 3(6) على عقوبة الحبس لمدة سنة أو ما يصل إلى 100 دينار لمن أجرى عقدًا بالزواج بأكثر من زوجة واحدة. فعلى الرغم من أن عقوبة قدرها 100 دينار (حوالي 0.08 دولار أمريكي في وقت كتابة هذا التقرير)[192] قد يكون لها تأثير رادع كاف في وقت صدور القانون، فمن غير المرجح أن يكون لهذه العقوبة نفس التأثير الرادع في يومنا هذا، حيث لم تعد العقوبة المالية متناسبة مع مدة السجن المقرر لنفس العقوبة. وللمقارنة فإن المادة 34 (أولاً) من **قانون مرور العراقي (رقم 8 لسنة 2019)**[193] تنص أيضًا على عقوبة الحبس لمدة تصل إلى سنة واحدة للقيادة تحت تأثير حالة السُكر، لكن الغرامة المالية المقابلة لهذه الجريمة تصل إلى 500,000 دينار عراقي (حوالي 400 دولار أمريكي في وقت كتابة هذا التقرير).[194]

تُظهر أحكام مثل المادة 3 (6) من قانون الأحوال الشخصية كيف يمكن أن يكون للعقوبات المالية، عندما تُترك دون تعديل على مدى عقود، تأثير رادع أقل بمرور الوقت. وهذا يمكن أن يجعل أحكام العقوبات قد عفا عليها الزمن تقريبًا أو قد يُجبَر القاضي على اختيار الحبس بدلاً من العقوبة المالية لضمان أن يكون للعقوبة تأثير رادع كاف.

إحدى المعالجات لهذا النهج الثابت في التعامل مع العقوبات هو تعديل التشريعات كل بضع سنوات لتعديل العقوبات بما يتوافق مع التضخم وتغيُّر أسعار العملات. قد تكون هذه الطريقة مرهِقة لأن مجلس النواب في العراق مثقل فعلاً بالأعباء وقد لا يتمكن من تعديل القوانين بشكل موثوق ضمن جدول زمني مُحدَّد.

ولمراعاة التغيرات في التضخم الاقتصادي بمرور الوقت، نفّذت بعض البلدان أنظمة لضمان أن يكون للعقوبات التشريعية ما يكفي من الديناميكية لمراعاة أي تغييرات في الاقتصاد بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة لمرتكبي الجرائم.

1. الوحدات الجزائية

بما أن التضخم أو تغيُّر قيم العُملة يمكن أن يجعل العقوبات الثابتة أقل فعّالية بصور سريعة، فقد طَبقت بعض البلدان نظامًا أكثر ديناميكية حيث يمكن تعديل العقوبات بسهولة مع مرور الوقت. أحد هذه الأنظمة، والذي يسمى نظام "الوحدة الجزائية"، تستخدمه بعض الدول، بما في ذلك أستراليا[195]، غانا،[196] وزامبيا.[197]

---

[191] العراق، *قانون الأحوال الشخصية (رقم 188 لسنة 1959)*. الترجمة الإنجليزية غير الرسمية متاح على الموقع:
http://jafbase.fr/docAsie/Irak/iraq_personal_status_law_1959_english_translation.pdf

[192] بناءً على سعر الصرف في كانون الثاني 2024.

[193] العراق، *قانون المرور في العراق (رقم 8 لسنة 2019)*. متاح على الموقع:
https://aujfps.uoanbar.edu.iq/article_171529_11ed3cd814eaedf14bfe31a25cd1379d.pdf

[194] بناءً على سعر الصرف في كانون الثاني 2024

[195] برلمان أستراليا، *مشروع قانون تعديل الجرائم (الوحدة الجزائية) لعام 2017*، مجموعة القوانين رقم 82، 2016-2017. متاح على الموقع:
https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Bills_Legislation/bd/bd1617a/17bd082

[196] غانا، *قانون الغرامات (الوحدات الجزائية)، 2000*، القانون رقم 572. متاح على الموقع:
https://lawsghana.com/post-1992-legislation/table-of-content/Acts%20of%20Parliament/FINES%20(PENALTY%20UNITS)%20ACT,%202000%20(ACT%20572)/5

[197] زامبيا، *قانون الرسوم والغرامات، 1994*، الفصل 45. متاح على الموقع:
https://www.parliament.gov.zm/node/752

يعمل نظام الوحدة الجزائية عمومًا من خلال وجود تشريع واحد يُحدِّد مقدار ما تعادله "الوحدة الجزائية". تقوم السلطة المركزية بمراجعة وتعديل مبلغ الوحدة الجزائية بانتظام للتأكد من أنها تأخذ في الاعتبار التضخم، مثل تعديلها وفقًا لمؤشر الأسعار الاستهلاكية. وبمجرد تحديد مبلغ الوحدة الجزائية، يمكن للعديد من التشريعات المختلفة التي تحتوي على أحكام تنفيذ أن تعود إلى هذا التحديد المركزي للوحدة الجزائية عند فرض العقوبات من خلال بيان عدد الوحدات الجزائية المُخصصة لكل جريمة.

على سبيل المثال، في الفترة من 1 تموز 2023 إلى 30 حزيران 2024، تم تحديد قيمة الوحدة الجزائية الواحدة في فيكتوريا، أستراليا، بمبلغ 192.31 دولار أسترالي.[198] إذا نص القانون على أن أي جريمة معيّنة قد يستوجب عقوبة قدرها خمس وحدات جزائية، فستكون العقوبة (5 × 192.31) = 961.55 دولار أسترالي. وستتم بعد ذلك مراجعة قيمة الوحدة الجزائية في فيكتوريا، أستراليا في عام 2024 للتأكد من أنها تتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي.

وباستخدام نظام الوحدة الجزائية، لا يتعين على الحكومات أن تنفق موارد تشريعية كبيرة بشكل مستمر ومنتظم لضمان تحديث العقوبات لتعكس الوضع الاقتصادي الحالي في بلد ما. وبدلاً من ذلك، يمكنهم تعديل مبلغ الوحدة الجزائية بسرعة عندما لا تصبح العقوبات رادعة بما فيه الكفاية بسبب مقدارها.

علاوة على ذلك، قامت بعض البلدان، مثل زامبيا، بتحويل أنظمة العقوبات الثابتة السابقة لديها إلى نظام الوحدة الجزائية من خلال تشريع واحد. في قانون الرسوم والغرامات في زامبيا، تنص المادة 7 على أنه عندما ينص أي حكم في القانون على عقوبة نقدية بالعملة الوطنية (كواشا)، يتم تحويل تلك العقوبة إلى قيمة الوحدة الجزائية وفقًا للمادة 8.[199] وتنص المادة 8 على ما يلي: عندما يتم التعبير عن عقوبة بالعملة الوطنية (كواشا)، يتم تحديد مبلغ الوحدة الجزائية لتلك الجريمة عن طريق ضرب المبلغ (بعملة كواشا) المنصوص عليها في القانون بمقدار المضاعفة المنصوص عليها في الجدول رقم 1، ثم قسمته على 100 وتقريبه إلى أعلى رقم صحيح تالي:

السنة التي تم فيها تحديد الغرامة أو معدل الغرامة أو تغييرها آخر مرة	مقدار المضاعفة
1970 أو ما قبلها	1500
1975-1971	1000
1980-1976	500
1985 -1981	250
1986	125
1987	75
1988	50
1989	25
1990	15
1991	8
1992	4
1993	2
1994	1

[198] الجريدة الرسمية لحكومة فيكتوريا، العدد 256 (23 أيار 2023). متاح على الموقع:
http://www.gazette.vic.gov.au/gazette/Gazettes2023/GG2023S256.pdf

[199] زامبيا، *قانون الرسوم والغرامات*، (الفصل 45 لعام 1994، المراجعة 2013). متاح على الموقع:
https://www.parliament.gov.zm/node/752

على سبيل المثال، إذا كان آخر تعديل لقانون ما في زامبيا سنة 1988 وتضمن عقوبة قدرها 10 كواشا على جريمة ما، تكون مقدار المضاعفة 50 وبالتالي يصبح مقدار الوحدات الجزائية (10 × 50) \ 100 = 5 وحدات جزائية. وتُحدِّد المادة 6 من نفس القانون المعدل الحالي للوحدة الجزائية بمقدار 180 كواشا، مما يعني أن مرتكب الجريمة سيدفع (5 × 180) = 900 كواشا.

2. نظام الجدول القياسي

إن نهج الوحدة الجزائية يشبه أيضًا نظام "الجدول القياسي" المستخدم في المملكة المتحدة وبعض دول الكومنولث الأخرى. في نظام "الجدول القياسي"، يتم تحديد العقوبات المالية مقابل درجات في جدول معمول به. على سبيل المثال، إن عقوبة الدرجة 1 للجرائم التي تستوجب محاكمة عاجلة باستخدام الجدول القياسي في المملكة المتحدة مُدرجة على أنها غرامة قصوى مقدارها 200 جنيه إسترليني وعقوبة الدرجة 4 هي غرامة قصوى مقدارها 2500 جنيه إسترليني وذلك للجرائم المرتكبة في 12 آذار 2015 أو بعده.[200] يتضمّن الجدول الحالي بموجب قانون العقوبات لسنة 2020، العقوبات القصوى التالية:

الدرجة في الجدول	الجرائم المرتكَبة في 11 نيسان 1983 أو بعده وما قبل 1 أيار1984	الجرائم المرتكَبة في 1 أيار 1984 أو بعده وما قبل 1 تشرين الأول 1992	الجرائم المرتكَبة في 1 تشرين الأول 1992 أو بعده وما قبل 12 آذار 2015	الجرائم المرتكَبة في أو ما بعد 12 آذار 2015
1	£25	£50	£200	£200
2	£50	£100	£500	£500
3	£200	£400	£1000	£1000
4	£500	£1000	£2500	£2500
5	£1000	£2000	£5000	غير محدود

يُستخدَم الجدول القياسي في مجموعة متنوعة من الجرائم في المملكة المتحدة، بما في ذلك الجرائم البيئية،[201] جرائم الصحة والسلامة في مكان العمل،[202] والجرائم المرورية.[203]

وكما هو الحال مع نظام وحدات الغرامات، يمكن تعديل المبالغ المنصوص عليها في نظام الجدول القياسي من خلال تعديل تشريعي بسيط وفقًا للتضخم، مقابل إلغاء الحاجة إلى تعديل جميع القوانين التي تتضمّن عقوبات مالية.

3. الغرامات اليومية

يمكن أن يكون للعقوبات المالية، عند تطبيقها بشكل موحّد على مجموعة متنوعة من السكان، مستويات متفاوتة من التأثيرات الرادعة ما لم يتم تعديلها بشكل صحيح لتناسب ظروف المُتلقّي. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي تعاني من تفاوت كبير في الثروة بين السكان.

---

[200] المملكة المتحدة، *قانون العقوبات لعام 2020*، c.17 at s. 122 2020 المعدل بموجب *قانون المساعدة القانونية وإصدار الأحكام والعقوبات على مرتكبي الجرائم لسنة 2012*، c.10 at s. 85 2012. متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2020/17/section/122

[201] انظر المملكة المتحدة، *قانون الهواء النظيف 1993*، c.11 *1993* المادة 19ب (7). متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1993/11/contents

[202] انظر المملكة المتحدة، *الصحة والسلامة في العمل وما إلى ذلك. قانون 1974*، 1974 ج.37 في الجدول 3أ. متاح على الموقع:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1974/37/contents

[203] انظر المملكة المتحدة، *قانون مرتكبي جرائم المرور على الطرق لعام 1988*، 1988 ج.53 في الجدول 2.
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/53/contents

على سبيل المثال، قد يكون لجريمة السرعة البالغة 50 دولار أمريكي تأثيرًا رادعًا كبيرًا على الفرد الذي يكسب 500 دولار أمريكي شهريًا، ولكن قد لا يكون لها أي تأثير رادع تقريبًا على الفرد الأكثر ثراءً والذي يكسب 5000 دولار أمريكي شهريًا. ولمعالجة هذا التناقض، تبنت بعض البلدان نظامًا يتم بموجبه التصدّي لبعض الانتهاكات باقترانها براتب مرتكب الجريمة لضمان بقاء الغرامات متناسبة. ويُستخدَم هذا النظام، المعروف باسم نظام الغرامات اليومية، في فنلندا،[204] ألمانيا،[205] السويد،[206] وسويسرا،[207] من بين العديد من البلدان الأخرى.[208]

في الهيئات القضائية التي تستخدم الغرامات اليومية، يتم احتساب العقوبات المالية بشكل عام على أساس الدخل، الثروة، أو الحالة المادية لمرتكب الجريمة. ستُحدِّد التشريعات أو المحاكم عدد وحدات الغرامة اليومية التي سيتم تطبيقها على جرائم مُعيّنة. سيكون مبلغ الغرامة اليومية متغيرًا، وغالبًا ما سيعتمد على نسبة مئوية من الدخل اليومي لمرتكب الجريمة. سيكون إجمالي الغرامة بعد ذلك هو العدد الثابت لوحدات الغرامة اليومية مضروبًا في المبلغ المُحدَّد للغرامة اليومية لذلك الشخص المعين.

في فنلندا، المبلغ القانوني للغرامة اليومية هو 1\60 (واحد على ستين) من الراتب الشهري للفرد، بعد الضرائب والخصومات، وهو ما يعادل ما يقرب من نصف يوم من الراتب. يتم حساب المبلغ المُحدد لراتب شخص ما وقيمة الغرامة اليومية باستخدام المعلومات الضريبية لمرتكب الجريمة، ولكن يمكن أيضًا تقييمها باستخدام معلومات أخرى إذا لم تكن المعلومات الضريبية متاحة بسهولة.[209]

على سبيل المثال، قد يحصل الفرد على 600 يورو شهريًا بعد خصم الضرائب والخصومات. فبموجب قانون فنلندا، سيكون مبلغ الغرامة اليومية الفردية (600 يورو \ 60 = 10 يورو). وإذا كانت الغرامة القانونية للسرعة أثناء القيادة هي 20 وحدة غرامة يومية، فسيتعين على هذا الفرد دفع (10 يورو × 20 = **200 يورو**). وبالمقارنة، فإن الشخص الذي يجني ضعف هذا المبلغ (1200 يورو شهريًا) سيتعين عليه دفع 400 يورو عن نفس الجريمة. تضمن هذه الطريقة لحساب الغرامات أن تظل العقوبات المالية ذات تأثير رادع بغض النظر عن دخل مرتكب الجريمة، وتضمن أيضًا أن الأفراد الأكثر ثراءً لن يكونوا قادرين بسهولة على اعتبار العقوبات المالية المنخفضة "تكلفة لممارسة الأعمال التجارية".

تتعلق إحدى الصعوبات الملحوظة عند تنفيذ نظام الغرامة اليومية بالطرق المستخدمة لتحديد الدخل الشهري أو اليومي بدقة للطلاب، أصحاب الأعمال الصغيرة، الأفراد غير العاملين، والأفراد الذين يعملون ولكنهم قد لا يحصلون على دخل (مثل ربات البيوت والأمهات المقيمات في المنازل). ويمكن علاج ذلك إلى حد ما عن طريق فرض الحد الأدنى من مبالغ الوحدة اليومية. على سبيل المثال، ينص القانون الجنائي السويسري على أن الوحدة اليومية تتراوح عادة بين 30 فرنك سويسري كحد أدنى و3000 فرنك سويسري

---

[204] فنلندا، *القانون الجنائي*، الفصل 2 (أ)، المادة 1-3. متاح على الموقع:
https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1889/en18890039.pdf

[205] ألمانيا، *القانون الجنائي*، المواد. 40-43. متاح على الموقع:
https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stgb/

[206] السويد، *القانون الجنائي*، الفصل 25، البند 1. متاح على الموقع:
https://www.government.se/government-policy/judicial-system/the-swedish-criminal-code/

[207] سويسرا، *القانون الجنائي*، المواد. 34-36. متاح على الموقع:
https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/54/757_781_799/en

[208] للحصول على مصدر يصنف الدول الأوروبية التي تستخدم الغرامات اليومية، يرجى الاطلاع على Elena Kantorowicz-Reznichekno، "الغرامات اليومية: إحياء الفكرة وعكس الاتجاه العقابي (المكلفة)"، 55 مراجعة القانون الجنائي الأمريكي 333 (2018) ص 340. متاح على الموقع:
https://law.georgetown.edu/american-criminal-law-review/wp-content/uploads/sites/15/2018/04/55-2-Day-Fines-Reviving-the-Idea-and-Reversing-the-Costly-Punitive-Trend.pdf

[209] فنلندا، *القانون الجنائي*، الفصل 2 (أ)، المادة 2. متاح على الموقع:
https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1889/en18890039.pdf

كحد أقصى. ومع ذلك، يمنح القانون الجنائي أيضًا سلطة تقديرية للقضاة لخفض مبلغ الوحدة اليومية إلى 10 فرنك سويسري إذا كانت الظروف الشخصية أو المالية لمرتكب الجريمة تتطلب ذلك.[210]

ليس من الشائع أن توفر السلطات القضائية أحكامًا محددة تتعلق بمعالجة الغرامات اليومية بين المجموعات المعوزة (مثل المشردين أو طالبي اللجوء). وبدلاً من ذلك، ستأخذ العديد من الهيئات القضائية في الاعتبار عدم قدرة بعض الأفراد على دفع الغرامات المطلوبة عن طريق إعداد خطط للسداد أو استبدال الغرامات بالخدمة المجتمعية. قد تقرر السلطات أيضًا تأجيل، تعليق، أو توسيع نطاق خطط السداد بناءً على عدم قدرة مرتكب الجريمة على دفع الغرامة المطلوبة.[211]

تنص بلدان أخرى، مثل ألمانيا، صراحة على إمكانية حبس أي فرد بسبب عدم سداد الغرامة اليومية. ويشير القانون الجنائي الألماني إلى أن الغرامة اليومية التي لا يمكن استردادها يجب أن يحل محلها الحبس بمعدل يوم واحد من الحبس لكل وحدة من وحدات الغرامة اليومية المحكوم بها، مع حد أدنى لفرضية الحبس لمدة يوم واحد.[212]

علاوة على ذلك، بدون وجود نظام فعال للإبلاغ عن الدخل في بلد ما، قد يكون من الصعب التأكُّد بشكل موثوق من الدخل اليومي أو الشهري للفرد. ويجب أن يكون لدى البلدان (أو تكون قادرة على الحصول على) بيانات موثوقة عن دخل جميع الأفراد، فضلاً عن سبل التحقق من دقة المعلومات التي يقدمها مرتكبو الجرائم. وقد يتطلب ذلك بنية تحتية معقدة تتمتع بقدرات واسعة النطاق لحفظ السجلات. ومع ذلك، إذا كان من الممكن التغلب على هذه العقبات، فإن الغرامات اليومية هي وسيلة فعّالة تستخدمها بعض الحكومات لضمان بقاء نظامها الجزائي متسقًا مع التضخم وتقلُّب قيَم العملة وتغيير التركيبة السكانية للثروة في بلد ما.

أولاً. التحديات التي تواجه إدارة العقوبات غير الاحتجازية

على الرغم من أن فوائد العقوبات غير الاحتجازية واضحة، فقد تكون هناك بعض التحديات المجتمعية أو الإدارية أمام إنشاء نظام يستخدم هذه التدابير بشكل فعّال في العراق. قد تشمل التحديات المشتركة أمام التنفيذ الفعّال لنظام العقوبات غير الاحتجازية ما يلي:

نظرة الجمهور: أحد التحديات البارزة المرتبطة بتنفيذ أحد أنظمة العقوبات غير الاحتجازية يتعلق بما إذا كان الجمهور سيثق في فعّالية تلك التدابير. قد يعتقد الجمهور أن العقوبات غير الاحتجازية متساهلة للغاية مع مرتكب الجريمة، وأن هذه العقوبات "متساهلة مع الجريمة" أو قد يشعرون أن عامة الناس لا يتمتعون بالحماية الكافية إذا تصوّروا أن مرتكبي الجرائم ببساطة "يخرجون بحرية" من السجن. وقد يتوصل الجمهور أيضًا إلى استنتاجات غير صحيحة فيما يتعلق بطبيعة الأحكام غير الاحتجازية، مثل الاعتقاد بأنها ستُستخدم ضد جميع مرتكبي الجرائم، بما في ذلك أولئك الذين ارتكبوا جرائم جسيمة أو خطيرة.

غالبًا ما تكون وسائل الإعلام شريكة في تشكيل الدعم العام للأحكام غير الاحتجازية من خلال تصوير الأحكام غير الاحتجازية على أنها متساهلة مع مرتكبي الجرائم. من المعترف به عمومًا أن وسائل

[210] سويسرا، *القانون الجنائي*، المادة 34(2). متاح على الموقع:
https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/54/757_781_799/en

[211] المحاكمات العادلة، "أنظمة الغرامات اليومية: دروس من الممارسات العالمية" (حزيران 2020). متاح على الموقع:
https://www.fairtrials.org/articles/publications/day-fines-systems-lessons-from-global-practice/

[212] ألمانيا، القانون الجنائي، المادة 43. متاح على الموقع:
https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stgb/

الإعلام تمثل جانبًا حيويًا فيما إذا كان الجمهور سيقبل العقوبات غير الاحتجازية باعتبارها فعّالة.[213] قد تكون التقارير المتعلقة بالأحكام مثيرة أو غير دقيقة، وقد يعتمد الجمهور على هذه التقارير للوصول إلى استنتاجاته الخاصة حول فعاليّة العقوبات غير الاحتجازية.

قد يفكر المشرعون وصانعو السياسات العامة في إطلاق حملة توعية عامة مع وسائل الإعلام لضمان فهم الجمهور للغرض من العقوبات غير الاحتجازية، وكيفية فرضْ هذه العقوبات وما هي الجرائم المؤهلة ومن قد يُطلب منه استكمال هذه العقوبات. يمكن لواضعي السياسات العامة أيضًا النظر في إجراء دراسات استقصائية منتظمة لقياس الدعم العام للعقوبات غير الاحتجازية، ويمكنهم تبادل أنماط مبادئ إصدار الأحكام، المبادئ التوجيهية والبيانات المتعلقة بإصدار الأحكام بشكل منتظم مع الجمهور ووسائل الإعلام لضمان وجود فهم واضح واسع النطاق للأساس المنطقي لاستخدام العقوبات غير الاحتجازية.

توعية العاملين في منظومة العدالة: بالإضافة إلى إحجام الجمهور عن فعّالية العقوبات غير الاحتجازية، قد يكون العديد من القضاة، المدعين العامين، أو الشرطة مترددين بنفس القدر في الدعوة إلى هذه العقوبات. قد يشعر موظفو منظومة العدالة بالقلق من أن يُنظر إليهم على أنهم "متساهلون مع الجريمة" أو قد لا يكونون على علم بمجموعة خيارات الأحكام التي يمكن أن تكون متاحة لهم بموجب قانون جديد.

علاوة على ذلك، فإن الاستخدام الفعال للعقوبات غير الاحتجازية يتطلب أيضًا فهم أي العقوبات التي قد تكون مناسبة لمرتكب جريمة مُعين وأيهما قد لا تكون مناسبة. عندما يحدد موظف منظومة العدالة العقوبات غير الاحتجازية المناسبة، ينبغي عليهم أن يأخذوا في الاعتبار قدرة مرتكب الجريمة على إكمال العقوبة، خطورة معاودة مرتكب الجريمة ارتكاب جريمة مرة أخرى إذا ما عاد إلى المجتمع، والثقة النسبية للجمهور في أن العقوبات ستكون فعّالة.

قدمت العديد من البلدان التي تستخدم العقوبات غير الاحتجازية بشكل فعّال دورات تدريبية للسلطة القضائية، النيابة العامة، والشرطة لضمان إدارة الأحكام المجتمعية بشكل صحيح. في زيمبابوي، بعد إعداد مشروع الخدمة المجتمعية، عقدت اللجنة الوطنية سلسلة من الفعاليات التدريبية الإقليمية في جميع أنحاء البلاد لرفع مستوى الوعي وتدريب القضاة وغيرهم في منظومة العدالة بشأن موضوع الخدمة المجتمعية. وكانت هذه الدورات التدريبية مصحوبة بمبادئ توجيهية بشأن الأحكام والنماذج التي تم تصميمها للمحاكم لمراقبة أداء مرتكبي الجرائم في مشروع الخدمة المجتمعية.[214]

وبالإضافة إلى التدريبات، فإن وضع مبادئ توجيهية واضحة تُحدِّد الجرائم المؤهلة للعقوبات غير الاحتجازية وتلك غير المؤهلة قد يساعد أيضًا موظفي منظومة العدالة في النظر بعناية في مدى ملاءمة العقوبات المختلفة في حالات مختلفة.

وينبغي أيضًا بذل الجهود لإبعاد صناع القرار في منظومة العدالة عن استخدام السجن كرد فعل فوري على الجريمة. ولضمان استخدام العقوبات غير الاحتجازية على نطاق واسع، يجب النظر إلى السجن باعتباره خيار الملاذ الأخير المُخصَّص لأسوأ مرتكبي الجرائم.

---

[213] برلمان المملكة المتحدة، الرأي العام وفهم الأحكام: التقرير العاشر للدورة 23 لسنة 2022، (25 تشرين الأول 2023) ص 48-52. متاح على الموقع:
https://publications.parliament.uk/pa/cm5803/cmselect/cmjust/305/report.html

[214] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، ص 10. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

البنية التحتية اللازمة: على الرغم من أن بعض العقوبات غير الاحتجازية، مثل إيقاف التنفيذ، قد لا تتطلب أي بنية تحتية إدارية لتنفيذها، إلا أن هناك عقوبات أخرى قد تتطلب بنية تحتية واسعة النطاق. على سبيل المثال، إذا كانت النية هي استخدام برنامج الوضع تحت المراقبة بدلاً من الحبس، فيجب على السلطات التأكُّد من إنشاء نظام إداري لتنفيذ ومراقبة البرنامج وتشغيله قبل إصدار أوامر الوضع تحت المراقبة. قد يتطلب ذلك توظيف وتدريب ضباط المراقبة وموظفي الدعم الاجتماعي لضمان الالتزام بشروط أي مراقبة.

إذا ما صدر الأمر باتخاذ عقوبات غير احتجازية قبل وجود نظام كافٍ لضمان نجاحها، فقد لا تنجح العقوبات في إعادة تأهيل مرتكب الجريمة أو في حماية الجمهور. وهذا يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض ثقة الجمهور ومنظومة العدالة في فعّالية العقوبات غير الاحتجازية.

ينبغي للمشرعين أن ينظروا بعناية في جدوى جميع الأشكال المقترحة للعقوبات غير الاحتجازية، بما في ذلك من خلال تقييم ما إذا كانت البنية التحتية الإدارية ستكون ضرورية وما إذا كانت هناك موارد كافية مخصصة لضمان استدامة تلك البنية التحتية الإدارية على المدى الطويل. إذا تم تضمين عقوبات معينة في التشريع، فيجب أن تكون هناك أحكام مقابلة أو تشريعات فرعية أو سياسة عامة تُحدِّد بالضبط كيفية إدارة تلك العقوبات.

في نهاية المطاف، يتطلب تنفيذ نظام فعّال للعقوبات غير الاحتجازية اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله فيما يتعلق بكيفية استخدام هذه العقوبات وتصوّرها. ولا يمكن للنظام الفعّال أن ينتهي بوضع تشريع يسمح بالعقوبات غير الاحتجازية. وبما أن العديد من هذه العقوبات تتطلب دعم المجتمع لضمان إعادة إدماج مرتكب الجريمة بشكل صحيح من خلال العقوبات غير الاحتجازية، فيجب أن تكون هناك مشاركة متسقة وواضحة مع الجمهور، وسائل الإعلام، والجهات الفاعلة في منظومة العدالة لضمان فعّالية هذه التدابير.

ثانيًا. الخلاصة

عند التشريع بشأن موضوع العقوبات غير الاحتجازية، هناك وفرة من المعلومات حول أنواع العقوبات المتاحة، والعوامل التي يمكن أن تساهم في النجاح والعوائق المحتملة أمام تنفيذ أي برنامج. ينبغي على المشرعين وصناع القرار في العراق النظر إلى ثروة المعلومات المتوفرة عالميًا كنقطة انطلاق عند التشريع حول هذا الموضوع.

يجب على المشرعين والسلطات أيضًا أن يدركوا أن أي انخفاض في عدد نزلاء السجون من جراء استخدام العقوبات غير الاحتجازية لا يمكن أن يحدث إلا بعد عدة سنوات، اعتمادًا على مدة سجن أولئك المسجونين بالفعل ودرجة استخدام العقوبات غير الاحتجازية في بداية أي برنامج. ولا ينبغي استخدام عدم التخفيض الفوري في أعداد السجون كدليل على عدم فعالية العقوبات غير الاحتجازية. عند تقييم نجاح برنامج العقوبات غير الاحتجازية، ينبغي للسلطات أن تتخذ نهجا شموليًا، تقييم معدلات معاودة الإجرام، الاندماج المجتمعي، ظروف حقوق الإنسان، وأي عوامل أخرى ذات صلة.

والأهم من ذلك، يجب على المشرعين أن يأخذوا في الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي في تحديد العقوبات غير الاحتجازية التي قد تكون مناسبة للعراق، مع إدراك أن النظام الناجح العقوبات غير الاحتجازية يجب أن يعكس معايير وممارسات المجتمع. وكما تتخذ المملكة المتحدة نهجًا مختلفا عن زيمبابوي، ينبغي للمشرعين العراقيين أيضا أن يفكروا في النهج الذي من شأنه أن يخدم بلدهم على أفضل وجه مع ضمان التوافق مع معايير حقوق الإنسان، حماية الجمهور، والحد من معاودة الإجرام.

ثالثًا. نبذة عن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) منظمة غير ربحية، مسجَّلة في مدينة واشنطن العاصمة، بلجيكا والعراق. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان يساعد الدول في المراحل الأولى من الديمقراطية على تطوير القدرة على ترسيخ سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وبفضل فريق عمله المُكوّن من دبلوماسيين، برلمانيين، نشطاء حقوق إنسان، قانونيين، ومحامين يمتلك سِجِلاً حافلاً في تنفيذ البرامج الناجعة التي تساعد الشركاء المحليين على حشد الدعم لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

يمتلك معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وجود قوي وداعم في العراق منذ تموز 2005. ويتشارك بشكل متضافر مع قيادات حكومية وقيادات من المجتمع المدني لتعزيز أساليب التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من خلال (أ) إعداد مشاريع القوانين؛ (ب) العمل على سنّ تلك القوانين؛ (ج) مساعدة الشركاء المحليين في الحكومة وخارجها من أجل تطوير القدرة على الدفاع عن قضايا مُحدَّدة وكذلك تقييم وإعداد وصياغة القوانين، (د) بناء توافق في الآراء حول الأولويات، الوسائل، والإستراتيجيات من أجل الوصول إلى منظومة أقوى لحماية القانون وحقوق الإنسان. يتعاون معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مع كبار قادة المجتمع المدني، قانونيين، أكاديميين، مُشرِّعين، وصانعي سياسات لضمان أن يكون عمله مبني على أساس الفقه والممارسة العراقيَين.

تشمل الأمثلة على عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مشاركة واسعة في صياغة أكثر من 100تحليل مختلف للقضايا التشريعية والدستورية. كما قدم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان تعليقات على نهوج مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك مراجعة الدستور، قانون نوع الجنس (Gender)، مفوضية حقوق الإنسان العراقية، تطوير شبكة الضمان الإجتماعي، حرية التعبير والمعلومات، المساءلة، العدالة الانتقالية، وحقوق الأقليات. كما يعمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان بشكل وثيق مع السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في العراق.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمذكورين أدناه:

- *Benjamin Ojoleck, Legal Advisor: bojoleck@lawandhumanrights.org, +964 785 4270 517*
- *Najim Al Khaphaji, Senior Advisor: nalkhaphaji@lawandhumanights.org, +964 790 128 010*

الملحق الأول
القانون الجنائي في كندا[215]

الأحكام المتعلقة بتدابير الإنفاذ البديلة

عندما يمكن استخدام عقوبات بديلة

- **717 (1)** لا يجوز استخدام العقوبات البديلة للتعامل مع الشخص المتهم بارتكاب الجريمة إلا إذا كانت لا تتعارض مع حماية المجتمع وتم استيفاء الشروط التالية:
  - **(أ)** العقوبات جزء من برنامج العقوبات البديلة التي يأذن بها النائب العام أو مندوبه أو يأذن بها شخص، أو شخص من ضمن مجموعة من الأشخاص، يتم تعيينهم من قبل نائب الحاكم في مجلس المقاطعة؛
  - **(ب)** أن يكون الشخص الذي ينَظر في استخدام العقوبات مقتنعًا بملاءمتها، مع مراعاة احتياجات الشخص الذي يُزعم أنه ارتكب الجريمة ومصالح المجتمع والضحية؛
  - **(ج)** موافقة الشخص، بعد إبلاغه بالعقوبات البديلة، بشكل كامل وبحرية على المشاركة فيها؛
  - **(د)** يتم إخطار الشخص، قبل الموافقة على المشاركة في العقوبات البديلة، بحقه في أن يمثله محام؛
  - **(هـ)** قبول الشخص المسؤولية عن الفعل أو الامتناع عن الفعل الذي يشكل أساس الجريمة التي يُزعم أن الشخص قد ارتكبها؛
  - **(و)** أن هناك، في رأي النائب العام أو وكيل النائب العام، أدلة كافية لمواصلة ملاحقة الجريمة؛ و
  - **(ز)** لا تكون مقاضاة الجريمة محظورة بأي حال من الأحوال بموجب القانون.
- **تقييد الاستخدام**

(2) لا يجوز استخدام العقوبات البديلة للتعامل مع شخص يُزعم أنه ارتكب جريمة إذا كان الشخص

  - **(أ)** يَنفي المشاركة أو التورط في ارتكاب الجريمة؛ أو
  - **(ب)** يُعرب عن رغبته في توجيه أية تهمة إلى الشخص الذي تعامل معه أمام المحكمة.
- **الإقرارات غير مقبولة في الأدلة**

[215] كندا، *القانون الجنائي* (RSC 1985, c. C-46) المادة 717. متاح على الموقع: https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/

(3) أي إقرار بالذنب أو اعتراف أو تصريح بالمسؤولية عن فعل معين أو الامتناع عن فعل معين من قبل شخص يُزعم أنه ارتكب جريمة كشرط للتعامل معه بعقوبات بديلة لا يجوز قبوله كدليل ضد ذلك الشخص في أي إجراءات مدنية أو جنائية.

- **لا يوجد عائق أمام الإجراءات**

(4) إن استخدام عقوبات بديلة فيما يتعلق بشخص يُزعم أنه ارتكب جُرمًا لا يُشكل عائقًا أمام إقامة دعوى ضد هذا الشخص بموجب هذا القانون، ولكن إذا ما تم توجيه تهمة ضد ذلك الشخص فيما يتعلق بتلك الجريمة،

- **(أ)** إذا تبيّن للمحكمة أن الشخص قد امتثل امتثالاً كاملاً لشروط وأحكام العقوبات البديلة، ترفض المحكمة التهمة؛ و
- **(ب)** إذا تبيّن للمحكمة أن الشخص قد امتثل جزئيًا لشروط وأحكام العقوبات البديلة، يجوز للمحكمة أن ترفض التهمة إذا رأت المحكمة أن ملاحقة التهمة سيكون غير عادل، مع مراعاة الظروف وأداء ذلك الشخص فيما يتعلق بالعقوبات البديلة.

- **تقديم معلومات، الخ.**

(5) مع مراعاة البند (4)، لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الفصل على أنه يمنع أي شخص من تقديم معلومة، تناول القضية أو تأكيد أي إجراءات، أو استمرار مقاضاة أي جريمة، وفقًا للقانون.

الملحق الثاني
زيمبابوي: العوامل الحاسمة للنجاح[216]

وضعت اللجنة الوطنية للخدمة المجتمعية في زيمبابوي قائمة تضم اثني عشر شرطًا أساسيًا لنجاح مشروع الخدمة المجتمعية:

1. الرغبة السياسية في امتلاك مشروع الخدمة المجتمعية وتقديم الدعم الفعّال له.

2. مشاركة وتعاون جميع الوزارات ذات الصلة على مستوى عال، وخاصة الوزارات المعنية بالرعاية الاجتماعية، الحكم المحلي، الشؤون الداخلية، والعدل.

3. استقلالية كاملة للجان، ومتحررة من القيود والضوابط الحكومية. في زيمبابوي، كان هذا ممكنًا لأن ZNCCS (اللجنة الوطنية للخدمة المجتمعية في زيمبابوي) كانت موجَّهة قضائيًا وتحظى بثقة الحكومة بشكل كامل.

4. قيام اللجنة الوطنية المعنيّة بالخدمة المجتمعية بمراقبة الشؤون المالية، الموجودات، الموظفين وتنفيذ المشروع، وصلاحية إصدار المبادئ التوجيهية ووضع الضوابط الإدارية.

5. هيكل محكمة يتسم بالكفاءة والاستجابة بشكل معقول في جميع أنحاء البلاد والتزام القضاة الإقليميين والقضاة المقيمين في جميع أنحاء البلاد بالعمل بنشاط على تعزيز النظام (على الرغم من عبء عملهم الثقيل بالفعل).

6. القدرة على تشكيل لجان محلية على مستوى الدولة من خلال دمج المنظمات الحكومية وغير الحكومية على أساس تطوعي مع الرغبة والقدرة على تنفيذ السياسات المركزية.

7. إشراك محكمة التمييز والمحكمة العليا في تشجيع المنظومة، أي موافقة محكمة التمييز والمحكمة العليا فيما يتعلق بالانطلاق والمبادئ التوجيهية بالإضافة إلى الإصدار المستمر لأحكام المراجعة من قبل المحكمة العليا لتوجيه القضاة.

8. استعداد رؤساء المؤسسات للمشاركة في المشروع والإشراف المناسب على مرتكبي الجرائم المودَعين في مؤسساتهم.

9. التزام اللجنة التنفيذية بضمان إنفاق كافة الأموال بأمانة على البرنامج.

10. التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

11. السيطرة الفعالة على عقود العمل للموظفين المشاركين في المشروع من قبل اللجنة الوطنية للخدمة المجتمعية وبالتالي تجنب البيروقراطية الحكومية.

12. الاستخدام الفعّال لوسائل الإعلام في تقديم الدعاية الإيجابية في الأوقات المناسبة والملائمة.

[216] المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واللجنة الوطنية في زيمبابوي للخدمة المجتمعية، "الخدمة المجتمعية في الممارسة العملية"، (1997) مؤتمر عموم أفريقيا حول الخدمة المجتمعية، ص 13. متاح على الموقع:
https://www.penalreform.org/resource/community-service-practice/

الملحق الثالث
مصادر مفيدة أخرى بشأن العقوبات غير الاحتجازية

المصدر	الموقع الإلكتروني
المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، اتجاهات السجون العالمية 2020 – بدائل الحبس، 2020.	English: https://www.penalreform.org/resource/global-prison-trends-2020/
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل المساعدة التقنية بشأن الاستخدامات المناسبة للعقوبات غير الاحتجازية للجرائم المتعلقة بالإرهاب، 2021	Arabic: https://www.unodc.org/pdf/terrorism/UNODC_Technical_Assistance_Handbook_-_Electronic_AR.pdf English: https://www.unodc.org/pdf/terrorism/UNODC_Technical_Assistance_Handbook_-_Electronic_ENG.pdf
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة بشأن بدائل الحبس، 2007	English: https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Handbook_of_basic_principles_and_promising_practices_on_Alternatives_to_Imprisonment.pdf
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة أدوات بشأن العقوبات غير الاحتجازية المراعية لمنظور نوع الجنس، 2020	English: https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/20-01528_Gender_Toolkit_complete.pdf
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل استراتيجيات الحدّ من الاكتظاظ في السجون، 2010	Arabic: https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/HB_on_Prison_Overcrowding-Arabic.pdf English: https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Overcrowding_in_prisons_Ebook.pdf